

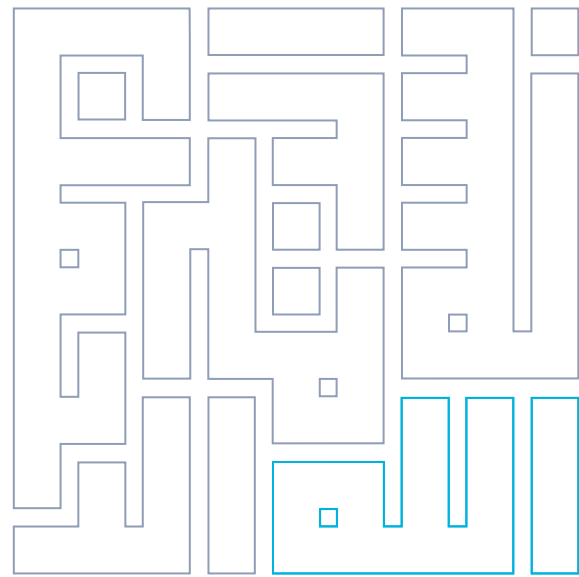
التقرير السنوي

الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics



20





التقرير السنوي 2023

www.stats.gov.sa





صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
حفظه الله
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون
الاقتصادية والتنمية



خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
حفظه الله

مجلس الإدارة



صاحب السمو الملكي الأمير
عبدالعزیز بن سلمان بن عبدالعزيز
وزير الطاقة



معالي الأستاذ
فيصل بن فاضل الإبراهيم
رئيس مجلس الإدارة،
وزير الاقتصاد والتخطيط



معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله الجدعان
وزير المالية



معالي المهندس
أحمد بن سليمان الراجحي
وزير الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية



معالي الأستاذ
بندر بن إبراهيم الخريف
وزير الصناعة والثروة المعدنية



معالي الدكتور
عصام بن عبدالله الوقيت
مدير مركز المعلومات الوطني



الدكتور
فهد بن محمد التركي
متخصص في مجال عمل الهيئة



معالي الدكتور
حمد بن محمد آل الشيخ
وزير الدولة عضو مجلس الوزراء



معالي الأستاذ
يوسف بن عبدالله البنيان
وزير التعليم

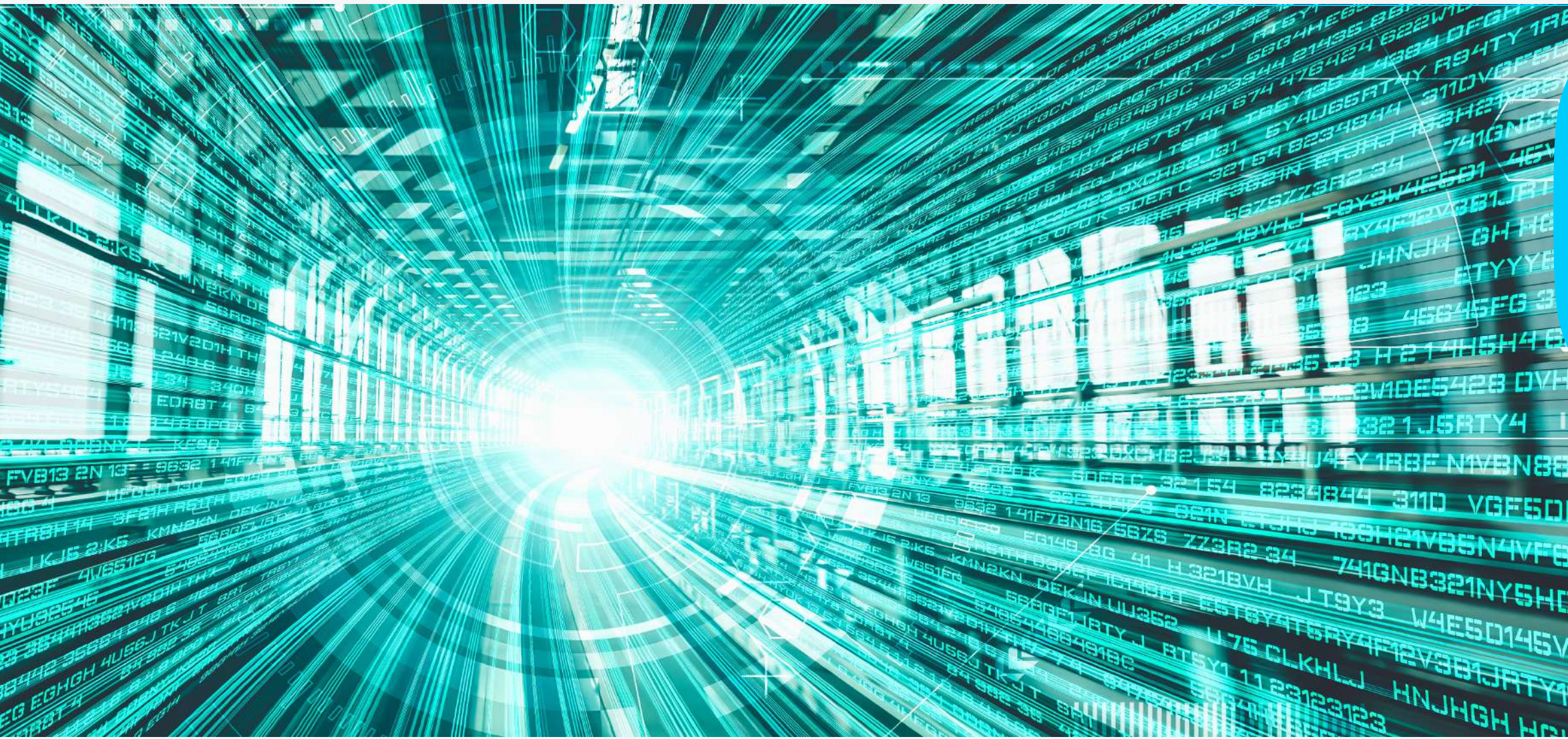


سعادة الدكتور
فهد بن عبدالله الدوسري
رئيس الهيئة العامة للإحصاء



الأستاذ
ديفيد واين كالستش
متخصص في مجال عمل الهيئة





01

القسم
التمهيدي

فهرس المحتويات



.01

القسم
التمهيدي

.02

التقرير
التفصيلي

.03

نظرة عامة على
الوضع الراهن للهيئة
العامة للإحصاء

.01 أولًا: القسم التمهيدي

10	فهرس المحتويات.
12	كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة.
14	كلمة سعادة رئيس الهيئة.
16	الملخص التنفيذي.
20	أبرز التعاريف والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية.

.02 القسم الثاني: التقرير التفصيلي

30	مقدمة.
31	التوجه الإستراتيجي.
33	موجز الأداء - أداء المؤشرات الإستراتيجية
34	مؤشرات أداء الإستراتيجية المؤسسية.
35	المبادرات المرتبطة برؤية السعودية 2030 - أبرز المبادرات الإستراتيجية.
37	أبرز مؤشرات المنتجات الإحصائية خلال عام 2023م.
39	أبرز الأعمال والإنجازات خلال عام 2023م.
40	الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة خلال عام 2023م.
41	مسارات العمل الإحصائي.
41	أولًا: مسار الإحصاءات الاقتصادية.
51	ثانيًا: مسار الإحصاءات الاجتماعية.
63	ثالثًا: مسار الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد.
71	رابعًا: المسارات الممكنة.

.03 القسم الثالث: نظرة عامة على الوضع
الراهن للهيئة العامة للإحصاء

106	الإطار التنظيمي - تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.
112	تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2023م - اللجان المرتبطة بمجلس الإدارة.
115	الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للإحصاء.
116	الموارد البشرية.
119	المشتريات.
120	الخاتمة.

88	خامسًا مسارات المهام الدعمة:
88	1. مسار الشراكات.
90	2. مسار مركز التطوير الإحصائي.
91	3. مسار العلاقات الدولية.
92	4. مسار الشؤون القانونية.
93	5. مسار الأمن السيبراني وحوكمة البيانات.
94	6. مسار تقنية المعلومات.
96	7. مسار التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
97	8. مسار الاتصال الاستراتيجي ودعم العملاء.
101	أبرز التحديات التي واجهت الهيئة خلال عام 2023م.
102	أبرز تطلعات الهيئة لعام 2024م.

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة



فيصل بن فاضل الإبراهيم

وزير الاقتصاد والتخطيط، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء



يسعدني ويشرفني في مستهل هذا التقرير السنوي أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان إلى مقام مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - وسمو سيدي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على رعايتهم الكريمة ودعمهم غير المحدود لقطاع الإحصاء إيمانًا بدوره الحيوي، وأثره الإيجابي في مسيرة النهضة والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. وبفضل هذه الرعاية الكريمة شهد القطاع الإحصائي خطوات كثيرة لتطوير مجالات العمل الإحصائي التي تقودها الهيئة؛ لتوفير البيانات الشاملة والدقيقة والمحدثة التي تلبي متطلبات خطط التنمية في مملكتنا الحبيبة، وتدعم صنّاع القرار ورأسمي السياسات، وبفضل من الله تعالى تم خلال عام 2023م تنفيذ الكثير من الأعمال الإحصائية المهمة في المملكة حيث تم إعلان نتائج المرحلة الأولى من تعداد السعودية 2022، واستكمال تحليل بيانات التعداد المتعلقة بالصحة والتعليم وسوق العمل، كما قامت الهيئة بتنفيذ عدد من المسوح الميدانية المهمة، وإصدار العديد من المنتجات والمؤشرات الإحصائية دعمًا لصنّاع القرار ورأسمي السياسات؛ وتلبيةً لمتطلبات التنمية المستدامة التي تشهدها المملكة في شتى القطاعات، وفي جميع مجالات العمل والإنتاج.

وتلتزم الهيئة العامة للإحصاء بأن تكون جهازًا إحصائيًا محترفًا وفعّالًا ومن أفضل الأجهزة الإحصائية الرسمية حول العالم من خلال تطبيق واتباع أفضل الممارسات العالمية في الأعمال والمنتجات الإحصائية، بالتزامن مع تطوير بنيتها التقنية والرقمية، والسعي لاستقطاب الكفاءات الإحصائية الوطنية. وتستند الهيئة إلى المعايير العلمية الدولية المعمول بها في المجال الإحصائي، وتحرص على بناء شراكات فعّالة مع الجهات الحكومية والقطاعين العام والخاص، إضافة إلى شركائها الدوليين في الأجهزة الإحصائية المتميزة عالميًا، فضلًا عن دعم التنسيق وتضافر الجهود بين مكونات العمل الإحصائي في المملكة. وفي سبيل تحقيق رسالتها والقيام بالمهام الموكلة إليها قامت الهيئة خلال عام 2023م بتطوير بنيتها الإدارية عبر إنشاء إدارات جديدة ودمج إدارات بأخرى، بهدف تطوير العمل من خلال توزيع المهام، وتحقيق التكامل مع الجهات الشريكة في القطاعين الحكومي والخاص، لتيسير سبل الحصول على البيانات السجلية لتتضافر مع بيانات المسوح الميدانية التي تُجريها الهيئة؛ الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الخروج بنتائج صحيحة بناءً وتوفير بيانات ومؤشرات إحصائية دقيقة وشاملة تسهم بفاعلية في بناء الاقتصاد الوطني.

وتحرص الهيئة باستمرار على رفع الوعي الإحصائي في المجتمع وكسب ثقة الجماهير من خلال إشراكهم في إدراك أهمية توفير البيانات الدقيقة لدعم خطط التنمية الوطنية في جميع المجالات، وانطلاقًا من ذلك نفذت الهيئة خلال عام 2023م عددًا من حملات التوعية الإحصائية لشرح وتوضيح أهمية عدد من المسوح الميدانية وحث مختلف شرائح المجتمع على المشاركة فيها؛ نظرًا لأهميتها الكبيرة في دفع عجلة التنمية في مختلف قطاعات الإنتاج، من بينها مسح دخل وإنفاق الأسرة، ومسح إحصاءات الأعمال الهيكلية.

وإنه لمن دواعي سروري أن أقدم للمسؤولين وجميع الباحثين والمهتمين بالبيانات والمؤشرات الإحصائية الرسمية للمملكة العربية السعودية التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء لعام المالي (2023م) وفيه نسلط الضوء على أبرز أعمال الهيئة خلال هذا العام، حيث قامت الهيئة بالكثير من الجهود على صعيد تطوير منهجيات العمل الإحصائي، واستقطاب الكوادر الإحصائية الوطنية، كما حرصت الهيئة على التكامل مع القطاعين الحكومي والخاص من خلال عقد عددٍ من الشراكات الاستراتيجية مع جهات عدة حكومية وخاصة، تكفل تقديم المعلومات والبيانات الإحصائية السجلية الدقيقة لدعم التنمية الوطنية على جميع المستويات، كما قامت الهيئة بالعديد من الأنشطة على الصعيدين الإقليمي والدولي للنهوض بالقطاع الإحصائي في المملكة، ورفع ترتيب المملكة على مستوى العالم في الكثير من المؤشرات.

وختامًا، أرجو أن يكون هذا التقرير قد أعطى صورة واضحة لما قامت به الهيئة العامة للإحصاء وتقوم به من جهودات، وما أنجزته من أعمال خلال عام 2023م.. وعلى الله قصد السبيل، ومنه سبحانه التوفيق والسداد.

كلمة سعادة رئيس الهيئة



فهد بن عبدالله الدوسري

رئيس الهيئة العامة للإحصاء



تتسارع التطورات في علوم البيانات والإحصاء بشكل كبير، ويتزايد الطلب على البيانات والمؤشرات الإحصائية بوتيرة أسرع؛ لأنها العمود الفقري للتطور والتقدم في جميع القطاعات الإنتاجية المختلفة، ونظرًا لهذا التطور المستمر في طرق العمل الإحصائي، وأساليب ومنهجيات جمع وتحليل البيانات وتوفير المؤشرات والبيانات الإحصائية الدقيقة المُحدّثة، وتزايد الطلب عليها - تحرص الهيئة العامة للإحصاء على تحديث وتطوير العمل في جميع المسارات لتعزيز دور القطاع الإحصائي في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتنفيذ خطط التنمية في جميع المجالات، ورفع مساهمة قطاع الإحصاء في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.

وتتشرف الهيئة العامة للإحصاء بالقيام بدورها الوطني المحوري الداعم لصنّاع القرار ورأسمي السياسات، وهي تحظى بثقة عالية في إمكانياتها وقدراتها وما تمتلكه من إمكانات وكوادر إحصائية وطنية على قدر عالٍ من الخبرة والكفاءة، وتسعى الهيئة بكل جدية للعمل وفقًا لأعلى المعايير وأفضل الممارسات الإحصائية الدولية، وتواصل الهيئة تطوير نفسها لإنجاز جميع المسوح الميدانية والنشرات والمنتجات الإحصائية في الوقت المناسب بأعلى قدر من الجودة وبأقل تكلفة ممكنة.

وانطلاقًا من كونها الجهة الرسمية الوحيدة في المملكة العربية السعودية المخوّلة بإنتاج الإحصاءات والمؤشرات الإحصائية التي تغطي جميع جوانب الحياة من مصادرها المختلفة واصلت الهيئة العامة للإحصاء إنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية عن مجالات التنمية المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية والبيئية، وقد تنوعت المشاريع الإحصائية التي قامت بها الهيئة خلال عام 2023م حيث حققت مجموعة من الإنجازات المهمة، إذ أعلنت نتائج المرحلة الأولى من تعداد العام للسكان والمساكن، وقامت بالعمل على استكمال تحليل بيانات المرحلة الثانية منها، وأعدت الهيئة حملة توعوية لعدد من المسوح الميدانية المهمة لتشجيع مختلف شرائح المجتمع على المشاركة فيها، وتهدف الهيئة خلال المرحلة القريبة القادمة إلى توفير المزيد من الممكنات التي تساعد على إيجاد بيئة عمل ممتازة لجذب الكفاءات والكوادر الإحصائية الوطنية؛ لتساهم بدورها في تحقيق المزيد من الإنجازات المتميزة في القطاع الإحصائي بالمملكة.

وتضع الهيئة العامة للإحصاء نصب عينها هدفًا دائمًا يتمثل في تحقيقها مكانة عالمية مرموقة في مجال العمل الإحصائي، وأن تكون ضمن أهم وأبرز الأجهزة الإحصائية الرسمية الدولية؛ ولتحقيق ذلك تركز الهيئة على ضمان أعلى جودة للبيانات والمؤشرات والنشرات ومختلف الإحصاءات التي تنتجها، وتهتم بالتوسع في تطوير موقعها الإلكتروني، وإتاحة البيانات وتعزيز الشفافية والإفصاح وفقًا للأنظمة، وبحسب أرقى المعايير الدولية المتبعة، كما تهتم الهيئة بتسهيل وصول المستخدمين إلى البيانات من خلال الوسائل الحديثة، وتحسين طريقة تقديم الإحصاءات، وتوفير المشاركة الفعّالة مع المستخدمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

وقد ساهمت استراتيجية الهيئة العامة للإحصاء والجهود التي تبذلها لرفع كفاءة وجودة منتجاتها المختلفة، وحرصها على تطوير الأداء من خلال تطبيق أعلى المعايير الدولية التي تمارسها الأجهزة الرسمية والمؤسسات الإحصائية المتخصصة في مجال البيانات والمعلومات في حصول الهيئة خلال عام 2023م على جائزتين مهمتين، الجائزة الأولى هي شهادة التميز المؤسسي من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة على مستوى التأهيل (Qualified by EFQM)، وقد نالتها الهيئة بعد تحقيقها تقدمًا في الالتزام بنموذج المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة وفق مقياس (RADAR)، وذلك من خلال تطبيق معايير التميز المؤسسي التي وضعتها المؤسسة، والتي تتوافق مع توجهات (رؤية السعودية 2030).

والجائزة الثانية هي جائزة التميز في كفاءة أداء الموقع الإلكتروني والمحتوى الرقمي لعام 2023م، حيث حققت الهيئة المركز الثالث في الأداء الأفضل لموقعها الإلكتروني ضمن المراكز العشرة الأولى من بين 383 موقعًا إلكترونيًا حكوميًا؛ وذلك بفضل كفاءة موقع الهيئة الإلكتروني، وتميز محتواه الرقمي، والالتزام بالهيئة بنسبة 100% بالمعايير التي ينبغي لمواقع الجهات الحكومية الالتزام بها ومن أهمها: تطبيق الأوامر السامية، والارتباط بالرؤية والتوجهات الوطنية.

وختامًا أرجو أن نكون قد وفقنا من خلال هذا التقرير في توضيح أهم أعمال الهيئة خلال العام الماضي، مؤكداً حرصنا التام على مواصلة العمل الجاد المتميز لخدمة عملاء الهيئة العامة للإحصاء في القطاعين الحكومي والخاص، والارتقاء بمكانتها المهنية محليًا وإقليميًا ودوليًا.

الملخص التنفيذي

ينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول هو القسم التمهيدي، ويضمُّ: فهرس المحتويات، وكلمتي معالي رئيس مجلس الإدارة وسعادة رئيس الهيئة، والملخص التنفيذي، وأبرز التعاريف والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية.

أما القسم الثاني فيشتمل على: المقدمة، والتوجه الإستراتيجي، وموجز الأداء ويتضمن: أداء المؤشرات الإستراتيجية، ومؤشرات أداء الإستراتيجية المؤسسية، والمبادرات المرتبطة برؤية السعودية 2030، وأبرز المبادرات الإستراتيجية، وأبرز مؤشرات المنتجات الإحصائية خلال عام 2023، ويستعرض أبرز الأعمال والإنجازات خلال عام 2023، والأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة خلال هذا العام، ومسارات العمل الإحصائي، ويُعدُّ هذا الجزء المرأة التي تعكس عمل الهيئة الفعلي خلال عام 2023م ودورها في إنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية، وتم فيه تناول المسارات التالية:

○ أولاً:

مسار الإحصاءات الاقتصادية، ويتضمن الحديث عن إحصاءات: الأسعار، والاقتصاد الرقمي، والحسابات القومية، والأعمال والاستثمار والتجارة الدولية، ثم تحدثنا عن المنتجات الاقتصادية التي تحت التطوير، والمنتجات الاقتصادية الجديدة التي تقوم الهيئة بدراستها والعمل على إطلاقها قريباً.

○ ثانياً:

مسار الإحصاءات الاجتماعية ويبدأ بإحصاءات السكان والنوع الاجتماعي والتنوع، وتشتمل على الإسقاطات السكانية، وإحصاءات المساكن، ثم إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع، وتتضمن: مسح ذوي الإعاقة، وتقارير: المرأة، والشباب، والأسرة، ثم إحصاءات الأحوال المعيشية وأساليب الحياة والعدل، وتشمل: الدليل الوطني الموحد للجريمة للأغراض الإحصائية، وإحصاءات الجريمة والمخدرات، ومؤشر ضحايا القتل العمد، ومسح العنف ضد الطفل، ومسح الهوية الوطنية، ومسح الثقافة والترفيه، والمسح الاقتصادي الاجتماعي، ومسح دخل وإنفاق الأسرة، ومؤشر ثقة المستهلك، ثم يتم استعراض أهم المؤشرات الإحصائية لهذه المنتجات، بعدها ينتقل التقرير إلى إحصاءات سوق العمل التي توفر قاعدة بيانات شاملة عن خصائص القوى العاملة في المملكة تستقي بياناتها من مسح القوى العاملة وإحصاءات السجلات الإدارية لسوق العمل، ثم يُختم هذا المسار بالحديث عن إحصاءات الصحة والتعليم.

○ ثالثاً:

مسار الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد، ويتناول أبرز المنتجات الإحصائية في هذا المسار خلال عام 2023م، ومن بينها إحصاءات البيئة والزراعة والطاقة، وتشمل نشرة الإحصاءات



البيئية، ونشرة إحصاءات: البيئة المنزلية، والبتترول والغاز، والطاقة الكهربائية، والطاقة المتجددة، والطاقة المنزلية، وكفاءة الطاقة، والصيد البحري، والإحصاءات الزراعية، والإنتاج الزراعي، والمشاريع الزراعية المتخصصة، ثم يستعرض هذا القسم إحصاءات المرور والمواصلات، وتتضمن نشرة: النقل الجوي، والنقل البحري، والنقل البري. ثم يتناول إحصاءات السياحة والحج والعمرة، وتشمل نشرة إحصاءات: العمرة، والحج، والمنشآت السياحية.

○ رابعاً:

المسارات المُمكنة، وتشتمل على أعمال جودة المنتجات والبيانات الإحصائية، ومركز البيانات الدقيقة، والمنهجيات والابتكار، والتصانيف، وتصميم أدوات واختبار المسوح، وأعمال إدارة المؤشرات الدولية، وأعمال جمع البيانات الضخمة، وأعمال قواعد ومخازن البيانات الإحصائية، وأعمال مركز الاتصال الإحصائي، وأعمال مختبر الابتكار.

○ خامساً:

مسارات المهام الداعمة، وتم التركيز هنا على استعراض أهم وأبرز أعمال مسارات الإدارات غير الإحصائية في الهيئة خلال عام 2023م، ويشتمل على مسار: الشراكات وينقسم إلى: شراكات القطاع العام الذي شهد توقيع عدد 15 اتفاقية مشاركة بيانات، و11 مذكرة تعاون، ويوضح تقدم الهيئة بعدد 415 طلباً لتوفير البيانات السجلية في عدد من الجهات في القطاع العام، تم إنجاز 313 طلباً منها، وبقية طلبات البيانات لم توفرها الجهات المعنية لأسباب متنوعة، وكانت نسبة توفير البيانات %75، وبلغ عدد الإجراءات التي اتخذتها الهيئة من تذكيرات ومتابعات لطلبات البيانات التي تقدمت بها للجهات المعنية 948 إجراءً.

11

مذكرة تعاون

15

اتفاقية مشاركة بيانات



وشراكات القطاع الخاص الذي شهد عام 2023م إنشاء قالب (نموذج) للبيانات المحتملة التي تطلبها شركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى منتجات الهيئة التي تناسب الشركة، وأنجزت هذه المهمة بنسبة 100%، كما شهدت شركات القطاع الخاص حصر وتصنيف الشركات حسب القطاعات لتغذية البيانات السجلية مع المسوح، وأنجزت هذه المهمة بنسبة 100%، وتم كذلك متابعة طلبات الإدارات الإحصائية مع الجهات الخارجية لضمان توفير البيانات من الجهة الخارجية في الوقت المحدد قبل المدة المحددة للنشرة الإحصائية، وأنجزت هذه المهمة بنسبة 85%، كما تناول هذا القسم كذلك أهم أعمال مسار: مركز التطوير الإحصائي، والعلاقات الدولية، والشؤون القانونية، والأمن السيبراني وحوكمة البيانات، وتقنية المعلومات، والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، والاتصال الاستراتيجي ودعم العملاء.

وقد ذُكر في هذا القسم الكثير من أرقام الإنجازات المهمة التي حققتها الهيئة خلال عام 2023م، فعلى صعيد الاتصال الإعلامي بلغ عدد متابعي منصات التواصل الاجتماعي للهيئة (324,083) ألف متابع، منهم (223,531) متابعًا على حساب الهيئة العامة للإحصاء في منصة إكس (تويتر سابقًا)، وبلغ عدد المتابعين على بقية حسابات الهيئة في منصات التواصل الاجتماعي الأخرى (100,552) متابعًا. ونشرت الهيئة (98) بيانًا صحفيًا عن أعمالها، وتم خلال عام 2023م الإجابة عن (53) استفسارًا من الاستفسارات الصحفية المتعلقة بالهيئة، كما تم تنفيذ (14) فعالية وتغطية إعلامية، والقيام بـ (13) حملة إعلامية، وفيما يتعلق بالرصد الإعلامي فقد تم رصد (4300) خبر صحفي ما بين خبر مباشر عن الهيئة، وأخبار تتعلق بتحليل منتجات الهيئة المتعلقة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يتعلق بمحتوى المنتجات الإحصائية خلال عام 2023م فقد بلغ إجمالي عدد هذه المنتجات (134) منتجًا تم نشر (119) منتجًا منها بمعدل (89%)، وبلغ عدد المنتجات الإحصائية التي تم نشرها في الوقت المحدد للنشر بحسب التقويم الإحصائي (110) منتجًا بمعدل (82%)، وبلغ عدد المنتجات المنشورة بعد الوقت المحدد (9) منتجات بمعدل (7%)، بينما بلغ عدد المنتجات المؤجلة (15) منتجًا بمعدل (11%). وقد بلغ عدد المنتجات السنوية (50) منتجًا، أما المنتجات الربعية فقد بلغ عددها (21) منتجًا، في حين بلغ عدد المنتجات الشهرية (63) منتجًا.

وعلى صعيد التوعية الإحصائية فقد قامت الهيئة بتنفيذ (19) حملة توعية إحصائية للتوعية بعدد من المسوح الميدانية، من بينها: مسح إحصاءات الأعمال الهيكلية، ومسح دخل وإنفاق الأسرة، ومسح التشييد والبناء، وغيرها، كما قامت الهيئة بإقامة (3) محاضرات توعية للقطاع الأكاديمي في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمامة، وجامعة الفيصل، بالإضافة إلى (40) دورة توعية للباحثين، و(21) ورشة عمل توعية، وبلغ عدد الرسائل النصية للتوعية بالمسوح الميدانية (861,185) رسالة، وبلغ عدد المستفيدين من الحملات التوعية للمسوح أكثر من (1,800,000) فرد، فيما بلغ عدد الباحثين المستفيدين من الدورات التدريبية وورش العمل التوعية (5,000) باحث.

وفيما يتعلق بترجمة المنتجات الإحصائية من اللغة العربية الهيئة إلى اللغة الإنجليزية فقد حققت الهيئة الكثير من الأعمال خلال عام



324,083

متابع على منصات التواصل الاجتماعي



223,531

متابع على منصة X



100,552

متابع على منصات التواصل الاجتماعي الأخرى



2023م؛ حيث تم ترجمة أكثر من [831,591] كلمة، والتدقيق اللغوي لأكثر من [833,833] كلمة إنجليزية، وذلك بإجمالي عدد كلمات (1,665,424)، كما تم استلام واستكمال عدد كبير من طلبات الترجمة والتدقيق اللغوي، إذ تم استلام [650] طلب ترجمة و[244] طلب تدقيق لغوي بإجمالي (894) طلبًا. وعلى صعيد الطباعة فقد بلغ عدد المطبوعات التي احتاجتها الهيئة خلال عام 2023م (358,930) مطبوعة، مثل مطبوعات المسوح الإحصائية وغيرها، وقد قامت الهيئة بتنفيذ أعمال الطباعة، وإرسال المطبوعات لجميع مناطق المملكة، وقد بلغ عددها (2,902,812) ورقة.

كما عرج هذا القسم كذلك على أبرز التحديات التي واجهت الهيئة ومسيرتها في العمل الإحصائي خلال عام 2023م، وكيف تغلبت عليها، كما استعرض أهم الطموحات والتوقعات في مسيرة العمل الإحصائي للهيئة وما تأمله وتخطط للقيام به خلال عام 2024م.

ثم يأتي القسم الثالث من التقرير ليلقي نظرة فاحصة على الوضع الراهن للهيئة العامة لإحصاء، حيث يتناول في البداية الإطار التنظيمي للهيئة ويستعرض تنظيمها، ثم يذكر تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء واجتماعاته خلال عام 2023م، وأيضا تشكيل وأسماء أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة، كما يستعرض كذلك الهيكل التنظيمي للهيئة.

وقد فصلنا في القسم الثالث أهم الأعمال التي تم القيام بها على مستوى الموارد البشرية في الهيئة، والوضع الراهن للقوى البشرية فيها، وعدد المبتعثين والموفدين والمتخرجين، وأعداد الموظفين الملتحقين بالبرامج التدريبية، وتناول هذا القسم كذلك الحديث عن الشؤون المالية والميزانية والمصروفات، مع مقارنة الميزانية المعتمدة بالمنصرف فعليًا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وتم كذلك استعراض جهود الهيئة في تنمية إيراداتها، وذكّر نجاحها في تحقيق ارتفاع في تنمية إيراداتها أكثر من النسبة المستهدفة من قبل وزارة المالية وذلك تحقيقًا لرؤية السعودية 2030، مع ذكر أهم المشاريع والمبادرات المتعلقة بذلك، مثل مشروع مبادرة الكفاءة الرقابية، كما استعرض هذا القسم أيضًا الوضع الراهن لمباني الهيئة المملوكة والمستأجرة خلال عام 2023م، وأخيرًا تناولنا بالتوضيح أبرز أعمال المشتريات التي تمت خلال عام 2023م. ونأمل أن يكون هذا التقرير قد قدّم صورة واضحة عمّا قامت به الهيئة العامة للإحصاء من أعمال خلال هذا العام.

والله ولي التوفيق.

أبرز التعاريف والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية

○ **السكان:** هم جميع الأفراد المقيمين في الدولة وقت المسح من السعوديين وغير السعوديين.

○ **حجم السكان:** يُعرف حجم السكان في الدولة بأنه مجموع الأفراد القاطنين ضمن الحدود السياسية للدولة في تاريخ معين سواء كانوا يتمتعون بصفة المواطنة للدولة، أم كانوا مقيمين إقامة دائمة أو مؤقتة، ويقدر حجم السكان عادة لسنة معينة في منتصف تلك السنة.

○ **الكثافة السكانية:** هي عدد السكان لكل وحدة من مساحة الأرض وتقاس كالتالي:

الكثافة السكانية = إجمالي عدد السكان ÷ إجمالي مساحة الأرض.

○ **الإسقاطات السكانية:** تقديرات مستقبلية لحجم السكان الإجمالي وتوزيعهم العمري والنوعي بالاعتماد على نتائج تعداد السكان والمساكن، وعلى افتراضات معينة لمستقبل اتجاه معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة.

○ **معدل النمو السكاني:** المعدل الذي يزيد به السكان (أو يقلون) سنويًا خلال فترة زمنية معينة بسبب الزيادة الطبيعية (أو التراجع) وصافي الهجرة، ويعبر عنه في صورة نسب من السكان الأساسيين.

○ **الأسرة المعيشية:** هي فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويشتركون في المسكن والمأكل، ويقومون في المسكن وقت المسح. ويدخل ضمن أفراد الأسرة المعيشية ما يلي:

1. الأفراد السعوديون وغير السعوديين الذين يقيمون إقامة معتادة مع الأسرة، ويكونون غائبين عن الأسرة أثناء المسح لسفرهم خارج أو داخل المملكة بصفة مؤقتة مثل رجال الأعمال والسياح أو المسافرون للعلاج والطلاب المبتعثين في الخارج.



2. الأفراد الذين يقيمون مع الأسرة بصفة معتادة وتغيبوا عنها أثناء المسح لوجودهم في ورديات عمل مثل: الحراس، والأطباء، والممرضون، والعاملون في المطارات، والصيادون.
3. العمالة المنزلية كالخدم والسائقين، ومن في حكمهم الذين يقيمون مع الأسرة.

○ **دخل الأسرة المعيشية:** هو جملة الدخل النقدي والعيني المتجمع من دخول جميع أفراد الأسرة ذكورا وإناثا (بغض النظر عن العمر) والذي يتاح للأسرة الإنفاق منه على أوجه الإنفاق المختلفة أو ادخاره. ويتكون الدخل من عدة مصادر.

○ **إنفاق الأسرة المعيشية:** هو قيمة ما ينفقه جميع أفراد الأسرة خلال فترة الإسناد الزمني مقابل الحصول على السلع، والخدمات (الاستهلاكية وغير الاستهلاكية)، سواء كان هذا الإنفاق يتعلق بالأسرة مثل: الإنفاق على الطعام، أو المسكن، أو الكهرباء، أو اقتناء السلع المعمرة، أو ما يتعلق بإنفاق أفرادها كالإنفاق على الملابس أو الأدوات الشخصية، أو نحو ذلك. وتتكون مجموعات الإنفاق على السلع، والخدمات من اثنتي عشرة مجموعة رئيسية، وكل مجموعة تتكون من مجموعات فرعية، تشمل على عدد من السلع أو الخدمات.

○ **التكاليف المعيشية:** هي تكلفة الحفاظ على مستوى معين من المعيشة. وتشمل المصروفات اليومية التي تحتاجها الأسرة للصرف على المأكل والملبس والمواصلات وما شابه.

○ **الأسرة الجماعية:** مجموعة من الأفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة أو نسب، ويشتركون في مسكن واحد، ولا يتقاسمون تكاليف المعيشة، وإنما جمعتهم ظروف التواجد في هذا المكان.

○ **العائلة:** مجموعة من الأفراد تربطهم صلة قرابة ويمثلون أسرة معيشية بالكامل (أو جزءًا منها).





○ **أساس العد النظري:** حصر الأفراد حسب محل إقامتهم المعتادة وليس حسب أماكن تواجدهم ليلة التعداد، أي أن الزوار الموجودين في مدينة ما ليلة التعداد يُعدّون في مناطق إقامتهم المعتادة، ولا يُعدّون في المدينة التي تواجدها فيها ليلة التعداد.

وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب التعداد النظري هو الأسلوب الذي تم اتباعه في تنفيذ التعداد 2022 حيث تم عد السكان حسب أماكن إقامتهم المعتادة.

○ **العمل:** يشمل العمل جميع الأنشطة التي يقوم بها الأفراد لإنتاج سلع أو تقديم خدمات للاستخدام من قبل الآخرين أو للاستخدام الخاص. ويغطي 5 أشكال عمل متميزة للقياس بشكل منفصل هي:

1. عمل إنتاجي مخصص للاستهلاك الذاتي، ويشمل إنتاج السلع والخدمات بغرض الاستهلاك النهائي الخاص.
2. المشتغلون (مقابل أجر أو ربح)، ويشمل العمل المنجز للآخرين لقاء أجر أو ربح.
3. عمل تدريبي بدون مقابل، ويشمل العمل الذي ينفذ بلا أجر لصالح الآخرين لاكتساب مهارات أو خبرات في مكان العمل.
4. العمل التطوعي غير المدفوع، ويشمل العمل غير الإلزامي الذي ينفذ بلا أجر لصالح الآخرين.
5. أنشطة عمل أخرى.

○ **القوى العاملة:** هم جميع الأفراد من الذكور والإناث الذين يبلغون من العمر (15 سنة فأكثر)، المشاركون أو المستعدون للمشاركة في العمل وإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية أثناء فترة الإسناد الزمني، سواء كانوا يعملون بالفعل (مشتغلون)، أو يبحثون عن عمل (متعطلون).

○ **الأفراد المشتغلون (حسب مسح القوى العاملة):** المشتغلون في مسح القوى العاملة: هم الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين كانوا خلال فترة الإسناد الزمني (الأيام السبعة السابقة للتواصل مع الأسرة):

- عملوا لمدة ساعة واحدة على الأقل مقابل راتب أو ربح (نقدي أو عيني) كموظفين منتظمين أو مؤقتين، أو أصحاب عمل، أو يعملون لحسابهم.



○ **العدّ الذاتي:** هو أحد أبرز الوسائل التقنية الحديثة التي باتت تُستخدم مؤخرًا في التعدادات حول العالم، ويعني استغناء الأسرة عن زيارة الباحث الميداني لمسكنها، وقيام رب الأسرة بملء استمارة التعداد إلكترونيًا عن طريق الموقع المخصص على شبكة الإنترنت.

○ **أساس العدّ الفعلي:** حصر الأفراد حسب أماكن وجودهم في لحظة الإسناد (منتصف ليلة العد) بصرف النظر عن كونهم من سكان هذا المكان بصفة دائمة أو زائرين له بصفة مؤقتة، (وقد يتبع في تعداد سكان دولة ما أساس العد الفعلي مع بعض الاستثناءات التي تتناسب والظروف المحلية لهذه الدولة).

○ **معدل الجرائم:** يوضح هذا المؤشر مدى انتشار العنف الاجتماعي في بلد ما، وترتبط الجريمة عادة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، ومن ثم فإن اتجاه المعدل إلى النقصان يعني أنه نتيجة لتحسن الأحوال المعيشية بصفة عامة.

○ **التعداد السكاني:** هو العملية الكلية المتكاملة لجمع وتجهيز وتقييم وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الأفراد داخل الدولة في لحظة زمنية معينة، وهذا يعني أن يُعدّ كل فرد من الأفراد الموجودين على قيد الحياة داخل حدود بلد معين في لحظة وتاريخ معين، وأن تسجل خصائصه الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ إسنادها الزمني المحدد لكل منها منفصلة عن خصائص غيره من أفراد الأسرة.

○ **العدّ الفردي:** هو أن يتمّ عدّ أو حصر كل فرد على حده، وأن تسجل خصائصه الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية منفصلة عن غيره من الأفراد مما يسهل تصنيف العديد من الخصائص للسكان، مثل العمر والنوع والمستوى التعليمي والمهنة مع المستوى التعليمي والحالة العملية مع فئات العمر والجنس والمهنة والحالة الزوجية، وإعداد الجداول الإحصائية ذات الأبعاد والتقاطعات المتعددة.

○ **نطاق التعداد:** يشمل تعداد السكان جميع الأفراد (سعوديين وغير سعوديين) الموجودين داخل حدود المملكة العربية السعودية ليلة الإسناد الزمني للتعداد، سواء كان هؤلاء الأفراد مقيمين بالمملكة إقامة دائمة أو موجودين فيها بصفة مؤقتة.

○ **الباحث الميداني:** هو الموظف المسؤول عن جمع البيانات من الأسر، ويمثل منسوب وزارة التربية والتعليم من المدرسين الغالبية العظمى من هؤلاء الباحثين الميدانيين، ويتمّ كذلك الاستعانة ببعض موظفي الدولة والقطاع الخاص المشهود لهم بالكفاءة في العمل.

○ **ليلة الإسناد الزمني للتعداد:** تختلف البيانات السكانية من حيث إسنادها الزمني تبعًا لنوع البيانات والهدف منها، ويقصد بليلة الإسناد الزمني للتعداد الموعد المحدد لتنفيذ التعداد بحسب ما يحدده الأمر السامي الكريم.

○ **الوضع المالي للأسرة المعيشية:** الوضع الاقتصادي والتنظيم المالي للأسرة من أهم المفاهيم في خصوص الأسرة المعيشية، ويعرف الوضع الاقتصادي والتنظيم المالي بكيفية تلبية الحاجات الإنسانية من قبل الأسرة. وتعرف الحاجة بأنها الرغبة في الحصول على شيء ما سواء كان هذا الشيء منظوراً (كالسلعة) أو غير منظور كالخدمة، ويقوم الفرد ببذل جهد ما لتلبيتها والحصول عليها. ويتناسب استعداد الأسرة لدفع تكلفة الحصول على تلك الحاجة طردياً مع قدرتها على الدفع وأهمية تلك الحاجة بالنسبة لها. وتنحصر عادةً حاجة الأسرة تحت الأنواع التالية: المأكل والمشرب، والملبس، والسكن، والأمن، والحاجات الاجتماعية، والحاجات الثقافية ومن بينها الترفيهية والسفر وممارسة الهوايات، والمواصلات والاتصالات.

○ **المسكن:** هو مبنى أو جزء من مبنى مكون من غرفة أو أكثر، معد أصلاً لسكن أسرة واحدة، وله باب أو عدة أبواب مستقلة، سواءً كان مشغولاً بأسرة أو خالياً، أو مشغولاً بعمل، أو مستخدماً كمسكن عام، أو تحت التشييد، وقد يقيم بالمسكن أكثر من أسرة، وقد تشغله منشأة أو أكثر، وقد يوجد به أسرة ومنشأة في نفس الوقت، ومن أنواع المساكن: الفيلا والمنزل الشعبي والشقة.

○ **المنشأة:** هي مشروع أو جزء من مشروع، له موقع ثابت، ويقوم بأداء نوع أو أكثر من الأنشطة الاقتصادية، ويكون لديها أو يمكن أن يكون لديها حسابات منتظمة، وقد يكون حائز المشروع شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.

○ **المؤسسة:** هي وحدة عمل اقتصادية ذات كيان قانوني، ولها موقع ثابت، ويزاول فيها نشاط اقتصادي معين، ويملكها شخص واحد أو مجموعة أشخاص، أو شركة، أو قطاع شبه حكومي، وهي أصغر وحدة اقتصادية يمكن أن تتوفر فيها لديها بيانات عن المشتغلين وتعويضاتهم المالية، بالإضافة إلى النفقات والإيرادات والتكوينات الرأسمالية.

○ **عينة المسح:** هم مجموع أفراد الأسر المعيشية المختارة في العينة بمن فيهم العمالة المنزلية ومن في حكمهم، الذين يعيشون في مسكن واحد.

- قاموا بمساعدة أحد أفراد الأسرة لمدة ساعة على الأقل بمقابل، أو بدون مقابل في أي نوع من الأعمال التجارية، أو في مزرعة خاصة بأحد أفراد الأسرة.
- تغيّبوا مؤقتاً عن عملهم طيلة الأسبوع بسبب إجازة أو مرض، أو لأي سبب آخر وسوف يعودون إليه مجدداً.

ويشمل التعريف الطلاب والباحثين عن عمل والمتقاعدين وربات البيوت ... إلخ، الذين عمّلوا خلال الأيام السبعة السابقة للتواصل مع الأسرة لمدة ساعة واحدة على الأقل، مع ملاحظة أن ذلك لا يشمل الأعمال المنزلية مثل: أعمال الطبخ والغسيل الذي تقوم به ربة المنزل، أو أعمال الصيانة المنزلية العادية التي يقوم بها أحد أفراد الأسرة.

○ **الأفراد المشتغلون (حسب السجلات الإدارية لدى الأجهزة الحكومية):** هم جميع الأفراد العاملون الذين يشغلون وظائف وفقاً لأنظمة ولوائح معتمدة من الجهات المنظمة لسوق العمل والمسجلين في السجلات الإدارية، ويمكن تصنيف المشتغلين في السجلات الإدارية وفقاً للأنظمة واللوائح التي يخضعون لها كالتالي:

- المشتغلون حسب أنظمة ولوائح الخدمة المدنية من السعوديين الذين يعملون في كافة الأجهزة والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة الذين يشغلون وظائف معتمدة في الميزانية العامة للدولة والخاضعين لنظام التقاعد المدني من موظفين ومستخدمين (ذكوراً وإناثاً)، وكذلك غير السعوديين ممن يتم التعاقد معهم على هذه الوظائف وفقاً للائحة توظيف غير السعوديين.

- المشتغلون حسب أنظمة ولوائح نظام التأمينات الاجتماعية ونظام العمل والعمال، ويشمل ذلك السعوديين وغير السعوديين.

- العمالة المنزلية: هم العاملون غير السعوديين من الجنسين الذين يعملون في المنازل ويشمل (الخدم، وعمال التنظيف، والطباخين ومقدمي الطعام، والسائقين والحراس، والممرضين والمدرسين الخصوصيين في المنازل) علماً أن بيانات المشتغلين لا يدخل من ضمنها الفئات التالية:

- العاملون في القطاعات الأمنية والعسكرية.
- العاملون غير المسجلين في سجلات التأمينات الاجتماعية والخدمة المدنية، ويشمل ذلك:

- السعوديين العاملين خارج المنشآت الذين يعملون لحسابهم، ولا يخضعون لأنظمة العمل، وغير مسجلين في التأمينات الاجتماعية.
- أصحاب العمل السعوديين الذين يعملون في المنشآت، وغير مسجلين في التأمينات الاجتماعية.
- الموظفين غير السعوديين الذين يعملون في البعثات الدولية أو السياسية أو العسكرية الأجنبية.
- الموظفين غير السعوديين الذين يقدمون إلى المملكة لأعمال لا يستغرق إنجازها في المعتاد أكثر من ثلاثة أشهر.



مع الإحاطة أن بيانات المشتغلين من السجلات الإدارية - حسب الممارسات العالمية لمؤشرات سوق العمل - لها عدة مدلولات لسوق العمل، ولكن لا يتم استخدامها إحصائياً لقياس معدلات التشغيل.

○ **الأفراد المتعطلون (مسح القوى العاملة):** المتعطلون: هم جميع الأفراد من الذكور والإناث الذين يبلغون من العمر (15 سنة فأكثر) الذين كانوا خلال فترة الإسناد الزمني:

- دون عمل خلال الأيام السبعة السابقة للاتصال بالأسرة.
- يبحثون عن عمل بجدية خلال الأسابيع الأربعة السابقة للاتصال بالأسرة. ويشمل ذلك الذين لم يقوموا بالبحث عن عمل خلال الأسابيع الأربعة السابقة للاتصال بالأسرة بسبب انتظار الحصول على عمل، أو تأسيس عمل خاص بهم خلال الفترة القادمة، حيث سبق لهم البحث عن عمل قبل فترة الإسناد.



- قادرين على العمل ومستعدين للاتحاق به في حال توفره (أي متاحون للعمل) خلال الأسبوع السابق للاتصال بالأسرة أو الأسبوعين القادمين.

○ **الأفراد خارج قوة العمل:** هم الأفراد (15 سنة فأكثر) غير المصنفين ضمن القوى العاملة (غير مشتغلين أو متعطلين)، وذلك لكونهم لا يعملون أو لا يبحثون عن عمل أو غير قادرين على العمل أو غير مستعدين للاتحاق به خلال فترة الإسناد الزمني للمسح، مثل: الطلاب، وربات البيوت، والمتقاعدين الذين لا يعملون، والأفراد غير قادرين على العمل، والأفراد الذين لا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه لأي أسباب أخرى.

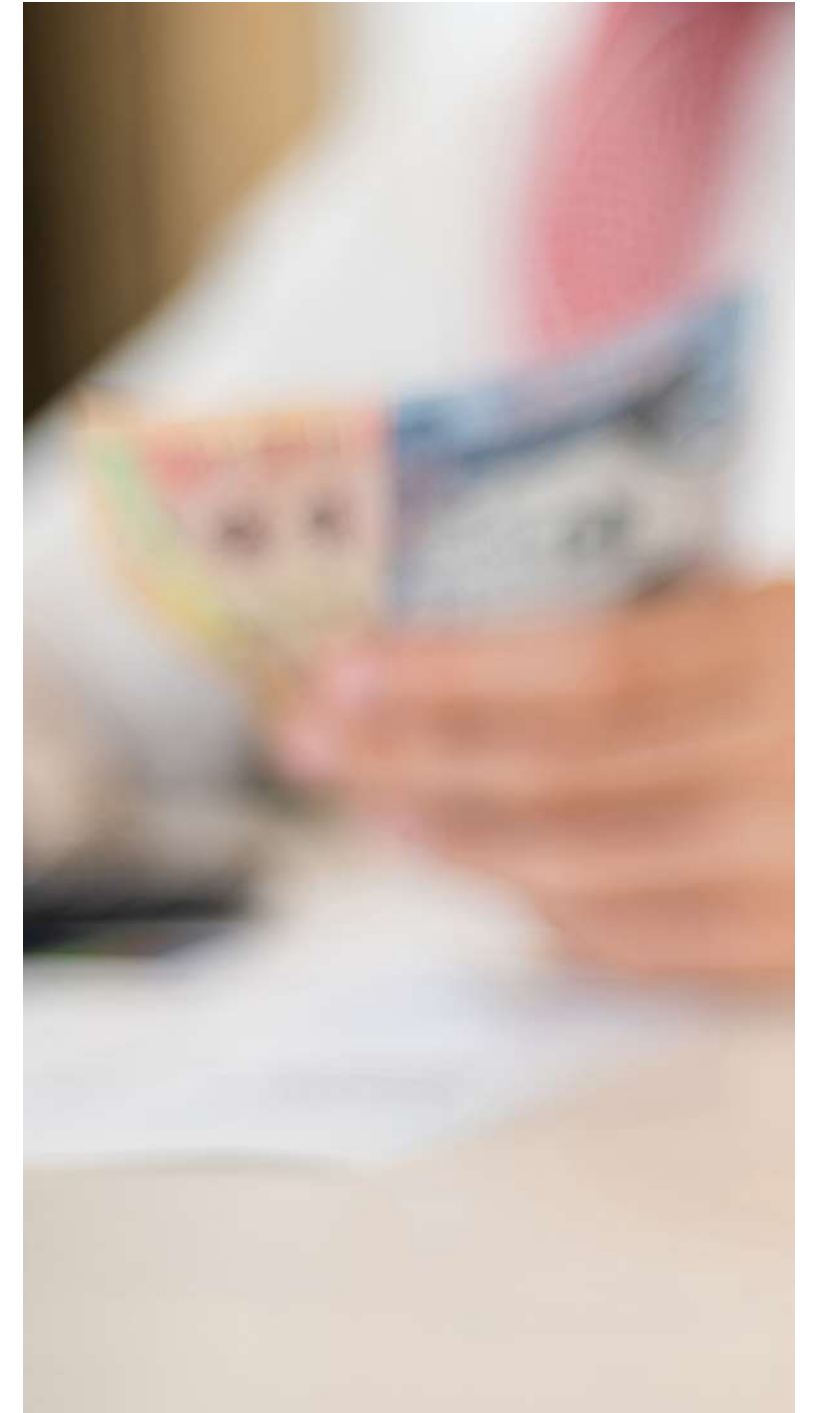
○ **معدل المشاركة الاقتصادية في مسح القوى العاملة:** مؤشر يقيس مشاركة السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) في القوة العاملة كمشتغلين أو متعطلين، وهو عبارة عن نسبة قوة العمل إلى السكان (15 سنة فأكثر).

○ **معدل المشتغلين من السكان في سن العمل:** هو مؤشر يقيس نسبة المشتغلين من السكان (15 سنة فأكثر) (ويتم التعبير عنه كنسبة مئوية).

○ **معدل البطالة في مسح القوى العاملة:** مؤشر يقيس مشاركة السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) في القوة العاملة كمتعطلين، وهو عبارة عن نسبة المتعطلين إلى قوة العمل.

○ **متوسط ساعات العمل الأسبوعية:** هو مؤشر يقيس متوسط ساعات العمل الاعتيادية الأسبوعية للمشتغلين (15 سنة فأكثر)، وهو عبارة عن مجموع ساعات العمل إلى إجمالي المشتغلين.

○ **متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر:** هو مؤشر يقيس متوسط الأجر الشهري للمشتغلين مقابل أجر (15 سنة فأكثر)، وهو عبارة عن مجموع الأجر الشهري إلى إجمالي المشتغلين مقابل أجر، أو متدرب مقابل أجر (الذين أدلوا بالأجر).



○ **معدل الشباب خارج العمل والتعليم والتدريب:** هو مؤشر يقيس عدد الشباب (بين 15 و24 سنة) الذين هم خارج القوى العاملة والتعليم والتدريب كنسبة مئوية من مجموع السكان الشباب.

○ **العمالة المنزلية:** هم العاملون غير السعوديين من الجنسين الذين يعملون في المنازل، وتشمل العمالة المنزلية: الخدم، وعمال التنظيف، والطباخين، ومقدمي الطعام، والسائقين، والحراس، والممرضين، والمدرسين الخصوصيين في المنازل.

ملاحظة مهمة: لا تشمل بيانات المشتغلين - المستقاة من السجلات الإدارية - في إحصاءات سوق العمل الفئات التالية:

1. العاملين في القطاعات الأمنية والعسكرية.
2. العاملين غير المسجلين في سجلات التأمينات الاجتماعية والخدمة المدنية، ويشمل ذلك:
 - السعوديين العاملين خارج المنشآت الذين يعملون لحسابهم، ولا يخضعون لأنظمة العمل، وغير مسجلين في التأمينات الاجتماعية، مثل المشتغلين في خدمات التوصيل عبر التطبيقات الإلكترونية على سبيل المثال.
 - أصحاب العمل السعوديين الذين يعملون في المنشآت وغير المسجلين في التأمينات الاجتماعية.
 - الموظفين غير السعوديين الذين يعملون في البعثات الدولية أو السياسية أو العسكرية الأجنبية.
 - الموظفين غير السعوديين الذين يأتون إلى المملكة لأعمال لا يستغرق إنجازها أكثر من ثلاثة أشهر في المعتاد.

○ **الناتج المحلي الإجمالي:** هو مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين بسعر المنتج مضافاً إليه الرسوم الجمركية، أو هو مجموع المخرجات مخصوماً منه مجموع الاستهلاك الوسيط مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات «ضرائب-إعانات» غير المدرجة في قيمة المخرجات.

○ **الدخل القومي:** هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مخصوماً منه الدخول الأولية التي تدفع للوحدات غير المقيمة مضافاً إليه الدخول الأولية المتلقاة من الوحدات غير المقيمة.

○ **التحويلات الجارية:** هي قيمة التحويلات بدون مقابل التي تتم بين المتعاملين في شكل تحويلات غير رأس مالية.

○ **الدخل المتاح:** هو الدخل القومي الممكن التصرف به، وهو عبارة عن الدخل القومي الإجمالي بسعر السوق مضافاً إليه صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي.

○ **الإدخار:** هو متغير اقتصادي رئيس ويمثل الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي النهائي، وهو بند التوازن في حساب استخدام الدخل ضمن مجموعة الحسابات الجارية.

○ **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يُقصد به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان.

○ **نصيب الفرد من الدخل القومي:** يُقصد به متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، بعد قسمة الدخل القومي الإجمالي على عدد السكان.

○ **ميزان المدفوعات:** هو بيان إحصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة، ويتألف من حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.

○ **الحساب الجاري لميزان المدفوعات:** يعرض الحساب الجاري نفقات وإيرادات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي نتيجة التعامل بين المقيمين وغير المقيمين.

○ **الفائض أو العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات:** الفرق بين الجانب الدائن «الموارد» للحساب الجاري عن الجانب المدين «الاستخدامات» لميزان المدفوعات.

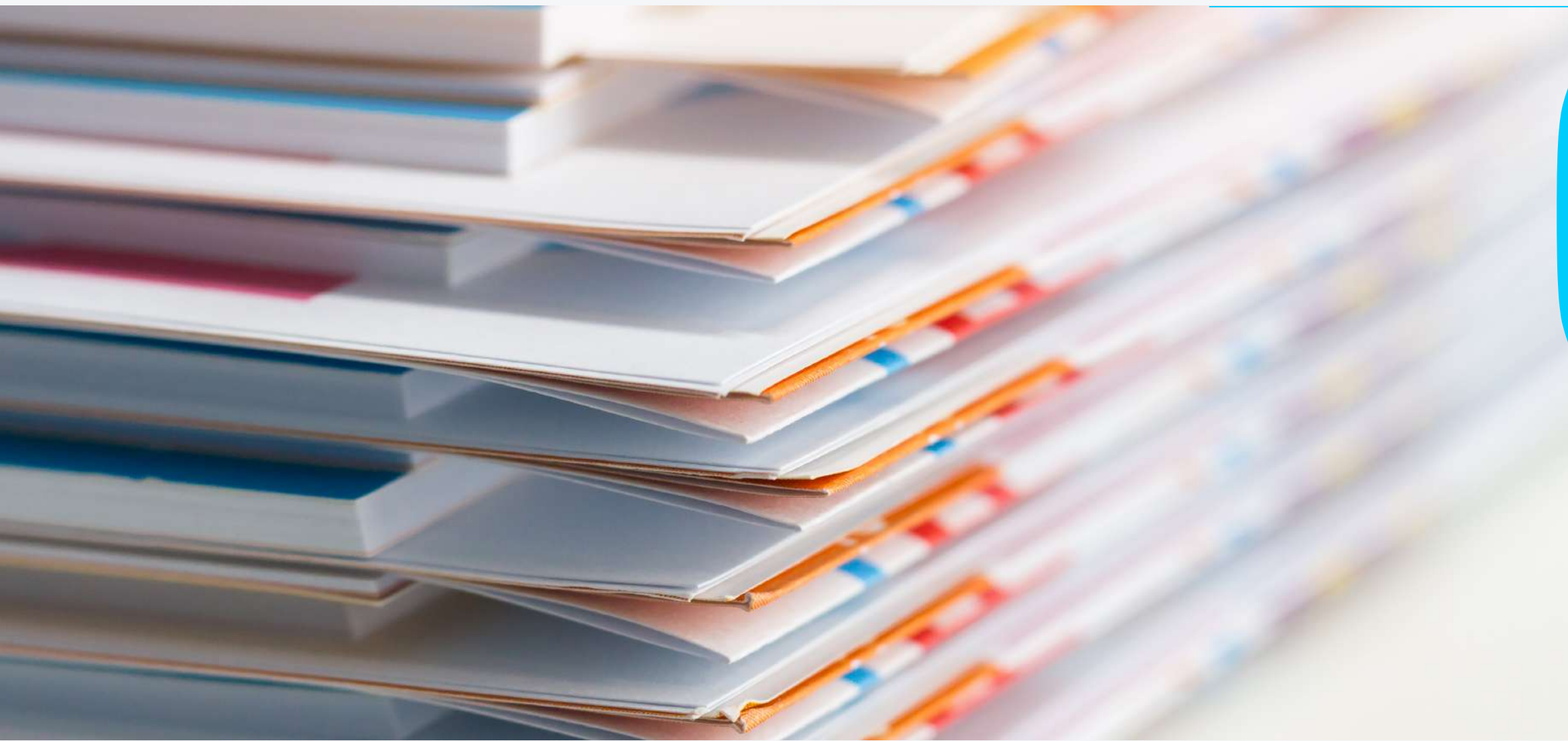
○ **مسح مؤشر الإنتاج الصناعي:** هو منتج إحصائي شهري تُجريه الهيئة العامة للإحصاء، ويندرج تحت تصنيف الإحصاءات الاقتصادية، ويتم فيه جمع المعلومات من خلال التواصل مع عينة ممثلة من المنشآت الصناعية الواقعة في عينة



المسح في جميع مناطق المملكة الإدارية، واستيفاء الاستمارة الإلكترونية التي يتم من خلالها توفير تقديرات ومؤشرات تتعلق بالرقم القياسي للإنتاج الصناعي.

○ **مسح إحصاءات الأعمال الهيكلية:** يُعد مسح الأعمال الهيكلية من أهم الأبحاث الاقتصادية الدورية (سنوية)، ويوفر أهم وأبرز المؤشرات الاقتصادية للتعرف على التغير في الهيكل الاقتصادي في المملكة وقياسه، وتتركز أهدافه في توفير بيانات إحصائية عن المنشآت التي تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتم تحديث المنتج ليتواءم مع متطلبات المستخدمين، والمساهمة في قياس بعض المؤشرات الجديدة كمؤشرات المحتوى المحلي في الاقتصاد.

○ **التصنيف السعودي الموحد للمهن المعتمد على التصنيف الدولي (ISCO_08):** هو تصنيف سعودي موحد للمهن يعتمد في مكوناته على التصنيف المعياري الدولي للمهن (ISCO_08) يُصنف الأشخاص وفقاً لعلاقتهم الفعلية والمحتملة مع الوظائف، وتصنف الوظائف حسب الأعمال المنجزة أو التي سيتم إنجازها، والمعيار الأساسي لتصنيف النظام لمجموعات رئيسية وفرعية هو مستوى المهارات والتخصص المطلوب لتنفيذ الأعمال والمهام المتعلقة بالمهنة، مع وجود مجموعات رئيسية منفصلة لكبار المسؤولين والمدراء وللقوات المسلحة.



02

التقرير
التفصيلي

مقدمة

تم إعداد هذا التقرير السنوي الخاص بالهيئة العامة للإحصاء للعام المالي (2023م) بموجب المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء المؤقت الصادر بالأمر الملكي رقم (13/أ) وتاريخ 3 ربيع الأول 1414هـ، والتي تقضي بأنه: «على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يومًا من بداية كل سنة مالية تقريرًا عمًا حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها».

ونعرض من خلاله أهم وأبرز ما قامت به الهيئة خلال عام 2023م من أعمال، وما بذلته من جهود مختلفة لدعم القطاع الإحصائي في المملكة، مثل: زيادة عدد المنتجات الإحصائية، وتنفيذ المسوح الميدانية، وتطوير منهجياتها، والقيام بتحليل بيانات (تعداد السعودية 2022م) وإعلان نتائج المرحلة الأولى منه، إضافة إلى جهود الهيئة في تطوير العمل الإحصائي، وغيرها من الجهود التي بذلت خلال العام المالي المذكور، وما قدمته الهيئة من بيانات ومؤشرات إحصائية دقيقة ومحدثة لدعم صنع القرار ورسم السياسات، وتلبية مطالب الهيئات والمنظمات الدولية الإحصائية من المملكة.

ونأمل أن يجد الجميع في هذا التقرير صورة واضحة لجهود الهيئة وأعمالها، ويعكس بدقة واقع العمل الإحصائي في المملكة وما يكتنفه من تحديات وصعوبات، وما تراه الهيئة من مقترحات، وما تُعد له من طموحات وتطلعات للقيام بدورها الوطني على أكمل وجه، وإنجاز المهام الإستراتيجية التي تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية (2030)، ورفع ترتيب المملكة في المؤشرات لإحصائية الدولية.

التوجه الإستراتيجي

نبذة عن الإستراتيجية

تُعَدُّ الهيئة العامة للإحصاء المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمنظم له في المملكة العربية السعودية. كما تعمل الهيئة على عدد من المنتجات الإحصائية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك بهدف دعم راسمي السياسات وصنّاع ومتخذي القرارات للمضي قُدّمًا في تنفيذ خطط التنمية. وللقيام بدور الهيئة على أكمل وجه ولتحقيق رؤيتها الطموحة تم تحديث إستراتيجية الهيئة العامة للإحصاء في عام 2023م ووضع مستهدفات إستراتيجية، ومؤشرات أداء ومبادرات ممتدة لعام 2025م. حيث تطمح الإستراتيجية إلى تطوير منتجات إحصائية عالية الجودة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في المجال الإحصائي. كما تسعى الهيئة إلى المشاركة بفعالية والتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل وخارج المملكة، وتسهيل الوصول إلى المنتجات والبيانات الإحصائية عبر قنوات متعددة، والعمل على بنية تحتية رقمية ذات كفاءة عالية، وتطوير القدرات المؤسسية.



الرؤية

أن تكون الهيئة العامة للإحصاء واحدة من أبرز الأجهزة الإحصائية الحديثة الرائدة في جميع أنحاء العالم



الرسالة

تقديم معلومات وبيانات إحصائية دقيقة وشاملة وعلى أعلى مستوى من الجودة تغطي جميع جوانب الحياة في المملكة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية



القيم

- الاستقلالية
- التركيز على العملاء
- الجودة
- الاحترافية
- الشفافية
- التشاركية





الرؤية

أن تكون الهيئة العامة للإحصاء واحدة من أبرز الأجهزة الإحصائية الحديثة الرائدة في جميع أنحاء العالم

1. منتجات إحصائية عالية الجودة

أ. تطوير محفظة منتجات إحصائية شاملة

ب. تطبيق أفضل الممارسات الدولية في منهجيات وعمليات البيانات

ج. استخدام منهجيات ومصادر بيانات مبتكرة ومتنوعة

2. النشر وسهولة الوصول

أ. سهولة الوصول إلى المنتجات والبيانات الإحصائية

ب. نشر الإحصاءات بتطبيقات ومزايا تلبي إحتياج المستخدمين

3. مشاركة أصحاب المصلحة

أ. بناء شراكات مع أصحاب المصلحة المحليين

ب. شراكات فعالة مع أصحاب المصلحة الدوليين

4. بنية تحتية رقمية

أ. تأسيس إطار عمل فعال للبيانات

ب. منظمة مكمّنة رقمياً

5. قدرات مؤسسية ونموذج تشغيلي فعال

أ. تطوير نموذج تشغيلي فعال

ب. استقطاب وتطوير المواهب

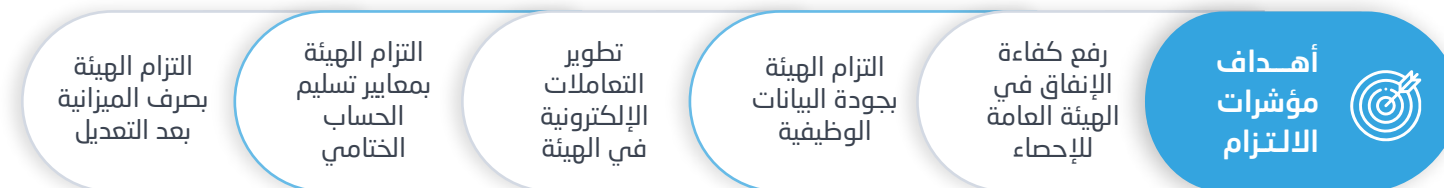
الأهداف الاستراتيجية



موجز الأداء

أداء مؤشرات الالتزام:

• مؤشرات الالتزام:



● تقييم فرص كفاءة الإنفاق في الهيئة العامة للإحصاء	استراتيجية تقييم فرص كفاءة الإنفاق	الفترة: الربع الرابع 2023م	الفعلي: 3 درجة	المستهدف: 3 درجة	التوثيق: موثق	↑
● مؤشر جودة البيانات الوظيفية للهيئة العامة للإحصاء	استراتيجية التزام جودة البيانات الوظيفية	الفترة: الربع الرابع 2023م	الفعلي: 93.4%	المستهدف: 88.5%	التوثيق: موثق	↑
● نسبة التزام الهيئة العامة للإحصاء بمعايير التحول الرقمي	مؤشر يسر	الفترة: 2023م	الفعلي: 84.23%	المستهدف: *	التوثيق: موثق	—
● مؤشر تسليم الحساب الختامي للهيئة العامة للإحصاء	استراتيجية التزام تسليم الحساب الختامي	الفترة: 2022م	الفعلي: 89 يوماً	المستهدف: 90 يوماً	التوثيق: موثق	↓
● التزام الهيئة العامة للإحصاء بصرف الميزانية بعد التعديل	استراتيجية التزام الميزانية المعتمدة	الفترة: 2022م	الفعلي: 94.31%	المستهدف: 100%	التوثيق: موثق	↑

مؤشرات أداء الاستراتيجية المؤسسية:

اسم مؤشر الأداء	المستهدف العام	حالة المؤشر	القيمة الفعلية	القيمة المستهدفة	فترة القياس	برنامج تحقيق الرؤية المرتبط (إن وجد)
الهدف الأول: منتجات إحصائية عالية الجودة.						
نسبة المنتجات الإحصائية التي تستخدم مزيج من مصادر البيانات المتنوعة مع بيانات المسوحات.	70%	●	38.3%	38%	2023م	
الهدف الثاني: النشر وسهولة الوصول.						
النمو السنوي لعدد زوار المنتجات والمنشورات الإحصائية عبر منصات الهيئة.	5%	●	66.8%	+30%	2023م	
نسبة المنتجات الإحصائية التي تم نشرها وفق الجدول الزمني المحدد.	85%	●	82.4%	81%	2023م	
الهدف الثالث: مشاركة أصحاب المصلحة.						
نسبة مجموعات البيانات الخارجية التي يتم ربطها تقنياً من خلال الشراكات الإستراتيجية في المنظومة.	40%	●	8.2%	6%	2023م	
نسبة المنتجات الإحصائية التي تمت مناقشة منهجياتها مع أصحاب المصلحة المعنيين.	90%	●	72.3%	40%	2023م	
عدد مذكرات التفاهم النشطة مع الكيانات العالمية ذات الأولوية.	50%	●	27%	23%	2023م	
الهدف الرابع: بنية تحتية رقمية.						
نسبة الهيئة العامة للإحصاء في مؤشر نضج التحول الرقمي الصادر من هيئة الحكومة الرقمية.	85%	●	84.23%	65%	2023م	
الهدف الخامس: قدرات مؤسسية ونموذج تشغيلي فعال.						
نسبة التفاوت بين المنصرف الفعلي والميزانية المعتمدة.	±10%	●	-3.7%	±10%	2023م	
متوسط درجات تقييم الموظفين للقدرات والمهارات المطلوبة.	80%	●	83%	77%	2023م	
نسبة الموظفين المنتظمين في رحلة التعلم الخاصة بهم.	>90%	●	97%	60%	2023م	
نسبة السياسات والإجراءات الموثقة والمتابعة.	>95%	●	73%	65%	2023م	
معدل المحافظة على الموظفين المتميزين.	>80%	●	91%	>80%	2023م	
الخدمات التجارية النشطة التي يقدمها مركز التطوير الإحصائي.	5	●	4	4	2023م	

ألوان مؤشر الحالة: ● محقق كلياً (99% فأكثر) ● محقق جزئياً (85% - 99%) ● لم يحقق (دون 85%)

المبادرات المرتبطة برؤية السعودية 2030:

المبادرة	حالة المبادرة (1)	تاريخ البدء	موجز سير العمل (وصف)	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء	برنامج تحقيق الرؤية (إن وجد)
الهدف: تقديم خدمات ذات جودة عالية للحجاج والمعتمرين تحديد نوع الهدف (2): استراتيجية مرتبطة بالرؤية							
مبادرة بناء سجل المعلومات والدليل الوطني الإحصائي لقطاع خدمة ضيوف الرحمن	●	18 أكتوبر 2022م	متقدم عن المخطط له	80%	52%	18 فبراير 2025م	برنامج خدمة ضيوف الرحمن

أبرز المبادرات الاستراتيجية:

المبادرة	حالة المبادرة (1)	تاريخ البدء	موجز سير العمل (وصف)	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء
الهدف الأول: منتجات إحصائية عالية الجودة تحديد نوع الهدف (2): استراتيجية الجهاز الأساسية						
سد الفجوات في المنتجات الإحصائية	●	يونيو 2023	على المسار	35%	39%	ديسمبر 2024
تحسين جودة بيانات المنتجات الإحصائية	●	يوليو 2023	على المسار	49%	47%	ديسمبر 2024
تفعيل مصادر بيانات متعددة للمنتجات الإحصائية	●	أغسطس 2022	على المسار	36%	40%	ديسمبر 2025
الهدف الثاني: النشر وسهولة الوصول تحديد نوع الهدف (2): استراتيجية الجهاز الأساسية						
تحسين إمكانية وصول المستخدمين للبيانات	●	سبتمبر 2023	على المسار	30%	34%	أغسطس 2024
الوصول الآمن إلى البيانات الدقيقة (microdata) للباحثين	●	لم تبدأ بعد	لم تبدأ بعد	0%	0%	لم تبدأ بعد
تحسين منصات الهيئة العامة للإحصاء	●	سبتمبر 2023	على المسار	30%	34%	ديسمبر 2024
الهدف الثالث: مشاركة أصحاب المصلحة تحديد نوع الهدف (2): استراتيجية الجهاز الأساسية						
إنشاء مجموعات مستخدمين في المجالات الرئيسية	●	يوليو 2023	على المسار	98%	100%	ديسمبر 2023

أبرز مؤشرات الأعمال الإحصائية خلال عام 2023م

م	الإصدار الإحصائي	أبرز المؤشرات خلال عام 2023م
01	إحصاءات الصحة والسلامة في العمل	• (45.8%) من العاملين في المملكة يعملون أكثر من 40 ساعة في الأسبوع.
02	إحصاءات الحالة الصحية	• (52.8%) من سكان المملكة (15 سنة فأكثر) لديهم تصور جيد جدًا أو جيد عن جودة حياتهم الصحية.
03	إحصاءات المحددات الصحية	• (62.3%) من سكان المملكة (18 سنة فأكثر) نشطون بدنيًا.
04	إحصاءات الرعاية الصحية	• (37.5%) من سكان المملكة البالغين (15 سنة فأكثر) لديهم تأمين صحي خاص.
05	إحصاءات تنمية الطفولة المبكرة ورفاهية الطفل	• (80.1%) من الأطفال في المملكة يسبغون على مسار النماء الصحيح في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي والاجتماعي.
06	إحصاءات صحة المرأة والرعاية الإنجابية	• (99.8%) من إجمالي الولادات في المملكة خلال عام 2023م يغطيها الإشراف الطبي.
07	إحصاءات الحج	• بلغ إجمالي عدد الحجاج في عام 1444هـ / 2023م (1,845,045) حاجًا.
08	إحصاءات العمرة	• بلغ إجمالي عدد المعتمرين 26,856,833 معتمرًا في عام 2023م.
09	إحصاءات السياحة (المنشآت)	• بلغ عدد المشتغلين في الأنشطة المميزة للسياحة (879,815) مشتغلًا خلال عام 2022م.
10	إحصاءات سوق العمل	• بلغ معدل البطالة لإجمالي سكان المملكة في الربع الثالث من عام 2023م (5.1%) .
11	إحصاءات الأعمال الهيكلي	• بلغت قيمة الإيرادات التشغيلية لعام 2022م (5,070 مليار ر.س). • بلغت قيمة النفقات التشغيلية لعام 2022م (2,017 مليار ر.س). • بلغت قيمة تعويضات المشتغلين لعام 2022م (413.3 مليار ر.س).
12	الإنتاج الصناعي	• بلغ مؤشر الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي (120.3).
13	البحث والتطوير	• بلغت قيمة الإنفاق على البحث والتطوير في عام 2022م (19.2 مليارات).
14	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	• بلغ معدل ارتفاع الإيرادات التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2022م (5.8%).
15	الرقم القياسي لأسعار الجملة	• بلغ مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (150.06).
16	الرقم القياسي لأسعار العقارات	• بلغ مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار العقارات (82.6).
17	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	• بلغ مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (109.45).

المبادرة	حالة المبادرة (1)	تاريخ الابتداء	موجز سير العمل (وصف)	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء
إنشاء مجموعة استشارية	●	لم تبدأ بعد	لم تبدأ بعد	0%	0%	لم تبدأ بعد
تعزيز الشراكات الدولية الاستراتيجية	●	يوليو 2023	متأخر	57%	72%	ديسمبر 2025
الهدف الرابع: بنية تحتية رقمية تحديد نوع الهدف (2): استراتيجية الجهاز الأساسية						
الانتقال إلى استخدام بحيرة البيانات المؤسسية (3)	●	يونيو 2023	متأخر	56%	62%	مايو 2024
بناء السجلات الإحصائية (3)	●	مايو 2023	متأخر جدًا	38%	64%	يونيو 2024
تصميم وتنفيذ منهجيات جمع البيانات المبتكرة	●	أكتوبر 2022	على المسار	59%	57%	ديسمبر 2024
تنفيذ خطة التحول الرقمي	●	يناير 2023	على المسار	59%	54%	ديسمبر 2025
الهدف الخامس: قدرات مؤسسية ونموذج تشغيلي فعال تحديد نوع الهدف (2): استراتيجية الجهاز الأساسية						
تطوير مركز الاتصال	●	يونيو 2023	على المسار	79%	81%	فبراير 2024
تطوير الفروع	●	مارس 2023	على المسار	98%	100%	ديسمبر 2023
تفعيل الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار	●	سبتمبر 2022	على المسار	95%	100%	ديسمبر 2023
تفعيل مكتب إدارة المشاريع	●	فبراير 2023	مكتمل	100%	100%	ديسمبر 2023
تطوير التخطيط المالي	●	يوليو 2023	على المسار	98%	100%	ديسمبر 2023
تفعيل برامج التدريب	●	يونيو 2023	على المسار	96%	100%	ديسمبر 2023
تفعيل إدارة الأداء	●	يونيو 2023	على المسار	97%	100%	ديسمبر 2023

(1) ألوان مؤشر الحالة:

● على المسار، الاختلاف 5% وما دون ● متأخر عن المسار، أكثر 5% إلى 15% ● متأخر جدا عن المسار، أكثر من 15% ● لم تبدأ بعد

(2) تحديد نوع الهدف الأساسي، ويكون ضمن الخيارات التالية:

● استراتيجية الجهاز الأساسية. ● استراتيجية مرتبطة بالرؤية. ● استراتيجية وطنية. ● استراتيجية قطاعية.

(3) لاستكمال إجراءات التعاقد مع شركة مختصة في المجال.

أبرز الأعمال والإنجازات خلال عام 2023م



انطلاقاً من دورها الوطني المهم وحرصاً منها على توفير بيانات شاملة ومُحدثة تقوم الهيئة العامة للإحصاء باستمرار بتحسين وتطوير وزيادة أعمالها ومنتجاتها في جميع المجالات الإحصائية: الاقتصادية، والاجتماعية، والسكانية، والبيئية، والثقافية؛ وذلك لتلبية المتطلبات الإحصائية لمختلف عملاء الهيئة داخل المملكة سواء في القطاعين الحكومي والخاص، والقطاع غير الربحي، أو الأفراد من الباحثين والأكاديميين وغيرهم، بالإضافة إلى تلبية المتطلبات الإحصائية من المملكة في الخارج التي تطلبها المنظمات الإقليمية والدولية.

وخلال عام 2023م قامت الهيئة بتنفيذ الكثير من المشاريع الإحصائية على مستوى المسوح الميدانية وغيرها من المنتجات؛ لدعم صنع القرار ورأسمي السياسات في المملكة بالبيانات الدقيقة الموثقة القائمة على جمع المعلومات ورصد المتغيرات في مختلف القطاعات، وتحديد درجة الالتزام برؤية السعودية 2030 ومبادراتها المختلفة، وقد نفذت الهيئة هذه المنتجات الإحصائية بما يحقق متطلبات العملاء ويتوافق مع المتطلبات الوطنية والإقليمية والمعايير الدولية، وقبل أن نتناول أبرز أعمال الهيئة نعرض فيما يلي أهم الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة خلال هذا العام:

م	الإصدار الإحصائي	أبرز المؤشرات خلال عام 2023م
18	نشرة الإحصاءات البيئية	• بلغت مساحة المحميات البرية في عام 2022م (337 ألف كيلو متر مربع). • بلغت نسبة المحميات البرية من إجمالي مساحة المملكة البرية في عام 2022م (16.86%). • بلغ حجم المياه المعالجة المعاد استخدامها في عام 2022م (434 مليون متر مكعب).
19	إحصاءات البيئة المنزلي	• بلغت نسبة اعتماد الأسر في المملكة على المياه المعبأة مصدرًا رئيسًا لمياه الشرب (49.06%). • بلغت نسبة اعتماد الأسر في المملكة على مياه الشبكة العامة مصدرًا رئيسًا لمياه الشرب (28.73%). • بلغت نسبة اعتماد الأسر في المملكة على مياه الصهاريج مصدرًا رئيسًا لمياه الشرب (21.66%). • بلغت نسبة الأسر التي تستخدم أجهزة أو أدوات ترشيد المياه (34.34%)، بينما بلغت نسبة الأسر التي لا تستخدم الأجهزة والأدوات المتعلقة بترشيد المياه (65.66%).
20	نشرة إحصاءات البترول والغاز	• بلغت كمية إنتاج الغاز الطبيعي في عام 2021م (126 مليون طن مكافئ نفط).
21	الإحصاءات الزراعية	• بلغت نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي من التمور في المملكة في عام 2022م (124%). • بلغت قيمة القروض الزراعية الموزعة عام 2022م (5.3 مليار ريال)، وتم تقديمها إلى (المزارعين، والمشاريع الزراعية، وصيادي الأسماك، ومربي النحل).
22	إحصاءات الإنتاج الزراعي	• بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالحبوب في المملكة لعام 2021م (1,915 ألف دونم). • بلغ إجمالي كمية الإنتاج من الحبوب على مستوى المملكة لعام 2021م (891 ألف طن).
23	إحصاءات الصيد البحري	• بلغ إجمالي المصيد من المصائد البحرية في المملكة في عام 2022م (64,264 طنًا مئريًا). • بلغت قيمة القروض التنموية الممنوحة للصيد البحري في عام 2022م (3,621,002 ريال سعودي).
24	إحصاءات كفاءة الطاقة	• بلغ معدل انخفاض إجمالي كثافة استهلاك الطاقة في عام 2021م (2.74%).
25	نشرة إحصاءات الطاقة المتجددة	• بلغ إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية من مشاريع برنامج الطاقة المتجددة خلال عام 2022م (2,521 جيجا واط ساعة).
26	نشرة إحصاءات الطاقة الكهربائية	• بلغ معدل ارتفاع استهلاك الطاقة الكهربائية في عام 2021م (4.23%). • بلغ معدل ارتفاع إنتاج الطاقة الكهربائية في عام 2021م (3.35%). • بلغت كمية الطاقة الكهربائية التي تم إنتاجها في عام 2021م (359 تيرا واط ساعة).
27	نشرة إحصاءات الطاقة المنزلية	• بلغت نسبة الأسر المهتمة بترشيد الكهرباء في عام 2022م (91.85%).
28	التجارة الدولية	• بلغ معدل ارتفاع الصادرات السلعية للمملكة في عام 2022م (48.9%). • بلغ معدل ارتفاع الواردات السلعية للمملكة في عام 2022م (24.2%).
29	إحصاءات الثقافة والترفيه	• بلغت نسبة السكان الذين زاروا أحد أماكن الفعاليات أو الأنشطة الثقافية خلال عام 2022م (80%).
30	إحصاءات النقل الجوي	• ارتفع معدل عدد الركاب في مطارات المملكة في عام 2022م بنسبة (82%).
31	إحصاءات النقل البحري	• ارتفع معدل حركة السفن في موانئ المملكة في عام 2022م بنسبة (8%).
32	إحصاءات النقل البري	• ارتفع معدل عدد ركاب النقل العام بالحافلات في عام 2022م بنسبة (234%).

○ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة خلال عام 2023م:

نوع الأداة	الرقم	التاريخ	الموضوع	تعديل الموضوع	الأعمال التي تمت في شأنه	بيان حالة التنفيذ
برقية	42016	1444/06/16 هـ	التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1443/1442 هـ (2021م).	مراعاة المدة المحددة المشار لها في الأمر السامي رقم (53746) في 1433/12/19 لرفع التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1443/1442 هـ (2021م) بحيث لا تتجاوز ستة أشهر.	تم رفع التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1443/1442 هـ (2021) ببرقية صاحب المعالي رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (16) وتاريخ 1444/01/16 هـ، وتم الرد على مرئيات مجلس الشورى بشأن التقرير، ببرقية صاحب المعالي رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (637) وتاريخ 1444/6/15 هـ.	تم رفع التقرير في الوقت المحدد.
برقية	43962	1444/06/25 هـ	الموافقة على استضافة الاجتماع الـ (48) لمجلس أمناء المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية في المملكة أثناء الربع الأخير من عام 2023م.	الموافقة على طلب الهيئة باستضافة الاجتماع الـ (48) لمجلس أمناء المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية في المملكة أثناء الربع الأخير من عام 2023م.	تم عقد الاجتماع الـ (48) لمجلس أمناء المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية في محافظة جدة خلال الفترة من 4 إلى 5 أكتوبر 2023م.	تم التنفيذ في التاريخ المحدد.
قرار مجلس الوزراء	74242	1444/10/28 هـ	اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1443/1442 هـ (2021م).	اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1443/1442 هـ (2021م).	تم رفع الحساب الختامي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1443/1442 هـ (2021) للاعتماد ببرقية صاحب المعالي رئيس مجلس الإدارة رقم (541) وتاريخ 1444/05/06 هـ، وصدر بشأنه قرار مجلس الوزراء رقم (726) وتاريخ 1444/10/26 هـ باعتماد الحساب الختامي للهيئة.	تم الاعتماد.

ملاحظة: هناك أكثر من 80 برقية من الديوان، وأغلبها كانت (سرية) أو (سرية للغاية)، ووفقاً لضوابط النشر فقد تم استبعاد البرقيات السرية عدا ما ورد في الجدول أعلاه.

مسارات العمل الإحصائي

فيما يلي نستعرض أبرز أعمال الهيئة العامة للإحصاء وأبرز ما أصدرته من منتجات إحصائية خلال عام 2023م من خلال المسارات التالية:

○ أولاً: مسار الإحصاءات الاقتصادية:

على صعيد مسار الإحصاءات الاقتصادية قامت الهيئة العامة للإحصاء بكثير من الأعمال خلال عام 2023م نستعرضها من خلال الآتي:

01. أعمال (إحصاءات الأسعار):

1. رصد ومتابعة تحركات أسعار السلع والخدمات في المملكة من خلال برامج معينة تُعد لهذا الغرض.
2. إعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح الشهرية الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك، والأرقام القياسية لأسعار الجملة، والأرقام القياسية للمشاركات، بالإضافة إلى احتساب متوسطات الأسعار لأهم السلع والمشاركة في برنامج المقارنات الدولية تحت إشراف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
3. دراسة ومناقشة المنهجيات والممارسات الدولية مع بعثة البنك الدولي والعمل بالتوصيات في تحديث أوزان سلة المستهلك واستخدام مصادر بيانات بديلة لحساب مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
4. الانتهاء من تحديث أوزان سلة المستهلك بالاعتماد على تقديرات الاستهلاك النهائي للأسر للحسابات القومية (الإنفاق النقدي)، وتم تجهيز السلاسل الزمنية باعتماد سنة 2021م كسنة أساس، حيث سيتم تحديث أوزان سلة المستهلك حين صدور نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة والمخطط تنفيذه في عام (2023 - 2024م).

5. الانتهاء من تحديث آلية جمع البيانات بالاعتماد على البيانات السجلية (بيانات منصة إيجار الشهرية) على أن يتم اعتمادها في مدخلات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الفترة القادمة.
6. تم العمل على مراجعة وتحديث نقاط البيع بشكل يضمن التغطية لجميع مناطق المملكة بحيث تم زيادة عدد المدن المشمولة في المسح من 19 مدينة إلى 23 مدينة، حيث تمثل 66% من إجمالي سكان المملكة، بالإضافة إلى زيادة عدد التسعيرات لبنود السلة من 45000 إلى 81000 تسعيرة بنسبة نمو 80%.
7. العمل على تنويع مصادر جمع البيانات عن طريق:
 - الويب: وهي الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات داخل مواقع المتاجر الإلكترونية الموثوقة كأسعار الفنادق من موقع بوكينق وأسعار تذاكر الطيران من موقع المسافر
 - الماسح الضوئي: وهي الأسعار التي يتم ربط بياناتها (مجموعة من متاجر التجزئة الكبيرة) مع الهيئة بشكل آلي كهايبر بنده وأسواق العثيم.
8. الانتهاء من تجهيز وبناء الرقم القياسي لأسعار المستهلك الخاص بمحافظة العلا.
9. تطبيق المعايير الدولية المتعارف عليها لمنهجية العمل الإحصائي على كافة الإحصاءات المتعلقة بالأسعار.



10. نظرًا لأن الأسعار تُعد مؤشرًا اقتصاديًا مهمًا خاصة عند استعمالها ضمن الأرقام القياسية، وبناءً على الخطة الشاملة لتكريب إنتاج أرقام قياسية جديدة، فقد تم العمل على:

- **مؤشر الرقم القياسي لأسعار المنتجين، حيث:**
 - يُعد متطلبًا لمجموعة العشرين (G20).
 - يُعد مؤشرًا لقياس أثر القرارات الاقتصادية والسياسية على الوضع الاقتصادي.
 - تستخدم الأرقام القياسية الصناعية لقياس التضخم في القطاع الصناعي.
 - يستخدم في تقدير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

- **مؤشر الرقم القياسي لتكاليف البناء، حيث:**
 - يُستخدم في رصد ومتابعة التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات الداخلة في تكاليف إنشاء المباني (حساب التضخم/ الانكماش في أسعار تكاليف البناء والتشييد).
 - يساهم في التعرف على التغيرات الحاصلة على تكاليف إنشاء المباني بأنواعها سواء كانت مباني سكنية أو غير سكنية.
 - يساعد المقاولين والمهتمين بقطاع الإنشاءات في متابعة اتجاهات أسعار تكاليف البناء.

11. التعاون والتكامل مع الإدارات ذات العلاقة داخل الهيئة وخارجها.



02. أعمال (إحصاءات الاقتصاد الرقمي):

1. قياس حجم (حصة) الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي.
2. توفير مؤشرات متعلقة باستخدام ونفاذ الأسر والأفراد للاتصالات وتقنية المعلومات.
3. توفير مؤشرات متعلقة باستخدام ونفاذ المنشآت للاتصالات وتقنية المعلومات.

ومن المسوح التي تم تنفيذها:

أ. مسح الاقتصاد الرقمي:

• نبذة عن المسح:

يسعى مسح الاقتصاد الرقمي إلى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي لدى المنشآت الاقتصادية، وتوفير مصدر بيانات يساعد في حساب مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات مُمكنة لعمل دراسات وتطوير مؤشرات عن القطاع الرقمي في المملكة.

• أهداف المسح:

- توفير إحصاءات ومؤشرات حديثة حول الاقتصاد الرقمي مما سيساعد متخذي القرار على معرفة وفهم ما يلي:
 1. مدى توفير المنشآت تطبيق (أو منصة وساطة رقمية) خاص بالمنشأة لبيع السلع والخدمات.
 2. استخدام المنشآت للتقنيات التالية:
 - مواقع الويب أو تطبيقات خاصة بها.
 - مواقع الويب أو التطبيقات الخاصة بسوق التجارة الإلكترونية.
 - أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات.
 3. تلقي المنشآت لطلبات للسلع أو الخدمات عبر الإنترنت من خلال: مواقع الويب أو التطبيقات الخاصة بمؤسسات أخرى، وعبر التبادل الإلكتروني للبيانات.
 4. أعداد المشتغلين في وظائف تقنية المعلومات والاتصالات لدى المنشآت.
 5. نسبة نفقات المنشآت على تقنية المعلومات والاتصالات.
 6. نسبة إيرادات المنشآت من بيع السلع والخدمات الرقمية.
 7. نسبة وقيمة حجم مبيعات التجارة الإلكترونية لدى المنشآت.



ج. مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت:

• نبذة عن المسح:

يسعى مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت إلى جمع وتحليل البيانات المتعلقة باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى المنشآت الاقتصادية، ويستهدف المسح توفير مؤشرات حول تقنية المعلومات والاتصالات المحددة على النحو الذي حدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والأونكتاد.

• أهداف المسح:

• يهدف المسح إلى توفير بيانات ومؤشرات حديثة عن مدى نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت مما سيساعد متخذي القرار وراسمي السياسات على معرفة وفهم:

1. مدى توفر أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات لدى المنشآت.
 2. مدى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت.
 3. معرفة مجالات استخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت.
 4. معرفة المزايا المتحققة من استخدام المنشآت لتقنية المعلومات والاتصالات.
 5. معرفة أسباب عدم استخدام المنشآت لتقنية المعلومات والاتصالات.
 6. مدى استخدام المنشآت لتقنية المعلومات والاتصالات في عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات.
 7. مجالات أخرى ذات صلة: تتعلق بالأمان وإدارة وحماية تقنية المعلومات والاتصالات.
- إيجاد قاعدة عريضة من البيانات واستخدامها كأساس موثوق لإجراء الدراسات والبحوث لنشاط تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت.
 - تزويد الباحثين والدارسين والمهتمين بالبيانات الإحصائية اللازمة عن نشاط تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت لاستخدامها في مجال البحوث والدراسات العلمية التي تساهم في تطوير النشاط في المملكة.
 - إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية لنشاط تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت.

• نبذة عن المسح:

يسعى مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد إلى معرفة مدى نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد، وتوفير قاعدة بيانات مُمكنة لعمل دراسات وتطوير مؤشرات عن القطاع الرقمي في المملكة.

• أهداف المسح:

- توفير إحصاءات ومؤشرات حديثة عن مدى نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد مما سيساعد متخذي القرار على معرفة وفهم ما يلي:
 1. مدى توفر أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات لدى الأسر.
 2. نفاذ الأسر إلى تقنية المعلومات والاتصالات.
 3. أسباب عدم نفاذ الأسر لتقنية المعلومات والاتصالات.
 4. مدى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأفراد.
 5. الفئات العمرية من الأفراد الذين يستخدمون تقنية المعلومات والاتصالات.
 6. الحالة التعليمية للأفراد الذين يستخدمون تقنية المعلومات والاتصالات.
 7. الحالة العملية للأفراد الذين يستخدمون تقنية المعلومات والاتصالات.
 8. مجالات الإنترنت التي تم استخدامها من قبل الأفراد.
 9. الأماكن التي تم استخدام الإنترنت فيها من قبل الأفراد.
 10. أسباب عدم استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأفراد.
- إيجاد قاعدة عريضة من الإحصاءات واستخدامها كأساس موثوق لإجراء الدراسات والبحوث لنشاط تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد.

03. أعمال (إحصاءات الحسابات القومية):

1. التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الرابع عام 2022م.
2. الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الرابع عام 2022م.
3. التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الأول عام 2023م.
4. الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الأول عام 2023م.
5. التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثاني عام 2023م.
6. الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الثاني عام 2023م.
7. التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثالث عام 2023م.
8. الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الثالث عام 2023م.
9. نشرة الحسابات القومية السنوية لعام 2022م.
10. جداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات لعام 2021م.

أ. التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تنشر الهيئة العامة للإحصاء التقديرات السريعة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الربع السنوي بعد (30) يومًا من نهاية الربع المرجعي، وذلك من أجل توفير معلومات في الوقت المناسب عن الاقتصاد السعودي لصناع القرار والمستخدمين، وهي عبارة عن عملية تقدير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي بالأسعار الثابتة عندما تكون البيانات المتعلقة بالربع لا تزال غير مكتملة. وتتم عملية التقدير بذات الإجراءات المتبعة في الحسابات القومية ربع السنوية، ولكنها تُبنى على افتراضات مبسطة بشأن استقرار بعض المؤشرات (الشهرية أو ربع السنوية)، ويتم استخدام العديد من المؤشرات المتعلقة بالإنتاج والإنفاق والدخل والأسعار والتجارة الدولية.

**ب. الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية ربع السنوية:**

يتم إصدار مؤشرات الحسابات القومية الربعية بعد (68) يومًا من نهاية الربع المرجعي، ويتم من خلال هذا الإصدار توفير المزيد من التفاصيل حول الناتج المحلي الإجمالي ومكوّناته الفرعية، وحجم النمو الاقتصادي في الأنشطة الرئيسية، وأوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

ج. نشرة الحسابات القومية السنوية:

تشتمل نشرة الحسابات القومية السنوية على مؤشرات عن مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المؤسسية:

- قطاع المشروعات غير المالية.
- قطاع المشروعات المالية.
- قطاع الحكومة العامة.
- قطاع الأسر المعيشية.
- قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

كما تتضمن النشرة مؤشرات عن الناتج المحلي الإجمالي، ومكونات الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والادخار والاستثمار في الاقتصاد السعودي، وصافي الإقراض والاقتراض، وكذلك التغيرات في الأصول والخصوم لمجموع الاقتصاد في الحساب المالي.

د. جداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات:**• جداول العرض والاستخدام:**

تمثل جداول العرض والاستخدام إطارًا كاملًا للموارد والاستخدامات وفق نظام الحسابات القومية لعام 2008م، حيث تظهر تحليلًا للمنتجات وفقًا لمصادر البيانات في جدول العرض سواء كانت إنتاجًا محليًا أو واردات. في حين يوضح جدول الاستخدام كيفية استخدام هذه الموارد من المنتجات كاستهلاك وسيط من قبل الأنشطة الاقتصادية، واستهلاك نهائي من قبل الأسر والحكومة والهيئات التي لا تهدف للربح، والتكوين الرأسمالي، والتصدير.

• جداول المدخلات والمخرجات:

تعد من أهم الأدوات المستخدمة لفهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، كما توضح علاقات التشابك داخل الاقتصاد الوطني والعلاقات التبادلية بين مختلف الأنشطة، حيث تستخدم كل نشاط منتجات الأنشطة الأخرى كاستهلاك وسيط أو تكوين رأسمالي ثابت، في حين قد تستخدم منتجات هذا النشاط كاستخدامات وسيطة أو رأسمالية في أنشطة أخرى. وتظهر جداول المدخلات والمخرجات كأنشطة منتجة على مستوى الصفوف، وكمستهلكة على مستوى الأعمدة.

يتم إعداد جداول العرض والاستخدام وفق المنهجيات والأسس الموصى بها في نظام الحسابات القومية لعام 2008، ونظرًا لما تحتويه الجداول على بيانات متكاملة عن الأنشطة الاقتصادية ليصبح بالإمكان استخدام هذه البيانات من أجل قياس المجاميع الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي بالطرق الثلاثة (الإنتاج، الدخل، الإنفاق)، تم بناء الجداول وفقًا للتصانيف الدولية.

قامت الهيئة العامة للإحصاء بالعمل على تطوير جداول العرض والاستخدام وتوفيرها على مستوى أكثر تفصيلًا حيث قُسم الاقتصاد السعودي إلى (85) نشاطًا و(84) منتجًا تم اختيارها تبعًا لأهميتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي - مقارنة بـ (18) نشاطًا و(18) منتجًا خلال الأعوام السابقة - ووفقًا لاحتياجات المستخدمين من جهة، ومدى توفر البيانات الإحصائية التفصيلية من جهة أخرى. ومن الناحية التحليلية فإن جداول العرض والاستخدام تعد أساسًا لبناء جداول المدخلات والمخرجات والتي تقدم وصفًا إحصائيًا للأداء الاقتصادي، وتوفر بيانات مهمة للتحليل الاقتصادي الكلي، والوقوف على العلاقات التشابكية بين الأنشطة، مما يساهم في دعم متخذي القرار ورأسمي السياسات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

**04. أعمال (إحصاءات الأعمال والاستثمار والتجارة الدولية):****• أهداف (إحصاءات الأعمال والاستثمار والتجارة الدولية):**

1. تهدف الهيئة العامة للإحصاء من خلال إحصاءات الأعمال والاستثمار والتجارة الدولية إلى تقديم مجموعة من الإحصاءات التي تعكس هيكلية قطاع الأعمال ومعدلات النمو فيه، وكذلك توفير إحصاءات للتجارة الدولية للسلع والخدمات والتي تساهم في حساب الميزان التجاري للملكة. وتعمل الهيئة كذلك على قياس حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، وتوفير مؤشرات سنوية وربعية تعكس أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة.
2. في عام 2023م بادرت الهيئة العامة للإحصاء إلى تطوير منتجات إحصاءات الأعمال والتجارة الدولية من خلال توفير مؤشرات تفصيلية، وكذلك من خلال تسريع وتيرة نشر المنتجات الحالية، وذلك تحقيقًا لمتطلبات المستفيدين وفقًا لأفضل المعايير والممارسات العالمية.
3. استهدفت الهيئة العمل على دراسة إضافة منتجات جديدة تلبّي المتطلبات الداخلية والمعايير والممارسات العالمية لتوفير مؤشرات وإحصاءات اقتصادية في قطاع الأعمال والتجارة الدولية والاستثمار.

• أبرز منجزات (إحصاءات الأعمال والاستثمار والتجارة الدولية):

1. نشر إحصاءات الأعمال الهيكلية على مستوى تفصيلي يصل إلى مستوى الحد الثاني من الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC)، وكذلك نشر إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي شملت مؤشرات حسب حجم المنشأة ونشاطها الاقتصادي.
2. تنفيذ مسح لاحتساب مؤشرات التجارة الدولية للخدمات لأول مرة، وقد تم تطبيق معايير دليل ميزان المدفوعات والذي يصنف الخدمات على مستوى 12 خدمة رئيسية.
3. العمل على تقليص مدة نشر إحصاءات التجارة الدولية في السلع إلى 30 يومًا من نهاية الشهر المرجعي وذلك طبقًا لأفضل الممارسات الدولية والمتطلبات المحلية.

4. طورت الهيئة - بالتعاون مع الشركاء من الجهات الحكومية - منهجية لاحتساب الاستثمارات الأجنبية في المملكة، وتعمل الهيئة على نشر إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي والربعي.

5. نشرت الهيئة إحصاءات البحث والتطوير والتي تقيس حجم الإنفاق على البحث والتطوير في المملكة حسب نوع القطاع، وتدخل هذه المؤشرات في احتساب مؤشرات عالمية لترتيب الدول في حجم الإنفاق على البحث والتطوير، ونسبة حجم الإنفاق من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أهم أعمال ومنتجات (إحصاءات الأعمال والاستثمار والتجارة الدولية):

1. تطوير مؤشر الإنتاج الصناعي.
2. إحصاءات الأعمال الهيكلية.
3. إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
4. إحصاءات البحث والتطوير.
5. تقارير التجارة الدولية للسلع بدورية (شهرية، ربع سنوية، سنوية).
6. تنفيذ مسح التجارة الدولية في الخدمات 2022م
7. العمل على اعتماد منهجية جديدة لاحتساب بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي والربعي؛ للمساهمة في تطوير البيئة الاستثمارية، وتعريف المستثمرين بأفضل الفرص الاستثمارية في المملكة، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وزيادة وصول المستثمرين إلى السوق السعودية.

وفيما يلي نستعرض أهم هذه الأعمال بشيء من التفصيل:

أ. مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي:

• تعريف بمنتج (مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي):

يوفر هذا المنتج مؤشرات قصيرة المدى لقياس التغيرات على مستوى الإنتاج عن نشاط التعدين واستغلال المحاجر ونشاط الصناعة التحويلية ونشاط الكهرباء والغاز والماء، والتي تخدم صانعي القرارات في التعرف على التطورات الاقتصادية التي تشهدها المملكة في هذا القطاع، كما تمّ الاعتماد على دليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC4) لترميز الأنشطة الاقتصادية وعلى دليل التصنيف المركزي للمنتجات (CPC2) في ترميز المنتجات. كما تستهدف الهيئة إطلاق المؤشر بنسخة

محدثة، وذلك بعد تحديث منهجيته، ورفع شمولية النشر لتشمل الحد الثاني من الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية ISIC.

• كيفية الاستفادة من منتج (مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي):

1. تركيب الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (IPI).
2. إعداد مؤشرات قصيرة المدى تساعد في معرفة التغييرات في كميات الإنتاج للقطاع الصناعي.
3. توفير احتياجات الأجهزة والمصالح الحكومية والباحثين عن الإحصاءات والمعلومات الإحصائية حول الإنتاج الصناعي في المملكة.
4. استخدام هذه الإحصاءات لأغراض المقارنات المحلية والإقليمية، والدولية، وإجراء الدراسات، والتحليلات.

• أهم النتائج:

1. مؤشر الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي.
2. الرقم القياسي لنشاط التعدين واستغلال المحاجر.
3. الرقم القياسي لنشاط الصناعة التحويلية.
4. الرقم القياسي لنشاط إمدادات الكهرباء.



ج. إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

• تعريف منتج (إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة):

يعد منتج إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الأبحاث الاقتصادية المهمة التي تقوم بها الهيئة العامة للإحصاء من خلال إدارة إحصاءات الأعمال والتجارة الدولية والاستثمار حيث يعكس هيكلية القطاع الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المتناهية الصغر في الاقتصاد، ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتتركز أهدافه في توفير بيانات إحصائية عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويوفر أيضاً أهم وأبرز المؤشرات الاقتصادية بحسب حجم المنشآت، ويعكس التطور الذي يطرأ على هذه المنشآت في المملكة.

• أهداف منتج (إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة):

- قياس مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي.

• دورية المسح:

شهري.

• الجهات المستفيدة من منتج (مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي):

1. وزارة الطاقة.
2. وزارة الصناعة والثروة المعدنية.
3. وزارة الاقتصاد.
4. البنك المركزي السعودي.
5. وزارة البيئة والمياه والزراعة.

ب. إحصاءات الأعمال الهيكلية:

• تعريف منتج (إحصاءات الأعمال الهيكلية):

يعد منتج الأعمال الهيكلية من أهم الأبحاث الاقتصادية الدورية (سنوية)، حيث يوفر أهم وأبرز المؤشرات الاقتصادية للتعرف على التغير في الهيكل الاقتصادي في المملكة وقياسه، وتتركز أهدافه في توفير بيانات إحصائية عن المنشآت التي تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتم تحديث المنتج ليتواءم مع متطلبات المستخدمين من خلال توفير المؤشرات على مستوى تفصيلي للحد الثاني من الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية ISIC.

• أهداف منتج (إحصاءات الأعمال الهيكلية):

- التعرف على هيكل قطاع الأعمال حسب الأنشطة الاقتصادية وأحجام المنشآت.
- توفير بيانات عن الأنشطة الاقتصادية لإعداد المؤشرات التي تساعد في معرفة معدلات النمو لكل نشاط اقتصادي.
- تحديث سلسلة البيانات الاقتصادية عن كل نشاط اقتصادي.
- استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنات المحلية والإقليمية والدولية، وإجراء الدراسات والتحليلات.
- التعرف على حجم مشاركة كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية، ومعرفة الأهمية النسبية لكل نشاط.

• أبرز مؤشرات منتج (إحصاءات الأعمال الهيكلية):

- النفقات التشغيلية.
- إيرادات التشغيلية.
- أعداد المشتغلين.
- تعويضات المشتغلين.
- التكوينات الرأسمالية.



توفير بيانات تساعد في معرفة هيكله ومعدلات نمو واستمرار المنشآت الصغيرة والمتوسطة لكل نشاط اقتصادي. استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنات المحلية والإقليمية والدولية، وإجراء الدراسات والتحليلات.

د. إحصاءات البحث والتطوير:

نُبذة عن منتج (إحصاءات البحث والتطوير):

يوفر المنتج إحصاءات ومؤشرات عن قطاع البحث والتطوير في المملكة، ويتم فيه جمع البيانات لجميع الأنشطة الاقتصادية على مستوى المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية، ويوفر مؤشرات عن حجم الإنفاق حسب القطاع المستهدف وأعداد الباحثين والمشتغلين في مجالات البحث والتطوير، ومن أبرز المؤشرات التي يوفرها المنتج:

1. التعرف على حجم قطاع البحث والتطوير حسب نوع البحث.
2. معرفة حجم قطاع البحث والتطوير حسب المجالات العلمية.
3. قياس المساهمة في البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي.

مصادر البيانات:

- مسوح الهيئة.
- البيانات السجلية.

دورية المسح:

- سنوي.

الوحدة الإحصائية:

- المنشأة.

هـ. التقارير الدورية والنشرة السنوية لإحصاءات التجارة الدولية للسلع:

تعريف منتج (تقارير إحصاءات التجارة الدولية للسلع):

تعد تقارير إحصاءات التجارة الدولية للسلع من التقارير الاقتصادية المهمة التي تقوم بها الهيئة العامة للإحصاء من خلال جمع

ومعالجة البيانات السجلية لإحصاءات التجارة الدولية في السلع، وتتركز أهدافه في توفير بيانات إحصائية عن حجم البضائع والسلع المستوردة والمصدرة بين المملكة ودول العالم، والتي تسهم في ميزان المدفوعات والميزان التجاري للمملكة، ويتم توفير هذه الإحصاءات دورياً منذ عقود لتساهم في مساعدة متخذي وصناع القرار.

• أهداف منتج (تقارير إحصاءات التجارة الدولية للسلع):

- توفير بيانات تساعد في معرفة حجم التبادل التجاري الدولي للمملكة بدورية شهرية، وربع سنوية، وسنوية.
- توفير بيانات الصادرات والواردات للسلع حسب تصنيف النظام المنسق (HS).
- توفير بيانات التجارة الدولية على مستوى السلع والدول.
- استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنات والإقليمية والدولية، وإجراء الدراسات والتحليلات.



و. مسح التجارة الدولية في الخدمات 2022م:**• تعريف منتج (مسح التجارة الدولية في الخدمات 2022م):**

تنفيذ مسح إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لأول مرة في المملكة، وهو يعد أحد المسوح الاقتصادية الحديثة التي أطلقتها الهيئة العامة للإحصاء، وتتركز أهدافه في توفير بيانات إحصائية عن تجارة الخدمات المستوردة والمصدرة بين المملكة ودول العالم، وسيتم توفير هذه الإحصاءات بشكل دوري لتساهم في مساعدة متخذي وصناع القرار.

• أهداف منتج (مسح التجارة الدولية في الخدمات 2022م):

- توفير بيانات تساعد في معرفة حجم التبادل التجاري في الخدمات بين الدول.
- توفير بيانات أساسية لاحتساب إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات.
- توفير بيانات اقتصادية دقيقة على مستوى الخدمات والدول.
- استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنات والإقليمية والدولية، وإجراء الدراسات والتحليلات.

○ منتجات اقتصادية تحت التطوير:

تم خلال عام 2023م العمل على تطوير وتحسين عدد من المنتجات الإحصائية كان من بينها:

أ. إحصاءات الأعمال قصيرة المدى:

تعد إحصاءات الأعمال قصيرة المدى من الإحصاءات والبيانات الاقتصادية التي يتم استخدامها على المدى القصير في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة اتجاهات النمو أو الانخفاض خلال فترة وجيزة.

يتم العمل على تطوير المنتج بحيث يتوافق مع التحديثات العالمية المتعلقة بالمؤشرات قصيرة المدى، وكذلك تغيير دورية المنتج من ربع سنوي إلى دورية شهرية لتتوافق مع متطلبات المستخدمين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص. ويوفر المنتج مؤشرات قصيرة المدى تعكس أهم التغيرات على مستوى قطاع الأعمال مثل الإيرادات التشغيلية، وعدد المشتغلين، والتعويضات المدفوعة لهم، وكذلك يتم دراسة إضافة مؤشرات سجلية لعكس التغيرات على قطاع الأعمال

من واقع السجلات الإدارية للمنشآت، كما أن إحصاءات الأعمال قصيرة المدى تعد دراسة دورية تركز على خصائص ومكونات المنشآت العاملة التي تزاول نشاطًا اقتصاديًا أو عدة أنشطة اقتصادية في القطاعين العام والخاص والقطاع غير الهادف للربح في جميع مناطق المملكة.

ب. إحصاءات القطاع غير الربحي:

يستهدف منتج إحصاءات القطاع غير الربحي المنظمات غير الربحية في المملكة، سواء كانت حكومية أو عامة أو خاصة، وهو مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تم العمل على توفيرها للتعرف على هيكلية القطاع غير الربحي، وتوفير مؤشرات تفصيلية على مستوى تصنيف منظمات هذا القطاع، وقياس اتجاهات نموه والتغيرات السنوية التي تحدث فيه.

ج. إحصاءات التشييد والبناء:

يستهدف منتج إحصاءات التشييد والبناء المنشآت العاملة في هذا النشاط، ويستهدف توفير مؤشرات تفصيلية عن الأنشطة الفرعية للتشييد والبناء، مثل الإيرادات والنفقات التشغيلية، والتكوينات الرأسمالية، ويستهدف كذلك توفير إحصاءات عن مشاريع التشييد المنفذة في المملكة خلال فترة زمنية محددة حسب نوع المشروع (سكني أو تجاري).

○ منتجات اقتصادية جديدة يجري العمل على دراستها لإطلاقها قريبًا:**مؤشر ثقة الأعمال:****• نبذة عن منتج (مؤشر ثقة الأعمال):**

هو مؤشر رائد للتصورات والتوقعات حول التطورات المستقبلية في القطاع الخاص، بناءً على استطلاعات الرأي حول الإنتاج، والطلب، والأسعار، والعمالة، وهو منتج جديد أدرجته الهيئة على قائمة منتجاتها الإحصائية ليواكب حجم التطلعات، ويقيس مؤشر ثقة الأعمال آراء العملاء عبر استيفاء استمارة إلكترونية تحتوي على عدد من الأسئلة، ومن خلال هذا المنتج يتم توفير تقديرات ومؤشرات تتعلق بثقة الأعمال حسب عدد من الخصائص الاقتصادية.

○ ثانيًا: مسار الإحصاءات الاجتماعية:

على مسار الإحصاءات الاجتماعية قامت الهيئة العامة للإحصاء من خلال الإدارة العامة للإحصاءات الاجتماعية بإكمال معالجة بيانات المرحلة الأولى من (تعداد السعودية 2022) وإعداد جميع تقارير نتائج هذه المرحلة، وتم نشرها في شهر مايو 2023م، وجرى معالجة بيانات المرحلة الثانية، كما تم العمل على أكثر من 20 منتجًا إحصائيًا، وتم تنفيذ عدة مشاريع تطويرية للمنتجات الإحصائية لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، مثل مشروع التحول لمسح القوى العاملة، وتم كذلك تطوير المسوح الإحصائية الصحية، وتطوير المنهجية العلمية لاحتساب الإسقاطات السكانية بالتعاون مع خبراء دوليين في مجال الإحصاءات الديمغرافية.

01. إحصاءات السكان والنوع الاجتماعي والتنوع:**أ. الإسقاطات السكانية:**

تعرف الإسقاطات السكانية بأنها تقديرات مستقبلية لحجم السكان الإجمالي وتوزيعهم العمري والنوعي بالاعتماد على نتائج تعداد السكان والمساكن، وعلى افتراضات معينة لمستقبل اتجاه معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة، وقد تم خلال عام 2023م إعداد ونشر التقديرات السكانية الرجعية في المملكة حتى عام 2010م حسب التركيب النوعي والتوزيع العمري والجغرافي للسكان بالاستعانة بالسجلات الإدارية للولادات والوفيات والهجرة.

كما يتم العمل حالياً على إصدار تقرير الإسقاطات السكانية «بالاستناد إلى بيانات تعداد السعودية 2022م» وهي سلسلة مستقبلية لتقديرات السكان من حيث الحجم وتوزيعهم حسب العمر والجنس والتوزيع الجغرافي، وهذه السلسلة تعد بدورها نقطة البداية للإسقاطات القطاعية الأخرى، وتتزايد أهمية توفير البيانات المستقبلية عن السكان، مع تزايد الطلب عليها من قبل صناع القرار وواضعي السياسات السكانية.

• الأهداف:

- استخدام هذه البيانات لأغراض رسم السياسات والخطط المستقبلية للجهات المستفيدة، وإجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية.



- إيجاد قاعدة بيانات يمكن استخدامها كأساس موثوق به في تزويد المهتمين والمختصين بمجال الإسقاطات السكانية (محلياً، إقليمياً، دولياً).

• المنهجية:

تقوم الإسقاطات السكانية للمملكة العربية السعودية على أربعة أسس هي:

1. توزيع السكان حسب فئات العمر والجنسية والجنس في سنة بداية الإسقاطات، وهي سنة إجراء أحدث تعداد سكاني بالمملكة (2022م).
2. فروض عن المستوى والنمط العمري للخصوبة خلال فترة الإسقاط.
3. فروض عن المستوى والنمط العمري للوفيات خلال فترة الإسقاط.
4. فروض عن المستوى والنمط العمري لصافي الهجرة الدولية خلال فترة الإسقاط.

• مصادر البيانات:

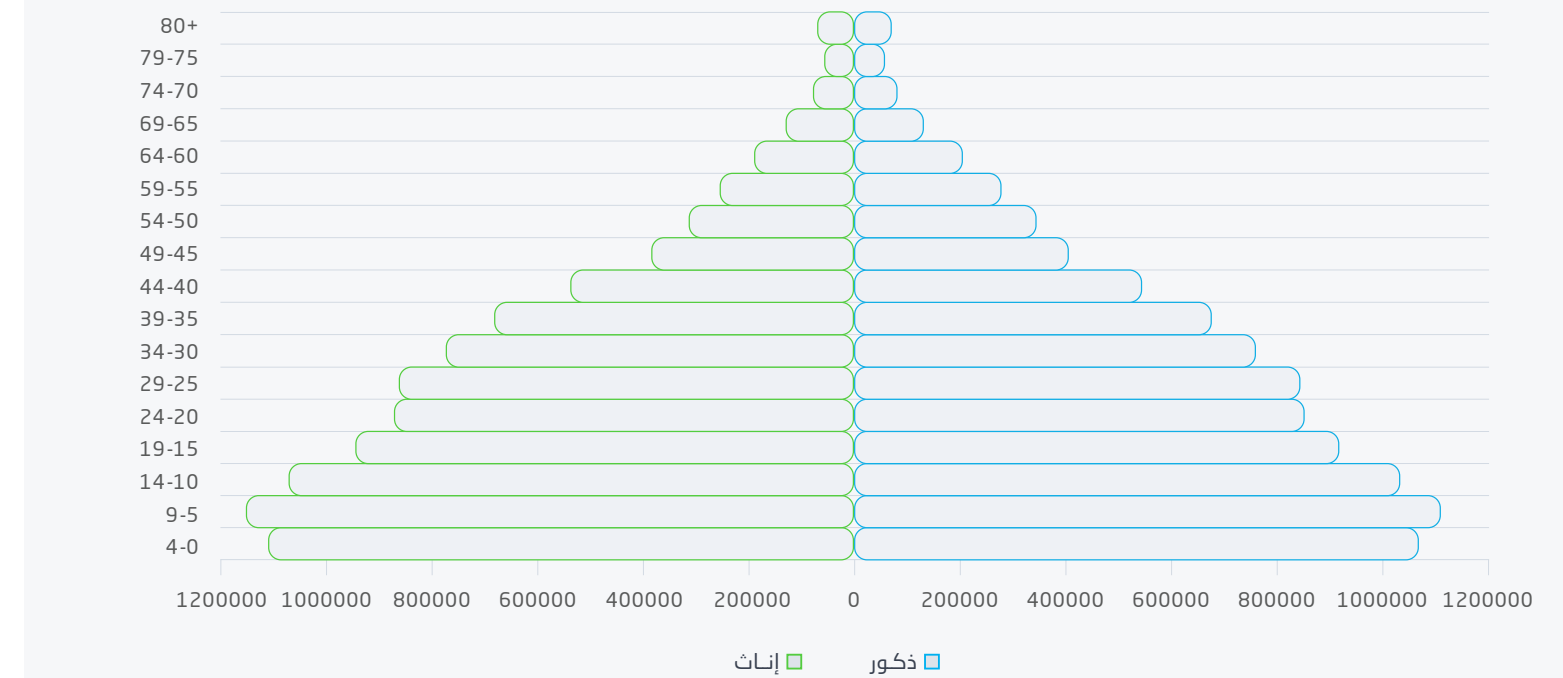
تعتمد الإسقاطات والتقديرات السكانية بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمسوح الديموغرافية والبيانات الإدارية للولادات والوفيات والهجرة.



• أهم النتائج:

• الرسوم البيانية:

◀ الهرم السكاني لإجمالي السكان عام 2022



• جدول أهم النتائج لعام 2022م:

المؤشر	قيمة المؤشر
إجمالي عدد السكان	32,175,224
عدد السكان السعوديين	18,792,262
عدد السكان السعوديين للفئة العمرية (15-34 سنة)	6,809,156
نسبة السكان السعوديين للفئة العمرية (15-34 سنة) (إلى جملة السكان السعوديين في سن العمل (15 سنة فأكثر))	55.54%
معدل الإعالة العمرية لجملة السكان	37.3%
معدل الإعالة العمرية للسكان السعوديين	62%

ب. إحصاءات المساكن:

يجري العمل على إصدار تقرير إحصاءات المساكن 2023م الذي يحتوي على بيانات من المسوح الأسرية التي تجريها الهيئة العامة للإحصاء «مسح المساكن»، والسجلات الإدارية لدى وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ويتضمن التقرير إحصاءات عن المساكن المشغولة بأسر حسب العديد من المتغيرات إضافة إلى المؤشرات التنموية لقطاع الإسكان.

• الأهداف:

- حساب مؤشرات التملك.
- توفير إحصاءات عن المساكن المشغولة بأسر حسب عدد من المتغيرات.
- توفير إحصاءات تقديرية عن عدد الأسر ومتوسط حجم أفراد الأسرة.

• أهم المؤشرات:

1. نسبة امتلاك مسكن للأسر حسب عدد من المتغيرات.
2. نسبة امتلاك مسكن مسلح للأسر حسب عدد من المتغيرات.
3. نسبة المساكن المملوكة المشغولة بأسر حسب عدد من المتغيرات.
4. نسبة المساكن المسلحة المملوكة المشغولة بأسر حسب عدد من المتغيرات.
5. نسبة المساكن المشغولة بأسر حسب عدد من المتغيرات.
6. نسبة المساكن المسلحة المشغولة بأسر حسب عدد من المتغيرات.
7. نسبة المساكن المستأجرة المشغولة بأسر حسب عدد من المتغيرات.
8. نسبة المساكن المسلحة المستأجرة المشغولة بأسر حسب عدد من المتغيرات.

• جدول بأهم نتائج تقرير إحصاءات المساكن في المملكة من تعداد 2022م:

نتائج تقرير إحصاءات المساكن في المملكة العربية السعودية لعام 2022م



المؤشر	قيمة المؤشر
إجمالي عدد الأسر المعيشية	8,174,674
إجمالي عدد الأسر المعيشية السعودية	4,153,497
متوسط حجم الأسرة المعيشية	3.7 أفراد
متوسط حجم الأسرة المعيشية السعودية	4.8 أفراد
معدل ملكية المساكن المعيشية (للأسر السعودية)	2.55%
معدل ملكية المساكن (للأسر السعودية)	6.06%

ج. إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع:

فيما يلي نستعرض أهم أعمال إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع:

1. مسح ذوي الإعاقة:

• نبذة عن مسح ذوي الإعاقة:

هو أحد المسوح الاجتماعية ويعنى بإعطاء صورة عن مدى انتشار الصعوبات الصحية في المملكة، وفئات الصعوبات من حيث درجة شدتها وانتشارها بين أفراد المجتمع، ويساعد في تقييم أثر السياسات المتعلقة بالإعاقة ومنها المعاهدة الدولية لحقوق الإنسان «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورصد تنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي. حيث تهدف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تعزيز مشاركتهم في جميع جوانب الحياة، وإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتهم، ولتحقيق هذا الهدف، يجب ترسيخ فهم نطاق انتشار الإعاقة، وكيفية توزيعها بين السكان لقياس الاختلافات في معدلات الإعاقة حسب الجنس والعمر أو غيرها من الخصائص.

• أهداف مسح ذوي الإعاقة:

• توفير بيانات عن السكان ذوي الإعاقة في المملكة من حيث: مستوياتها، وأنواعها، وأسبابها، والخصائص الاجتماعية والديموغرافية والتوزيع الجغرافي.

- الوصول إلى مؤشرات واقعية حول انتشار الصعوبة، وخصائصها، ومستوى الصعوبات التي يواجهونها.
- توفير بيانات حسب الصعوبات للأفراد ذوي الإعاقة الوحيدة والإعاقات المتعددة.
- إنتاج إحصاءات صحية أساسية تلبى احتياجات المستفيدين على المستويين الوطني والدولي.
- التعرف على الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة وطبيعتها، بما يمكن الجهات المهتمة بهذا القطاع من وضع أولوياتها ورسم سياساتها.
- توفير البيانات والمؤشرات دورياً لقياس التغير مع مرور الزمن، وإجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية.

2. تقرير المرأة:

تم نشر تقرير المرأة لعام 2022م في أغسطس 2023م بهدف إبراز وضع المرأة (15 سنة فأكثر) في المملكة بصفة عامة في المجالات المختلفة: الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والثقافية. ويوفر التقرير بيانات ومؤشرات إحصائية عن وضع المرأة في المملكة العربية السعودية، مستمدة من بيانات المسوح الميدانية والبيانات السجلية، كما يوفر بيانات عن حجم مشاركة المرأة في المجتمع ومساهماتها في مجالات التنمية، ويبرز التقرير - من خلال الأرقام الدقيقة - جهود الحكومة في تمكين المرأة دعمًا لرؤية السعودية 2030م.

• أهم المؤشرات الواردة في تقرير المرأة:

- المؤشرات الديموغرافية للمرأة السعودية.
- الحالة التعليمية للمرأة السعودية.
- مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل.
- صحة المرأة في السعودية.
- حالة التملك والدخل.

3. تقرير الشباب:

يستعرض التقرير واقع الشباب السعودي (15-34 سنة) ويتناول إنجازاتهم المتنامية، ويبرز أدوارهم في التنمية، ويشمل: التعليم والاقتصاد والحياة الاجتماعية، ويهدف

التقرير إلى توفير بيانات وإحصاءات عن وضع الشباب في المملكة العربية السعودية، وبيانات التقرير مستمدة من بيانات المسوح الميدانية والبيانات السجلية، كما يهدف التقرير إلى توفير بيانات حول الاهتمامات الحديثة للشباب في المملكة. ويذكر عن تقرير الشباب أنه:

- تم إجراء بحوث خاصة حول مؤشرات الشباب وأفضل الممارسات الدولية.
- يتناول التقرير الحالة العملية والتعليمية والاجتماعية للشباب في المملكة.
- يتضمن التقرير بيانات عن أهم الجوائز التي تم الحصول عليها.

4. تقرير الأسرة:

يوضح التقرير المؤشرات الرئيسية لحياة الأسر الحديثة في المملكة، حيث يبرز أهم المؤشرات والإحصاءات الخاصة بالأسرة السعودية مثل: هيكل الأسرة، والتغيرات في العلاقات بين الوالدين والأب والأبناء، ومؤشرات صحة الأسرة، ومعدلات الخصوبة، ومؤشرات حجم مسكن الأسرة، ومؤشرات المستوى التعليمي للأسرة وغيرها. ويهدف تقرير الأسرة إلى توفير بيانات تفصيلية عن الأسر في المملكة العربية السعودية، مستمدة من بيانات المسوح الميدانية، والبيانات السجلية، ويوجد في التقرير مقارنات بين أحجام الأسر على مدى سلاسل زمنية بحسب توفر البيانات، كذلك من أهداف التقرير بيان الجهود المقدمة لدعم الأسر في المملكة. ويذكر عن تقرير الأسرة أنه:

1. تم إجراء بحوث خاصة حول المؤشرات الأسرية وأفضل الممارسات الدولية.
2. يقدم التقرير مؤشرات عديدة مستمدة من البيانات المتوفرة عن الأسر في المملكة العربية السعودية.
3. تم تضمين التقرير مؤشرات التنمية المستدامة التي تخدم الأسر في المملكة.

02. إحصاءات الأحوال المعيشية وأساليب الحياة والعدل:

أ. الدليل الوطني الموحد للجريمة للأغراض الإحصائية:

تم القيام بالآتي:

1. حصر اللوائح المعنية بأنواع الجرائم بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة؛ للعمل على توحيد مفهوم الجريمة وفق المشمولات والمستبعدات.
2. التوافق مع التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية (ICCS).
3. الربط مع استبانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
4. تحديد التوصيات لتطوير الأنظمة لدى الجهات المعنية؛ للتعامل مع عناصر الدليل.
5. المشاركة في الاجتماعات وورش العمل مع الجهات المعنية ذات العلاقة.

ب. إحصاءات الجريمة:

تم القيام بالآتي:

1. العمل على بناء منهجية تفصيلية لحساب مؤشرات الجريمة بالاعتماد على توصيات مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات.
2. إعداد البيانات الوصفية لحساب كل مؤشر بما يضمن جودة البيانات.
3. عقد ورش عمل لشرح منهجيات قياس المؤشرات مع الجهات المعنية ذات العلاقة.
4. حصر تحديات توفير البيانات من الجهات، وتحديد الحلول التطويرية للأنظمة للعمل على اشتقاق البيانات.

ج. إحصاءات المخدرات:

تم القيام بالآتي:

1. بناء منهجية قياس إحصاءات المخدرات بناءً على توصيات مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة.
2. بناء استمارة مسح تعاطي المخدرات.
3. تحديد البيانات الوصفية باشتقاق أعداد المتعاطين.



4. الاجتماع مع الجهات المعنية ذات العلاقة لتحديد البيانات المطلوبة.
5. العمل مع الجهات المعنية ذات العلاقة لتقييم مسح تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

د. مؤشر ضحايا القتل العمد:

تم القيام بالآتي:

1. بناء منهجية قياس المؤشر بناءً على توصيات مؤشرات التنمية المستدامة.
2. تحديد البيانات الوصفية المعنية باشتقاق أعداد الضحايا.
3. الاجتماع مع وزارتي العدل والداخلية، وبرنامج جودة الحياة، ومركز أداء لتحديد البيانات المطلوبة.
4. العمل على اشتقاق بيانات الضحايا من الصكوك النهائية ل قضايا القتل العمد.
5. وصول البيانات من وزارة العدل، ومراجعتها، والإفادة بالمرئيات، والتوصيات.

هـ. مسح العنف ضد الطفل:

تم القيام بالآتي:

1. بناء منهجية قياس مسح العنف ضد الطفل بناءً على توصيات مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة.
2. بناء استمارة مسح العنف ضد الطفل.
3. إضافة استمارة إلحاقية لمسح عمالة الأطفال حسب الطلب بعد دراسة التوصيات الدولية.
4. تحكيم الاستمارة من خبراء العنف الأسري من مكتب الأمم المتحدة الإنمائي.

و. مسح الهوية الوطنية:

تم بناء منهجية واستمارة قياس مسح الهوية الوطنية بناءً على توصيات كل من:

1. مرئيات خبيرة إحصاءات الثقافة.
2. مرئيات عدد من الخبراء في الهوية الوطنية.
3. التجارب الدولية المقاربة، مثل مسح القيم العالمية.
4. الأبحاث العلمية في المجال.
5. برنامج تنمية القدرات البشرية.
6. مرئيات الجهات ذات العلاقة.

ز. مسح الثقافة والترفيه:

تم القيام بالآتي:

1. تطوير استمارة مسح الثقافة والترفيه.
2. إعداد دليل تحليل بيانات الثقافة والترفيه.
3. بناء منهجية قياس إحصاءات الثقافة بناءً على توصيات اليونيسكو.
4. تحديد المتغيرات الوصفية المعنوية بالتنسيق مع الجهات الوطنية ذات الصلة.

ج. المسح الاقتصادي الاجتماعي:

تم القيام بالآتي:

1. إعادة تصميم وتطوير المسح بشكل كامل.
2. إضافة قسم سلوك الادخار.
3. إضافة قسم الثقافة المالية.
4. عقد اجتماع مع الجهات المعنية ذات العلاقة بمؤشر الادخار، ليتم قياسه من خلال المسح، والمواءمة مع الجهات المعنية لتصميم الاستمارة.

ط. مسح دخل وإنفاق الأسرة:

تم القيام بالآتي:

1. تطوير منهجية وأساليب المسح من خلال توظيف خبرات وتجربة البنك الدولي.
2. تطوير استمارة المسح وزيادة شموليتها.
3. تمكين الأسر من تسجيل بيانات إنفاقها بشكل ذاتي عن طريق (CAWI).
4. استخدام إطار تعداد السعودية 2022 لتصميم عينة المسح وزيادة حجمها ورفع مستوى التمثيل.
5. استخدام أحدث نسخة للتصنيف الدولي (UN COICOP 2018) للسلع والخدمات.



ي. مؤشر ثقة المستهلك:

تم القيام بالآتي:

1. تطوير منهجية لوزن العينة، وتحديث الاختبارات التجريبية للمسح بما يتوافق مع توصيات عدد من الخبراء الإحصائيين الدوليين.
2. تطوير طرق جمع البيانات؛ لتشمل جمع البيانات عن طريق الاتصال الهاتفي، والروابط الإلكترونية.
3. تطوير لوحة معلومات تفاعلية تعكس المؤشرات الرئيسية للمسح (الربعي والشهري).

و. المؤشرات الإحصائية للمنتجات:

وفيما يلي أبرز المؤشرات الإحصائية لمنتجات إحصاءات الأحوال المعيشية وأساليب الحياة والعدل:

• أهم مؤشرات إحصاءات الجريمة (البيانات سجليّة):

- عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 من السكان.
- معدل تعاطي المخدرات لكل 1000 من السكان.
- عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100,000 من السكان.
- معدل وفيات الانتحار لكل 100,000 من السكان.
- نسبة السكان الذين تعرضوا لـ :
 - (أ) للعنف الجسدي.
 - (ب) العنف النفسي.
 - (ج) العنف الجنسي.
 - (د) العنف الاقتصادي.
- المحتجزون - غير المحكوم عليهم بعدد - من إجمالي عدد السجناء.
- نسبة الأطفال - دون سن الخامسة - الذين سُجّلت ولاداتهم في قيد السجل المدني.
- نسبة الأسلحة التي تم ضبطها أو العثور عليها أو تسليمها، والتي تتبع منشأة أو سياق غير مشروع من قبل سلطة مختصة تماشيًا مع الأدوات الدولية.

• أهم المؤشرات الأساسية لإحصاءات المخدرات (البيانات سجليّة وميدانية):

- فيما يلي أبرز المؤشرات الأساسية أما الفرعية فيتم تصنيفها حسب المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية:
- عدد السكان الذين يتعاطون المخدرات في الاثني عشر شهرًا الماضية لكل مئة ألف نسمة.
- نسبة السكان متعاطي المخدرات حسب الأمراض أو الآثار النفسية الناتجة خلال الـ 12 شهرًا الماضية.
- عدد الوفيات الناتجة عن تعاطي المخدرات من إجمالي السكان لكل مئة ألف نسمة خلال الـ 12 شهرًا الماضية.



• أهم المؤشرات الإحصائية لمسح العنف ضد الطفل (البيانات ميدانية):

- نسبة الأطفال (1-17 سنة) الذين تعرضوا لأنواع العنف خلال الشهر الماضي، حسب نوع العنف والمنطقة الإدارية (مايو - يونيو 2023م).
- نسبة الأطفال (1-17 سنة) الذين تعرضوا لأنواع العنف خلال الشهر الماضي، حسب نوع العنف وجنس وجنسية الطفل، (مايو - يونيو 2023م).
- نسبة الأطفال (1-17 سنة) الذين تعرضوا لأنواع العنف خلال الشهر الماضي، حسب نوع العنف وجنس وجنسية مقدم الرعاية، (مايو - يونيو 2023م).
- نسبة الأطفال (1-17 سنة) الذين تعرضوا لأنواع العنف خلال الشهر الماضي، حسب نوع العنف والفئة العمرية للطفل، (مايو - يونيو 2023م).
- نسبة الأطفال (1-17 سنة) الذين تعرضوا لأنواع العنف خلال الشهر الماضي، حسب نوع العنف والفئة العمرية لمقدم الرعاية، (مايو - يونيو 2023م).
- نسبة الأطفال (1-17 سنة) الذين تعرضوا لأنواع العنف خلال الشهر الماضي حسب نوع العنف والتحاق الطفل بالتعليم، (مايو - يونيو 2023م).
- نسبة الأطفال (1-17 سنة) الذين تعرضوا لأنواع العنف خلال الشهر الماضي حسب نوع العنف والحالة الاجتماعية لمقدم الرعاية، (مايو - يونيو 2023م).
- نسبة الأطفال (1-17 سنة) الذين تعرضوا لسلوكيات عنف خلال الشهر الماضي حسب السلوك وجنس وجنسية الطفل، (مايو - يونيو 2023م).
- نسبة مقدمي الرعاية حسب اعتقادهم بمعاقة الطفل جسديًا وخصائصهم، (مايو - يونيو 2023م).
- نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-17 سنة) المنخرطين في سوق العمل خلال الأسبوع الماضي حسب المنطقة الإدارية والجنس والجنسية.

• نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-17 سنة) المنخرطين في سوق العمل خلال الأسبوع الماضي حسب الفئة العمرية والجنس والجنسية.

• نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-17 سنة) المنخرطين في سوق العمل خلال الأسبوع الماضي حسب دخل الأسرة الشهري والجنس والجنسية.

• نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-17 سنة) المنخرطين في سوق العمل خلال الأسبوع الماضي حسب التحاق الطفل بالتعليم والجنس والجنسية.

• نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-17 سنة) المنخرطين في سوق العمل خلال الأسبوع الماضي حسب النشاط الاقتصادي لعمل الطفل والجنس والجنسية.

• نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-17 سنة) المنخرطين في سوق العمل خلال الأسبوع الماضي حسب عدد ساعات العمل والجنس والجنسية.

• أهم المؤشرات الإحصائية لمسح الهوية الوطنية (البيانات ميدانية):

- مؤشر الانتماء الوطني.
- مؤشر الإيجابية والمرونة.
- مؤشر الاعتدال والتسامح.
- مؤشر التميز والانضباط.
- مؤشر العزيمة والمثابرة.
- مؤشر العدالة والشفافية.
- مؤشر الاعتزاز والمحافظه على تراث المملكة.
- مؤشر العناية باللغة العربية.

• أهم المؤشرات الإحصائية لمسح الثقافة والترفيه (البيانات ميدانية):

- نسبة الأفراد الذين يحضرون الأنشطة الثقافية حسب (نوع النشاط، والجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي).
- نسبة الأفراد المشاركين في الأنشطة الثقافية حسب (نوع النشاط، والجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي).

• نسبة الأفراد الذين يمارسون الأنشطة الترفيهية حسب (نوع النشاط، والجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي).

• نسبة الأفراد المشاركين في الأنشطة الترفيهية حسب (نوع النشاط، والجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي).

• نسبة الأفراد الذين يمارسون القراءة (كتب، وصحف، ومجلات) حسب (مجالات القراءة، والجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي).

• نسبة الأفراد الذين يستمعون للموسيقى حسب (نوع الموسيقى، والجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي).

• نسبة الأفراد الذين قاموا بزيارة الأماكن الثقافية أو الترفيهية خارج المملكة حسب (سبب السفر، والجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي).

• أهم المؤشرات الإحصائية للمسح الاقتصادي الاجتماعي (البيانات ميدانية):

- متوسط دخل الأسرة.
- معدل الادخار.
- التغير في قيمة الادخار.
- دورية الادخار.
- الغرض الرئيس للادخار.
- عوائد الادخار.
- مؤشرات جودة الحياة.
- مواجهة الصعوبات.
- الرضا عن الخدمات العامة والمسكن.
- المشاكل المتعلقة بالبيئة المحيطة بالمسكن.
- الوقت المستغرق بالسيارة للوصول إلى أقرب مدرسة/مركز صحي.
- الغرض ومصدر القرض.
- مؤشر الثقافة المالية.

• أهم المؤشرات الإحصائية لمسح دخل وإنفاق الأسرة (البيانات ميدانية):

- التوزيع الجغرافي لدخل الأسرة حسب خصائص الأسرة وحسب الجنسية (سعودي/ غير سعودي).



- التوزيع الجغرافي للإنفاق على السلع والخدمات حسب التصنيف الدولي (UN COICOP 2018) والإنفاق الاستهلاكي حسب خصائص الأسرة والجنسية (سعودي/ غير سعودي).
- معدلات الفقر المطلق (من جانب الإنفاق) والنسبي (من جانب الدخل) حسب المنطقة وخصائص الأسر والسعوديين وغير السعوديين.
- قياس مؤشر عدالة توزيع الدخل وعدم المساواة باستخدام (معامل جيني) وتوزيعه جغرافياً، وحسب الجنسية (سعودي/ غير سعودي).

• أهم مؤشرات مؤشر ثقة المستهلك (البيانات ميدانية):

- المؤشر العام لثقة المستهلك.
- مؤشر توقعات الحالة الاقتصادية.
- مؤشر توقعات الحالة المستقبلية.
- مؤشر الحالة المادية خلال العام الحالي.
- مؤشر توقعات الحالة المادية بعد عام من الآن.
- مؤشر توقعات الوضع الاقتصادي العام للمملكة خلال عام من الآن.
- مؤشر توقعات الوضع الاقتصادي العام للمملكة خلال السنوات الخمس القادمة.
- مؤشر ملاءمة شراء السلع المعمرة.
- مؤشر توقعات المستهلك لفرص العمل.
- مؤشر توقعات المستهلك في المستوى العام للأسعار.
- مؤشر توقعات المستهلك لشراء المنزل.
- مؤشر توقعات المستهلك لبيع المنازل.
- مؤشر توقعات المستهلك لشراء السيارات.



03. إحصاءات سوق العمل:

توفر الهيئة العامة للإحصاء عن طريق إحصاءات سوق العمل قاعدة بيانات شاملة عن خصائص القوى العاملة في المملكة العربية السعودية من خلال (البيانات الميدانية والبيانات السجلية)، وتتبع أهمية هذه البيانات من كونها تدعم صناع القرار ورسمي السياسات الخاصة بالقوى العاملة، كما تساهم في تلبية متطلبات رؤية السعودية 2030، إضافة إلى تغطيتها للمتطلبات الإحصائية الإقليمية، مثل متطلبات المركز الإحصائي الخليجي، والمتطلبات الإحصائية الدولية مثل متطلبات منظمة العمل الدولية (ILO). وإحصاءات سوق العمل عمل تشاركي تقوم به الهيئة العامة للإحصاء بالتعاون مع منظومة سوق العمل المكوّنة من: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية ووزارة التعليم بالإضافة إلى مركز المعلومات الوطني.

أ. أهم المؤشرات الإحصائية التي توفرها الهيئة من خلال إحصاءات سوق العمل:

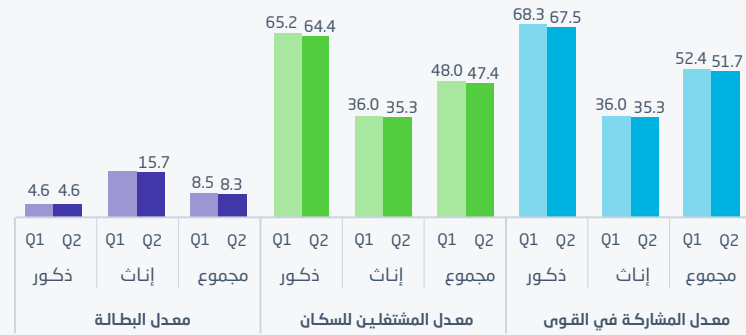
- معدل البطالة حسب عدد من المتغيرات.
- إجمالي المتعطلين حسب عدد من المتغيرات.
- إجمالي المشتغلين حسب عدد من المتغيرات.
- إجمالي قوة العمل حسب عدد من المتغيرات.
- معدلات المشاركة في القوى العاملة والتشغيل.
- متوسط الأجور ومتوسط ساعات العمل للمشتغلين.
- أسلوب البحث عن عمل للمتطلين وفترة التعطل والخبرات السابقة للعمل والتدريب.

ب. أبرز العملاء المستفيدين من إحصاءات سوق العمل:

- وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- وزارة المالية.
- صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف).
- منظمة العمل الدولية (ILO).
- المركز الإحصائي الخليجي.



مؤشرات سوق العمل للربع الثاني 2023م مقارنة بالربع الأول 2023م



المصدر: بيانات تقديرية من مسح القوى العاملة.

• أهم المؤشرات المستمدة من السجلات الإدارية:

إجمالي عدد المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والخدمة المدنية والعمالة المنزلية حسب الجنسية والجنس والأنظمة المتبعة

الأنظمة المتبعة	الجنسية					
	السعوديون		غير السعوديين		الإجمالي	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الخاضعون لأنظمة ولوائح الخدمة المدنية	718,331	507,562	1,225,893	43,160	20,425	22,735
الخاضعون لأنظمة ولوائح التأمينات الاجتماعية	1,620,404	1,010,800	2,631,204	7,863,882	348,698	7,515,184
الجملة	2,338,735	1,518,362	3,857,097	7,907,042	369,123	7,537,919
العمالة المنزلية*	0	0	0	3,690,929	1,026,717	2,664,212
الإجمالي	2,338,735	1,518,362	3,857,097	11,597,971	1,395,840	10,202,131

* المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

* المصدر: مركز المعلومات الوطني ومالك البيانات وزارة الموارد البشرية والتنمية.

* البيانات لا تشمل العاملين في القطاعات الأمنية والعسكرية والعاملين غير المسجلين في سجلات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (وكالة الخدمة المدنية).

* بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبيانات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (وكالة الخدمة المدنية) بيانات أولية.

2. العمل على تصميم وتنفيذ مسح عمالة الأطفال بالتنسيق مع منظمة العمل الدولي ومجلس شؤون الأسرة.
3. إعداد خطة عمل لمسح الانتقال من المدرسة إلى العمل.
4. إعداد خطة عمل لمسح عمالة الأطفال.
5. المشاركة في العمل على منصة البوابة الاقتصادية.
6. المشاركة في المؤتمر الدولي 21 لخبراء إحصاءات العمل المنعقد في جنيف.

د. ملخص لأهم بيانات ومؤشرات إحصاءات سوق العمل خلال عام 2023م:

• أهم المؤشرات المستمدة من مسح القوى العاملة:

أهم مؤشرات سوق العمل للربع الثاني 2023م مقارنة بالربع الأول 2023م

المؤشرات	الربع الأول عام 2023م			الربع الثاني عام 2023م		
	الذكور	الإناث	الإجمالي	الذكور	الإناث	الإجمالي
معدل البطالة	2.5	13.3	5.1	2.5	12.9	4.9
سعودي	4.6	16.1	8.5	4.6	15.7	8.3
غير سعودي	1.0	6.2	1.7	0.9	5.5	1.5
معدل المشتغلين إلى السكان في سن العمل	78.2	30.7	58.6	77.8	29.7	57.8
سعودي	65.2	30.2	48.0	64.4	29.8	47.4
غير سعودي	92.0	31.9	73.9	91.9	29.4	73.1
معدل المشاركة في القوى العاملة	80.2	35.4	61.7	79.7	34.1	60.8
سعودي	68.3	36.0	52.4	67.5	35.3	51.7
غير سعودي	92.9	34.0	75.2	92.8	31.1	74.2

المصدر: بيانات تقديرية من مسح القوى العاملة، والأرقام تمثل النسب المئوية.

ج. أهم أعمال إحصاءات سوق العمل خلال عام 2023م:

• أولاً: النشرات الإحصائية:

1. نشرة إحصاءات سوق العمل للربع الرابع 2022م.
2. نشرة إحصاءات سوق العمل للربع الأول 2023م.
3. نشرة إحصاءات سوق العمل للربع الثاني 2023م.
4. نشرة إحصاءات سوق العمل للربع الثالث 2023م.
5. نشرة الإحصاءات السجّلية لسوق العمل للربع الثاني لعام 2022م.
6. نشرة الإحصاءات السجّلية لسوق العمل للربع الأول لعام 2023م.
7. نشرة الإحصاءات السجّلية لسوق العمل للربع الثاني لعام 2023م.
8. نشرة الإحصاءات السجّلية لسوق العمل للربع الثالث لعام 2023م.
9. النشرة الخاصة بإحصاءات سوق العمل لمناطق الهيئة الملكية لمحافظة العلا الربع الرابع 2022م.
10. النشرة الخاصة بإحصاءات سوق العمل لمناطق الهيئة الملكية لمحافظة العلا الربع الأول 2023م.
11. النشرة الخاصة بإحصاءات سوق العمل لمناطق الهيئة الملكية لمحافظة العلا الربع الثاني 2023م.
12. النشرة الخاصة بإحصاءات سوق العمل لمناطق الهيئة الملكية لمحافظة العلا الربع الثالث 2023م.

• ثانياً: التقارير الإحصائية:

يتم بشكل ربعي إصدار تقارير إحصائية شاملة عن إحصاءات سوق العمل في المملكة لأهم العملاء المستفيدين من إحصاءات سوق العمل، ومن أهم وأبرز هؤلاء المستفيدين: (وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة المالية، ولجان وجهات أخرى ذات علاقة بسوق العمل) بالإضافة إلى تقارير المنظمات الإقليمية والدولية، مثل: (منظمة العمل الدولية، والإسكوا، والمركز الإحصائي الخليجي). وتصل هذه التقارير إلى أكثر من 20 تقريراً في السنة.

• ثالثاً: أبرز المهام والمشاريع:

1. مشروع تحول مسح القوى العاملة. (الهيئة العامة للإحصاء مستمرة في مشروع تحول شامل لمسح القوى العاملة وفق الخطة التي تم إطلاقها عام 2021م).

04. إحصاءات الصحة والتعليم:

تم تنفيذ خمسة مسوح إحصائية، هي:

1. المسح الصحي الوطني.
2. مسح صحة ورفاهية الطفل.
3. مسح صحة المرأة والرعاية الإنجابية.
4. مسح الصحة والسلامة في العمل.
5. مسح التعليم والتدريب للكبار.

وصدر منها عدة نشرات كالتالي:

النشرات	المصدر
1. نشرة إحصاءات الحالة الصحية.	المسح الصحي الوطني + مسح صحة ورفاهية الطفل.
2. نشرة إحصاءات الرعاية الصحية.	المسح الصحي الوطني + مسح صحة ورفاهية الطفل.
3. نشرة إحصاءات المحددات الصحية.	المسح الصحي الوطني + مسح صحة ورفاهية الطفل.
4. نشرة إحصاءات صحة المرأة والرعاية الإنجابية.	مسح صحة المرأة والرعاية الإنجابية.
5. نشرة إحصاءات تنمية الطفولة المبكرة ورفاهية الطفل.	مسح صحة ورفاهية الطفل.
6. نشرة إحصاءات الصحة والسلامة في العمل (فيد التنفيذ).	مسح الصحة والسلامة في العمل.
7. نشرة إحصاءات التعليم والتدريب (فيد التنفيذ).	مسح التعليم والتدريب للكبار.

أيضاً تم استخراج عدة مؤشرات كما في الجدول التالي:

النشرات	عدد المؤشرات	مؤشرات التنمية المستدامة	مؤشرات الرؤية
1. نشرة إحصاءات الحالة الصحية.	12	0	0
2. نشرة إحصاءات الرعاية الصحية.	44	0	0
3. نشرة إحصاءات المحددات الصحية.	42	1	0
4. نشرة إحصاءات صحة المرأة والرعاية الإنجابية.	32	4	0
5. نشرة إحصاءات تنمية الطفولة المبكرة ورفاهية الطفل.	9	1	0
6. نشرة إحصاءات الصحة والسلامة في العمل (فيد التنفيذ).	32	0	0
7. نشرة إحصاءات التعليم والتدريب (فيد التنفيذ).	20	7	2

ثالثاً: مسار الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد:

تقوم الهيئة العامة للإحصاء من خلال الإدارة العامة للإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد بتطوير مجموعة من المنتجات الإحصائية المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تشمل البيئة، والطاقة، والزراعة، إضافة إلى إحصاءات السياحة، والنقل، ومؤشرات الحج، والعمرة. كما تتولى الإدارة العامة تحسين القراءات الإحصائية (على مستوى الهيئة العامة للإحصاء) مكانياً من خلال فريق إدارة البيانات الجغرافية. وتهتم الإدارات الإحصائية المندرجة تحت الإدارة العامة، بجمع وتصنيف وتحليل ونشر بيانات ومؤشرات متعددة بما يتناسب مع التوصيات الدولية واحتياجات العملاء وصناع القرار.

وفي الواقع فإن نسبة كبيرة من مؤشرات رؤية السعودية 2030، ومؤشرات التنمية المستدامة، ومؤشرات منصة الميز التنافسية الاقتصادية لمناطق المملكة، ومؤشرات المراصد الحضري الوطني يتم إنتاجها من خلال الإدارة العامة للإحصاءات المكانية والموارد، وتحرص الهيئة على تعزيز إمكانات نشر الإحصاءات والمؤشرات على مستويات مكانية أكثر تفصيلاً من خلال استخدام أحدث التقنيات وتمكين تطبيقها واستخدامها في جميع مراحل العمل الإحصائي.

منتجات الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد:

قامت الهيئة العامة للإحصاء من خلال الإدارة العامة للإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد بالعمل على تنفيذ عدد من المنتجات منها مسح خط الأساس الذي يشمل الوضع الراهن لخصائص سكان الأحياء محل الإزالة في محافظة جدة؛ ونظراً للعمل على المحاسبة البيئية الاقتصادية (SEEA) منذ بداية عام 2023 حصلت المملكة العربية السعودية على تصنيف المرحلة الأولى من تجميع البيانات الخاصة بتطبيق نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية من خلال استيفاء بعض النماذج، كما قامت الإدارة العامة ببناء بنية مكانية مؤسسية تمكن الهيئة من أتمتة الأعمال المكانية الإحصائية، بالإضافة إلى قيام الإدارة العامة بالعمل على أكثر من 18 منتجاً إحصائياً، وسيتم التطرق للتفاصيل من خلال الآتي:



• أبرز المنتجات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد خلال عام 2023م:

كما في الجدول التالي:

اسم المنتج	وصف المنتج	أبرز المؤشرات والإحصائيات
إحصاءات البيئة والزراعة والطاقة		
نشرة إحصاءات البيئة المنزلية	نشرة مبنية على بيانات مسح البيئة المنزلي وتوفر بيانات شاملة حول مصادر التلوث، وخدمات المياه والصرف الصحي، والنفايات والمخلفات، ومدى الإلمام البيئي في القطاع المنزلي.	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة. • نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي. • نسبة السكان الذين يستفيدون من مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه. • أبرز طرق التخلص من النفايات في المساكن. • نسبة السكان الذين يفرزون النفايات.
نشرة الإحصاءات البيئية	نشرة سجلية تشمل مجموعة من البيانات المتعلقة بأحوال البيئة وجودتها، والموارد البيئية واستخدامها، والمخلفات، والأحداث المتطرفة والكوارث، والمستوطنات البشرية والصحة البيئية، وحماية البيئة.	<ul style="list-style-type: none"> • إجمالي عدد السدود وسعتها التخزينية. • مساحة المحميات الطبيعية الأرضية والمائية. • مساحة الغابات ونسبتها من مجموع مساحة المملكة. • كمية الطلب والتوزيع السنوية على المياه حسب القطاع. • حجم المياه العادمة المعالجة في القطاع البلدي. • كمية النفايات البلدية الكلية المجمعة. • نسبة السكان الموصولين بنظام معالجة مياه الصرف الصحي. • توفر المناطق الخضراء في القطاع البلدي.
نشرة إحصاءات البترول والغاز	نشرة سجلية تشمل مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة باحتياطي، وإنتاج، واستهلاك، وتصدير، واستيراد النفط الخام، والغاز الطبيعي، والمشتقات النفطية.	<ul style="list-style-type: none"> • إجمالي احتياطي النفط الخام. • إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي. • إجمالي إنتاج النفط الخام. • إجمالي استهلاك النفط الخام. • إجمالي إنتاج مشتقات النفط. • إجمالي استهلاك مشتقات النفط.
نشرة إحصاءات الطاقة الكهربائية	نشرة سجلية تشمل مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بإنتاج واستهلاك الكهرباء.	<ul style="list-style-type: none"> • نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المستهلكة. • نصيب المشترك من الطاقة الكهربائية المستهلكة. • إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية. • إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية. • الحمل الذروي والقدرة المتاحة.



اسم المنتج	وصف المنتج	أبرز المؤشرات والإحصائيات
نشرة إحصاءات الطاقة المتجددة	نشرة سجلية تشمل مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بإنتاج واستهلاك الطاقة المتجددة.	<ul style="list-style-type: none"> • إجمالي إنتاج الطاقة المتجددة. • متوسط الإشعاع الأفقي الكلي (GHI). • متوسط الإشعاع العمودي الساقط (DNI). • متوسط الإشعاع الأفقي المنتشر (DHI). • سعة الطاقة الإجمالية لمراحل خطة البرنامج الوطني للطاقة المتجددة.
نشرة إحصاءات الطاقة المنزلية	نشرة مبنية على مسح الطاقة المنزلي توفر بيانات شاملة حول مصادر وأشكال واستخدامات الطاقة وأنماط استهلاكها في القطاع المنزلي.	<ul style="list-style-type: none"> • النسبة المئوية لمصادر الكهرباء المستخدمة في المسكن. • النسبة المئوية لعدد الأسر التي ترغب باستخدام الطاقة الكهروضوئية (الشمسية) في المسكن. • النسبة المئوية للطاقة المستخدمة للطبخ في المسكن. • النسبة المئوية لعدد الأسر التي تستخدم منتجات الكتل الحيوية. • النسبة المئوية لعدد المساكن التي يوجد بها عزل حراري. • النسبة المئوية لعدد الأسر المهتمة بترشيد استهلاك الكهرباء في المسكن.
نشرة إحصاءات كفاءة الطاقة	نشرة سجلية تبرز أهم مؤشرات فعالية مبادرات كفاءة الطاقة في رفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة.	<ul style="list-style-type: none"> • كثافة استهلاك الطاقة. • الوفرة في الطاقة الأولية من مبادرات كفاءة الطاقة. • كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية في قطاع المباني. • كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية في القطاع السكني. • كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية في القطاع التجاري. • كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية في القطاع الحكومي.
نشرة الصيد البحري	نشرة سجلية سنوية تشمل مجموعة من البيانات المتعلقة بالمصائد البحرية في المملكة العربية السعودية.	<ul style="list-style-type: none"> • المصيد حسب الأنواع في البحر الأحمر والخليج العربي للمصائد التقليدية والصناعية. • عدد مراكب الصيد في البحر الأحمر والخليج العربي. • أعداد القوى العاملة في صيد الأسماك.
نشرة الإحصاءات الزراعية	نشرة سجلية سنوية يتم من خلالها توفير إحصاءات عن أهم المنتجات الزراعية ونسبة الاكتفاء الذاتي منها وبيانات عن الزراعة العضوية إضافة إلى حجم القروض الحكومية الممنوحة للنشاط الزراعي.	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات النباتية (التمور). • نسبة الاكتفاء لأهم المنتجات الحيوانية (منتجات الألبان). • إنتاج الزراعة العضوية للمحاصيل الزراعية.

اسم المنتج	وصف المنتج	أبرز المؤشرات والإحصائيات
نشرة الإنتاج الزراعي	نشرة مبنية على بيانات مسح زراعي للحيازات الزراعية يشمل مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات المرتبطة بالتعداد الزراعي لعام 2015م؛ وذلك نظرًا لأهمية النشاط الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، وتستفيد من هذه النشرة كافة الجهات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي في المملكة، إضافة إلى المنظمات الدولية.	<ul style="list-style-type: none"> المساحة المزروعة والمحصولات بما في ذلك الحبوب والأعلاف، وإجمالي كمية الإنتاج، والإنتاج المباع وقيمه. عدد ومساحة البيوت المحمية المزروعة بالخضروات، وإجمالي كمية الإنتاج، والإنتاج المباع وقيمه. إجمالي عدد الأشجار الدائمة بما فيها أشجار النخيل، وإجمالي كمية الإنتاج، والإنتاج المباع وقيمه. عدد حيوانات المزرعة حسب النوع على مستوى المناطق. إجمالي إنتاج خلايا النحل من العسل حسب نوع الخلايا.
نشرة المشاريع الزراعية المتخصصة	نشرة مبنية على بيانات الحصر الشامل للمشاريع الزراعية المتخصصة في الثروة الحيوانية بما فيها الأسماك والدواجن، مثل: مزارع الأبقار (منتجات الحليب وتسمين العجول)، والدجاج اللحم، والدجاج البياض، ومشاريع الفقاسات، إضافة إلى الاستزراع السمكي على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.	<ul style="list-style-type: none"> إجمالي كمية إنتاج الأبقار من الحليب، وكمية المباع منه في مزارع الأبقار المتخصصة. إجمالي عدد إنتاج بيض المائدة، وكمية المباع منه في مزارع الدجاج البياض المتخصصة. عدد وقيمة الصيغان المباعة في مشاريع الفقاسات. إجمالي كمية الإنتاج من الأسماك، وكمية المباع منه في مزارع الاستزراع السمكي. عدد الدجاج المنتج وكمية المباع منه في مزارع الدجاج اللحم المتخصصة.
إحصاءات المرور والمواصلات		
نشرة النقل الجوي	نشرة سجلية سنوية يتم من خلالها توفير إحصاءات ومؤشرات حديثة عن حركة الرحلات الجوية وحركة الركاب إضافة إلى حركة الشحن الجوي عبر مطارات المملكة العربية السعودية المحلية والدولية.	<ul style="list-style-type: none"> عدد الرحلات الداخلية. عدد الرحلات الدولية. عدد الركاب عبر الرحلات الداخلية. عدد الركاب عبر الرحلات الدولية. الشحن الجوي الداخلي والدولي.
نشرة النقل البحري	نشرة سجلية سنوية يتم من خلالها توفير إحصاءات عن حركة الركاب القادمين والمغادرين عبر الموانئ، ومعرفة حجم البضائع التي تم تفريغها وتحميلها، وحركة السفن القادمة والمغادرة عبر الموانئ السعودية.	<ul style="list-style-type: none"> البضائع المفرغة في الموانئ الصناعية والتجارية. عدد الركاب - المغادرين والقادمين. حركة الحاويات- الواردات والصادرات. حركة السفن في الموانئ. البضائع المناولة في الموانئ. الطاقة الاستيعابية للموانئ.
نشرة النقل البري	نشرة سجلية سنوية يتم من خلالها توفير إحصاءات ومؤشرات عن حركة الطرق والبضائع بالإضافة إلى مؤشرات السلامة المرورية عبر الطرق البرية.	<ul style="list-style-type: none"> عدد ركاب النقل العام. الشحن الداخلي عبر الطرق البرية. عدد الحوادث المرورية. عدد الوفيات من الحوادث المرورية. عدد الإصابات من الحوادث المرورية. عدد وثائق التأمين للمركبات. عدد المركبات في المملكة.

اسم المنتج	وصف المنتج	أبرز المؤشرات والإحصائيات
إحصاءات السياحة والحج والعمرة		
نشرة إحصاءات العمرة	نشرة سجلية تشمل مجموعة من البيانات توضح أعداد المعتمرين من داخل المملكة العربية السعودية من حيث الجنس والجنسية (سعودي غير سعودي) والمنطقة الإدارية ومدة الإقامة وعدد مرات العمرة، ومعتصري الخارج من حيث مدة الإقامة والجنس والفئات العمرية، والمنافذ، وطريقة القدوم، والمغادرة.	<ul style="list-style-type: none"> إجمالي المعتمرين وتوزيعهم حسب الجنس والجنسية (سعودي/ غير سعودي). توزيع المعتمرين من الداخل (السعوديون وغير السعوديين) من حيث الجنس، ومدة الإقامة، وعدد مرات العمرة حسب المناطق الإدارية والأشهر الهجرية. توزيع المعتمرين من الخارج حسب مدة الإقامة والجنس والفئات العمرية، والمنافذ، وطريقة القدوم، والمغادرة.
نشر إحصاءات الحج	نشرة سجلية تشمل أعداد الحجاج حسب الجنس والجنسية (سعودي غير سعودي).	<ul style="list-style-type: none"> إجمالي عدد الحجاج من الداخل حسب الجنس والجنسية. متوسط أيام الإقامة لحجاج الخارج داخل المملكة. المنافذ لقدم ومغادرة حجاج الخارج.
نشر إحصاءات المنشآت السياحية	نشرة مبنية على بيانات مسح المنشآت السياحية وتهدف إلى توفير بيانات جانب العرض السياحي والتي تُساعد في الوصول إلى مؤشرات لحساب مدى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وبيانات حول الأنشطة السياحية التي تساعد في الوصول إلى المؤشرات المساعدة في معرفة معدلات نمو كل نشاط سياحي، ومعرفة ما يستوعبه من حجم المشتغلين في جميع المناطق الإدارية للمملكة.	<ul style="list-style-type: none"> إجمالي عدد المنشآت في الأنشطة المميزة للسياحة. إجمالي عدد المشتغلين في الأنشطة المميزة للسياحة. إجمالي تعويضات المشتغلين في الأنشطة المميزة للسياحة والأسعار الأساسية. إجمالي الإيرادات التشغيلية في الأنشطة المميزة للسياحة والأسعار الأساسية. إجمالي النفقات التشغيلية في الأنشطة المميزة للسياحة بأسعار الشراء. المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

• أبرز أعمال الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد خلال عام 2023م:

حصلت المملكة العربية السعودية على تصنيف المرحلة الأولى من تجميع البيانات الخاصة بتطبيق نظام المحاسبة البيئية للاقتصادية (SEEA) بعد قيام الهيئة العامة للإحصاء باستيفاء النماذج المطلوبة، ويعد هذا الإنجاز علامة بارزة في برنامج تنفيذ المحاسبة البيئية للاقتصادية، ويغطي هذا النظام عدة حسابات منها: حساب المياه، والأراضي، والزراعة، والطاقة. تقود الهيئة العامة للإحصاء (GASTAT) البرنامج الذي تم إطلاقه في أوائل عام 2023م بالتعاون مع أكثر من أربعة عشر (14) جهة من أصحاب المصلحة في المملكة في القطاعين العام والخاص. وتلتزم المملكة العربية السعودية بتجميع حسابات نظام المحاسبة البيئية للاقتصادية للحسابات المستهدفة لدعم رؤية واستراتيجيات المملكة العربية السعودية لعام 2030، وتهدف الهيئة العامة للإحصاء إلى نشرها بحلول نهاية عام 2024م والتي من شأنها رفع تصنيف المملكة العربية السعودية للتصنيف الثاني (مرحلة التجميع والنشر) في نظام المحاسبة البيئية للاقتصادية التابع لمنظمة الأمم المتحدة.

قامت الهيئة بالعمل على تنفيذ مسح خط الأساس والذي يشمل وصف الوضع الراهن لخصائص سكان الأحياء محل الإزالة في محافظة جدة. كما يسلط الضوء على أبرز مؤشرات خط الأساس الاقتصادي والاجتماعي والتي تتضمن المؤشرات الديموغرافية، السكنية، الاجتماعية، الصحية، التعليمية، العملية، ومؤشرات الدخل، والإنفاق، والدعم. وقد تم تنفيذ المسح على مراحل متتابعة تمثلت في: المرحلة التحضيرية، ومرحلة تنفيذ المسح، وقد تزامنت مع مرحلة المتابعة والتحكم التي ركزت على ضمان ومراقبة جودة البيانات، وتمثلت المرحلة الثالثة في حساب مؤشرات خط الأساس الاقتصادي والاجتماعي لسكان الأحياء محل الإزالة في محافظة جدة.

طورت الهيئة خرائط تفاعلية لتعداد السعودية تعكس أبرز مؤشرات السكان والمساكن والأسر كجزء من المرحلة الأولى للتعداد، وقامت كذلك بتجهيز منتجات بيانات بمختلف الصيغ لتناسب مع حاجة الجهات ذات العلاقة مثل الجهات الحكومية، والشركات الخاصة، والجهات الأكاديمية، والأفراد. كما قامت

الإدارة العامة بتوفير بيانات التعداد بمستوى مكاني يصل إلى 100 متر مربع لأول مرة في تاريخ تعدادات السعودية، ويعد ذلك أحد أبرز مخرجات تعداد السعودية 2022. ويجري العمل على معالجة بيانات تعداد السعودية الخاصة بالتعليم وسوق العمل والتنوع والهجرة استعداداً لإطلاق المرحلة الثانية من نتائج (تعداد السعودية 2022). كما تم العمل على مشروع متعلق بدراسة تصنيف المناطق الحضرية بناءً على بيانات التعداد الشبكية حسب منهجية الأمم المتحدة لدراسة درجة التحضر في الدول، وتم الانتهاء من المشروع والخروج بتصانيف مختلفة لدرجة تحضر التجمعات السكانية في المملكة.

المساهمة في توفير مؤشرات برامج رؤية السعودية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإضافة إلى مؤشرات الميز التنافسية ومؤشرات المرصد الحضري الوطني التي تحتضنها الإدارة العامة، وحساب بعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مستوى مناطق المملكة الإدارية، ومحافظةها، ومدنها لأول مرة.

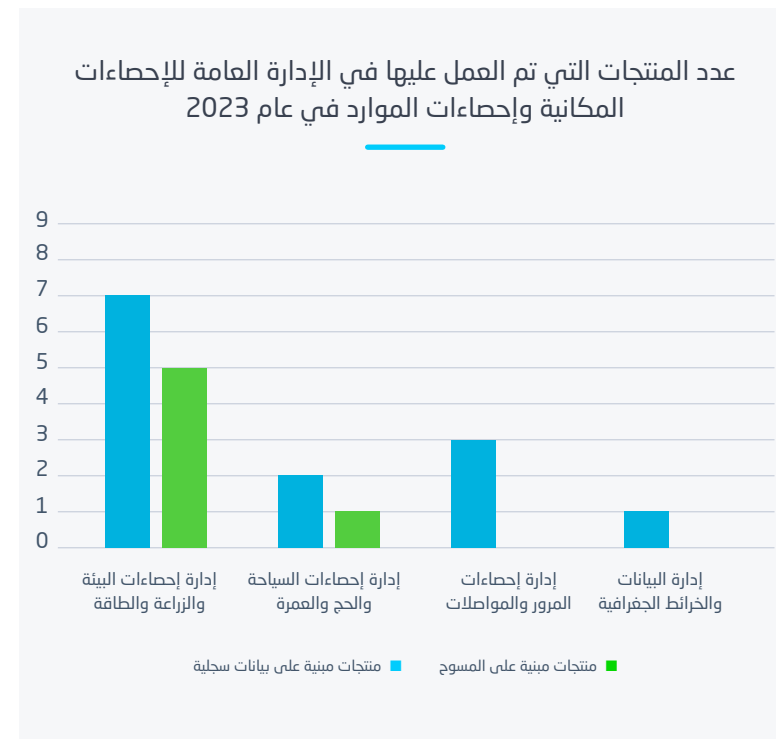


بناء نموذج أتمتة للمؤشرات التي تم حسابها في الإدارة العامة لزيادة فاعلية حساب المؤشر في حال تغيرت المدخلات وتوفر بيانات أكثر دقة.

تطوير المنهجية العلمية لتنفيذ حسابات الأراضي المبنية على الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية للاقتصادية على مستوى محافظات المملكة العربية السعودية.

إعداد واختبار دقة بعض النماذج الإحصائية لتقدير السكان على مستوى الأحياء بناءً على مدخلات مختلفة.

قامت الإدارة العامة للإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد بنشر 18 منتجاً إحصائياً، مبني على السجلات الإدارية والمسوح، وتحتوي هذه المنتجات على مجموعة من المعلومات المتعلقة بالسياحة والحج والعمرة، والبيئة، والطاقة، والزراعة، والمرور والمواصلات.



غطت المنتجات الإحصائية في الإدارة العامة للإحصاءات المكانية والموارد الكثير من البيانات الإحصائية المرتبطة ب: العمرة والحج، والسياحة، والمياه، والنفايات، والغطاء النباتي، والتنوع البيولوجي، والأرصاء، والطاقة الكهربائية، والإنتاج الزراعي، والمتجددة، والصيد البحري، والزراعة العضوية، والإنتاج الزراعي، إضافة إلى النقل الجوي، والبحري، والبري.

تحديث بيانات المسميات والتجمعات السكانية، ويشمل ذلك المناطق والمحافظات والمراكز والمدن والقرى والهجر، والعنوان الوطني بشكل رقمي يعكس حدوداً تمكن الهيئة من دعم الأعمال الإحصائية من تعدادات ومسوحات، وبناء الأطر وفق الإجراءات الرسمية الواردة من وزارة الداخلية.

مراجعة توزيع العينات مكانياً والتأكد من تمثيل العينة للمجتمع مكانياً حسب اشتراطات الإدارات الإحصائية بالشراكة مع إدارة المنهجيات وتقنية المعلومات.

بناء الأطر الإحصائية لتعدادات الهيئة، ويشمل ذلك التعداد الاقتصادي الشامل للعام 2023 و2024، وتوزيع القوى العاملة في الميدان على مناطق العد بالهيكل الميداني المعتمد لدى الهيئة، ويشتمل على الباحثين والمراقبين والمفتشين، بما يضمن كفاءة عالية في أعمال الحصر الميداني.

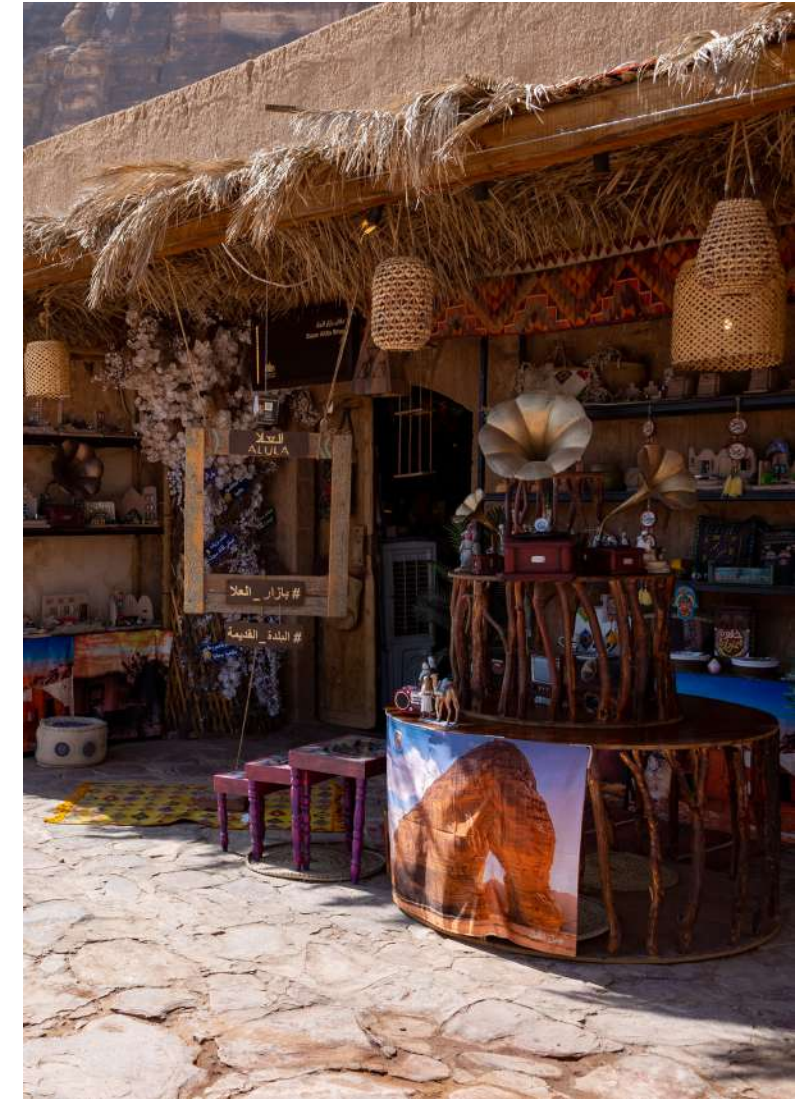
المشاركة في عضوية اللجنة العربية لخبراء الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية المكانية، وكذلك لجنة إطلاق مركز البيانات الجيومكانية، إضافة إلى المرصد الحضري الوطني.

المشاركة والمتابعة في تطوير الإطار للحساب الفرعي للنقل مع منظومة النقل والمواءمة مع الإدارات ذات العلاقة في الهيئة.

تم اختبار تطوير جداول الحساب الفرعي للسياحة من خلال جداول العرض والاستخدام وبيانات مسوح الطلب السياحي، وتم تقدير نسبة المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

تم إنجاز ما نسبته 83% من أعمال مبادرة تهدف إلى تجويد إحصاءات قطاع الحج والعمرة والزيارة وقيادة لجنة توجيهية لضمان تحقيق مستهدفات هذه المبادرة.

المشاركة في فريق تقييم الهيئة للتميز المؤسسي الأوروبي.



- الإعداد والتجهيز لنشرة إحصاءات العمرة الربعية وطلب البيانات من الجهات ذات العلاقة.
- العمل على نشرات الطلب السياحي لعام 2022م (النشرات التجريبية).
- مراجعة مسودة دليل قياس الاستدامة السياحية المعد من قبل منظمة السياحة العالمية، وإبداء المرئيات عليها.
- المشاركة ضمن خط الأساس للقائمة الموحدة لمؤشرات الاستدامة السياحية في دول مجلس التعاون بناء على توصيات الاجتماع الخامس لفريق عمل إحصاءات السياحة.
- العمل على إعداد الدليل الإحصائي لخدمة ضيوف الرحمن والتجهيز والإعداد للمسوح ضمن مبادرة خدمة ضيوف الرحمن الخاصة بالقطاع.
- العمل على تحسين جودة المنتجات والبحث عن مصادر بيانات جديدة من شأنها أن تساعد صناع القرار وكذلك المنظمات، كما تم تنفيذ مشروع استشارات تطوير إحصاءات السياحة مع الخبراء الدوليين.
- تفعيل أدوات ومخرجات الجودة على مستوى الإدارة العامة للإحصاءات المكانية والموارد، وتسهيل تطبيق الاستبانة التجريبية لقائمة التحقق الذاتي لجودة المنتجات الإحصائية لمنتجين اثنين من منتجات الإدارة العامة، وإجراء الدراسة التجريبية لقياس الامتثال لإطار الجودة الإحصائية لمنتج واحد من منتجات الإدارة العامة.
- تعزيز تصميم وأدوات واختبار مسوح الإدارة العامة بالتعاون مع بعض الإدارات والخبراء.

○ رابعًا: المسارات المُمكنة:

01. أعمال جودة المنتجات والبيانات الإحصائية:

تحرص الهيئة العامة للإحصاء على جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها؛ ولضمان مستوى التميز المطلوب أنشأت الهيئة إدارة الجودة لوضع وتحديد معايير ومؤشرات وأطر ضمان الجودة الإحصائية، ويشمل ذلك العمليات والمخرجات الإحصائية، ورصد التزام البيانات والتقارير والمنتجات الإحصائية بمتطلبات ومعايير الجودة العالمية. ومن أهم أعمال إدارة الجودة خلال عام 2023م ما يأتي:

أ. إصدار تقارير البيانات الوصفية للمنتجات الإحصائية:

قامت الهيئة العامة للإحصاء من خلال إدارة الجودة بإعداد وتوثيق البيانات الوصفية لمنتجاتها الإحصائية، وذلك بإضافة وصف للأجزاء الرئيسة الثلاث للمنتجات الإحصائية وهي (البيانات الوصفية للمفاهيم، والبيانات الوصفية المنهجية، والبيانات الوصفية للجودة) والتي بُنيت على أفضل التوصيات والممارسات الدولية، للحرص على الخروج بتقرير يلبي رغبات المستخدمين والمستخدمين الخارجيين، وقد تم خلال عام 2023م إعداد وتوثيق أكثر من 27 تقريرًا للبيانات الوصفية - تم نشرها - للمنتجات والأعمال الإحصائية التي تنفذها الهيئة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الإحصاءات الاقتصادية	الإحصاءات الاجتماعية	الإحصاءات المكانية والموارد
<ul style="list-style-type: none"> • الرقم القياسي لأسعار المستهلك. • مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد. • الرقم القياسي لأسعار الجملة. • الرقم القياسي لأسعار العقارات. • المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. • التجارة الدولية. • متوسطات الأسعار. • مسح البحث والتطوير. 	<ul style="list-style-type: none"> • إحصاءات الحالة الصحية. • إحصاءات الرعاية الصحية. • إحصاءات المحددات الصحية. • مسح الثقافة والترفيه الأسري. • إحصاءات صحة المرأة والرعاية الإنجابية. • إحصاءات تنمية الطفولة المبكرة ورفاهية الطفل. 	<ul style="list-style-type: none"> • مسح إحصاءات الطاقة المنزلي. • مسح إحصاءات البيئة المنزلي. • نشرة حركة النقل الجوي. • نشرة حركة النقل البحري. • نشرة المنشآت السياحية. • نشرة إحصاءات الحج. • نشرة إحصاءات العمرة. • نشرة الإحصاءات الزراعية. • نشرة الإنتاج الزراعي. • نشرة الصيد البحري. • نشرة النقل البري. • نشرة المشاريع الزراعية المتخصصة. • نشرة الإحصاءات البيئية.

ب. إطار ضمان الجودة الإحصائية:

يستعرض إطار ضمان الجودة الإحصائية للهيئة العامة للإحصاء المعايير المبنية على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وأفضل الممارسات في العمل الإحصائي الوطني، وخلال عام 2023 تم إنشاء وثيقة إطار ضمان الجودة الإحصائية، وتشمل معايير ومفهوم الجودة الإحصائية وتصميم أداة تقييم التدرج في التطبيق بعد الاعتماد، ويتكون إطار ضمان الجودة الإحصائية من مستويين أساسيين يندرج تحتها 9 مبادئ و41 معيار امتثال، كما يلي:

المستوى الأول: العمليات الإحصائية	المستوى الثاني: المنتجات الإحصائية
<ul style="list-style-type: none"> • منهجيات وإجراءات سليمة. • إجراءات إحصائية مناسبة. • تخفيف العبء على المستجيبين. • ضبط التكاليف. 	<ul style="list-style-type: none"> • الملاءمة. • الدقة والمصداقية. • الانتظام والدقة في المواعيد. • الاتساق والقابلية للمقارنة. • الوصول إلى المعلومات الإحصائية بسهولة ووضوح.

ج. أداة قياس الامتثال لإطار ضمان الجودة الإحصائية:

هي آلية فعّالة لتنفيذ إطار ضمان الجودة الإحصائية في الهيئة، وتمكّن هذه الأداة من تتبّع تنفيذ المبادئ الإحصائية الأساسية بصفة دورية، ويتم تحديد مدى التقدم في تنفيذ المبادئ الأساسية لإطار ضمان الجودة الإحصائية من خلال قياس التطورات التي تُحدّث، ويهدف هذا النهج إلى تحسين الكفاءة العامة للعمليات، وضمان استمرارية التحسين المستمر في مجال الجودة الإحصائية. وقد تم عمل دراسة تجريبية لقياس الامتثال لإطار ضمان الجودة الإحصائية على مسح إحصاءات البيئة المنزلي.

د. مفهوم الجودة الإحصائية:

تركز الجودة الإحصائية على مفهوم «ملاءمة البيانات للاستخدام» وذلك من خلال إعداد البيانات الإحصائية بشكل وثيق الصلة بالأهداف المحددة واحتياجات المستخدمين، وذلك باستخدام منهج معياري واضح الإطار، ضمن إجراءات علمية وعملية واضحة ومحددة بدورية منتظمة؛ للتأكد من موثوقيتها وواقعيتها وقابليتها للمقارنة ومراعاة الكفاءة، وإتاحة البيانات للجميع بنفس الدرجة، وضمن التوقيت المناسب، وبأسلوب يسهل استخدامها والوصول إليها بمرونة عالية، واتباع الأدلة والمعايير الخاصة بقياس وتقييم وتوثيق الجودة الإحصائية. ووفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها قامت الهيئة بتحديد أبعاد الجودة الإحصائية الستة التالية:

- الملاءمة.
- الدقة والموثوقية.
- الالتزام بالوقت ودقة المواعيد.
- إمكانية الوصول والوضوح.
- قابلية المقارنة.
- الاتساق.

هـ. ضمان جودة البيانات السجّلية:

انطلاقاً من تعدد استخدامات البيانات الإدارية في إعداد الإحصاءات الرسمية، وأهمية مدى دقة هذه البيانات وتوافقها مع المعايير الإحصائية الدولية؛ ووفقاً لذلك تأتي ضرورة وجود دليل مرجعي يركز على مجموعة من الضوابط وإجراءات

الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية وتقييمها بشكل منتظم، وتبعاً لذلك قامت إدارة الجودة بتطوير وبناء دليل ضمان الجودة الإحصائية في السجلات الإدارية من خلال مجموعة من المبادئ والمعايير والإجراءات التي ترفع دقة البيانات السجّلية بهدف رفع جودة المخرجات الإحصائية، وأيضاً توفير أساليب لقياس جودة العمليات والمخرجات الإحصائية سواءً كانت البيانات الإدارية جزءاً منها أو مكوناً أساسياً.

و. التقييم الذاتي لجودة المنتجات الإحصائية:

يتم تقييم جودة المسوح الإحصائية في الهيئة العامة للإحصاء من خلال قائمة التقييم الذاتي لجودة المنتجات الإحصائية، وهي أسلوب قياس وأداة تقييم تم تصميمها لدعم مدراء المسوح في تقييم جودة الإحصاءات، والأخذ بالتدابير اللازمة للتحسين والتطوير، ويشتمل استبانة التقييم الذاتي على عدة معايير تقيس جودة المنتجات الإحصائية، ومن أهداف قائمة التقييم الذاتي لجودة المنتجات الإحصائية ما يأتي:

- تقييم مستوى الجودة الإجمالية للمنتجات الإحصائية.
- إجراء تقييم أساسي لمخاطر مشاكل الجودة المحتملة.
- توفير إرشادات من شأنها المساعدة في دراسة تدابير التحسين والتطوير.
- توفير وسيلة لإجراء مقارنات بسيطة لمستوى الجودة بمرور الوقت وعبر المجالات.
- توفير الدعم لتخصيص الموارد داخل المكاتب الإحصائية.
- المساعدة في تدريب الموظفين الجدد في مجال العمل الإحصائي.

وبالإضافة إلى ما تقدم تستخدم قائمة التقييم الذاتي لتوثيق المعلومات حول كيفية إجراء تقييم الجودة في الهيئة العامة للإحصاء، وكذلك أتمتة العمل الإحصائي. وقد تم تقييم 6 منتجات إحصائية تغطي جميع المجالات (الإحصاءات الاجتماعية، والاقتصادية، والإحصاءات المكانية والموارد). وهذه المنتجات هي:

1. إحصاءات سوق العمل.
2. إحصاءات مسح المنشآت السياحية.
3. إحصاءات مسح الأعمال الهيكلية.
4. الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
5. إحصاءات النقل البحري.
6. إحصاءات الحسابات القومية السنوية.

ز. مراجعات الجودة:

تتم مراجعات الجودة من خلال تطبيق قواعد وأبعاد ومعايير الجودة الإحصائية على مجموعات البيانات الداخلية باستخدام أدوات تحليلية معينة على شكل تقارير توضح تصنيف مراجعات الجودة.

ح. فحص جودة البيانات الإحصائية:

يتم بالاستناد إلى مجموعة من المعايير والممارسات المعتمدة لفحص جودة مجموعات البيانات التي تتم من خلال استقبال طلبات فحص جودة البيانات، وقد تم تطوير أدوات تحليلية للتأكد من جودة البيانات واستخلاصها في تقارير تفاعلية، وخلال عام 2023م تم معالجة 15 طلباً لفحص جودة البيانات.

ط. آلية طلب ومشاركة البيانات:

طورت إدارة الجودة بالتعاون مع إدارة الحوكمة آلية تنظم أدوار ومسؤوليات الإدارات ذات العلاقة لطلب البيانات من الجهات الخارجية بما يتوافق مع الاحتياجات واللوائح والسياسات الداخلية المعتمدة في الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوكمة البيانات بالهيئة العامة للإحصاء، حيث تضمنت عدة بنود وذلك للتأكد من جودتها، وتم مراجعة أكثر من 60 طلباً.

ي. مبادرات ومشاريع إدارة الجودة:**1. تنفيذ إستراتيجية الهيئة المتعلقة بتحسين جودة بيانات المنتجات الإحصائية:**

العمل مستمر على تنفيذ مهام إستراتيجية الهيئة التفصيلية، ونسبة التقدم فيها تقارب (48%) من إجمالي المبادرة، وتم الانتهاء من المعلم الأول (مرحلة تقييم الوضع الراهن) ويستهدف إتمام المبادرة قبل حلول نهاية عام 2024م، والمُخرج عبارة عن تقرير تقييم استيفاء المنتجات الإحصائية لأبعاد الجودة، وكذلك قائمة أولية بالمنتجات التي تنطبق عليها أبعاد الجودة.

**2. الاستعانة بمنظمات دولية لإنجاز المهام والدارسات التجريبية لبناء المعايير:**

- **البنك الدولي:** تم التعاون مع البنك الدولي منذ بداية عام 2022م حتى منتصف 2023م في مشروع (تطوير منتجات الجودة) الذي يهدف إلى تجويد المسوح والمنتجات الإحصائية بما يتناسب مع الممارسات العالمية الإحصائية، حيث تم تطوير عدة مواضيع رئيسية كالتالي:
- إطار ضمان الجودة: هو إطار تنظيمي يستند إلى مجموعة من المبادئ التي تغطي البيئة المؤسسية والعمليات الإحصائية والمخرجات الإحصائية.
- قائمة التقييم الذاتي لجودة المنتجات الإحصائية: تم العمل على تطوير المنتج بعمل دراسة تجريبية لعدد (3) منتجات إحصائية تغطي المجالات الإحصائية الرئيسية؛ هي: الإحصاءات المكانية والموارد الطبيعية، والإحصاءات الاجتماعية، والإحصاءات الاقتصادية.
- مؤشرات الجودة: تم تطوير مؤشرات تغطي جودة البيانات والجودة الإحصائية للمنتجات حيث تم جمع أكثر من (14) مؤشراً، وذلك بهدف قياس مستوى الجودة للمدخلات والمخرجات الإحصائية.
- نظام البيانات الوصفية: تم العمل على تطوير نظام لتقارير البيانات الوصفية للمنتجات الإحصائية، بهدف رفع كفاءة العمل وتحسين الإنتاجية، وذلك عن طريق إدارة وحوكمة أدوار المستخدمين.

02. مركز البيانات الدقيقة:

تولي الهيئة العامة للإحصاء اهتماماً بالغاً لتحقيق الفائدة المجتمعية من المنتجات الإحصائية التي تصدرها، ويتجلى ذلك في حرصها على إتاحة البيانات ونشر وتسهيل الوصول إليها عبر تصاميم ومزايا تلبي حاجات المستخدمين؛ ونظراً لأن مجال علوم البيانات يشهد باستمرار تطوراً تقنياً متسارعاً وغير مسبوق فقد أنشأت (مركز البيانات الدقيقة) للاستفادة من هذه التقنيات الحديثة لتشجيع المجتمع العلمي على تطوير أدوات نافعة وذات جودة عالية لتعزيز الاستفادة من البيانات التي تملكها الهيئة من خلال إعادة استخدام بيانات المسوح للأغراض العلمية والبحثية الصرفة، ومن أبرز أعمال مركز البيانات الدقيقة:

• تطوير منهجيات الإفصاح الإحصائي:

قام مركز البيانات الدقيقة بالشراكة مع عدة خبراء في مجال خصوصية البيانات بتطوير منهجيات للإفصاح الإحصائي، ودراسة المعايير العالمية المعمول بها في مكاتب البيانات الدولية الرائدة في هذا المجال، وتم تطوير هذه المنهجيات بهدف حماية خصوصية المستجيبين، وبالإضافة لهذا فقد تم تطبيق طرق إحصائية لضبط وقياس محتوى البيانات بعد تطبيق منهجيات الإفصاح الإحصائي للتأكد من مستوى الحماية بما لا يتنافى مع هدف البحث المراد تنفيذه.

03. أعمال المنهجيات:

تحرص الهيئة العامة للإحصاء من خلال إدارة المنهجيات على مواكبة أحدث الاتجاهات والممارسات في المنهجيات الإحصائية الدولية والإقليمية، وتحديد الفجوات والقضايا المتعلقة بتقنيات تصميم وسحب العينات، والتنسيق مع الإدارات ذات الصلة للمواءمة والاتفاق على التغييرات والتحسينات المطبقة على المنهجيات والمعايير الإحصائية الشاملة.

• أبرز أعمال إدارة المنهجيات خلال عام 2023م:

عملت إدارة المنهجيات خلال عام 2023م على عدد من المشاريع والمنتجات، تنوعت ما بين منتجات إحصائية تم إعداد أو تحديث

منهجياتها بلغت (39) منتجاً، ومنتجات أخرى تم تصميم العينة لها بلغت (32) منتجاً، بالإضافة إلى حساب الأوزان لـ (22) منتجاً من المنتجات، ودراسة إطار ونتائج العينة لـ (17) منتجاً. كما قامت إدارة المنهجيات بالإعداد والتجهيز لتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة للأعمال الإحصائية التي نفذتها الهيئة خلال عام 2023 والتي بلغت (51) برنامجاً تدريبياً لـ (39) مسحاً بالإضافة إلى تنفيذ التقييم الآلي للمرشحين لعدد (46) مسحاً نُفذت بدورية شهرية.

• المنتجات:

منهجيات المنتجات الإحصائية المنفذة خلال عام 2023م: حيث سعت الهيئة من خلال إدارة المنهجيات إلى إعداد وتحديث منهجيات المنتجات الإحصائية للهيئة بما يعكس الواقع ويحقق الشفافية بتوثيق البيانات الوصفية المضمنة والتي تُبنى على أساس أفضل التوصيات والممارسات الدولية، والحرص على الخروج بمنهجيات واضحة ومفهومة تلبي رغبات المستفيدين. وقد تم إعداد ومراجعة وتدقيق المنهجيات والبيانات الوصفية لعدد 39 منتجاً إحصائياً أنتجتها الهيئة خلال عام 2023م، وهي:

• المنهجية والبيانات الوصفية للمسوح الاقتصادية (المنشآت)، وشملت:

1. نشرة تقنية المعلومات للمنشآت.
2. مسح الإنتاج الزراعي.
3. المسح الاقتصادي الرقمي.

• المنهجية والبيانات الوصفية للمسوح الأسرية، وشملت:

1. مسح العنف ضد الطفل.
2. مسح البيئة المنزلي.
3. مسح الطاقة المنزلي.
4. مسح صحة ورفاهية الطفل.
5. مسح صحة المرأة والرعاية الإنجابية.
6. المسح الصحي الوطني.
7. إحصاءات الحالة الصحية.
8. إحصاءات الرعاية الصحية.
9. نشرة المحددات الصحية.

10. مسح تنمية الطفولة المبكرة ورفاهية الطفل.
11. مسح الإعاقة.
12. مسح الثقافة والترفيه الأسري.
13. إحصاءات الصحة والسلامة في العمل.

• المنهجية والبيانات الوصفية لمنتجات إحصائية تعتمد على مصادر إدارية (بيانات سجلية)، وشملت:

1. إحصاءات الحسابات القومية السنوية.
2. جداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات.
3. التقديرات السريعة للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.
4. الناتج المحلي الإجمالي والحسابات القومية الربعية.
5. إحصاءات النقل البحري.
6. نشرة تقنية المعلومات للمنشآت.
7. إحصاءات الحج.
8. إحصاءات العمرة.
9. إحصاءات التجارة الدولية.
10. إحصاءات الصيد البحري.
11. الإحصاءات الزراعية.
12. إحصاءات السياحة الوافدة.
13. إحصاءات النقل البري.
14. إحصاءات السياحة المغادرة.
15. الإحصاءات البيئية.
16. إحصاءات الطاقة المتجددة.
17. إحصاءات السياحة المحلية.
18. إحصاءات البترول والغاز.

• المنهجية والبيانات الوصفية لأعمال إحصائية اعتمدت في مصادرها على إحصاءات من واقع المسوح والسجلات الإدارية معاً، وشملت:

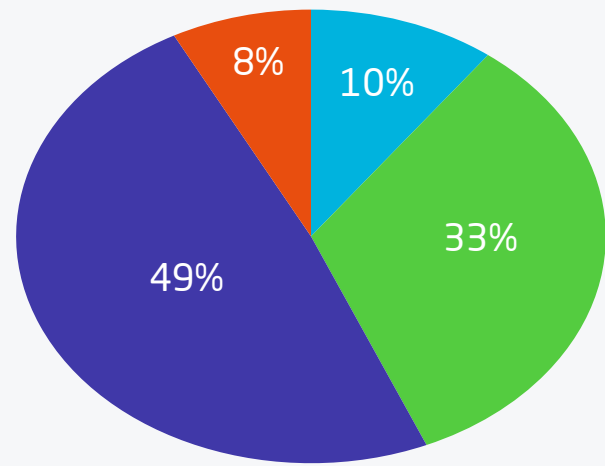
1. إحصاءات سوق العمل.
2. مسح الأعمال الهيكلية.
3. إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
4. إحصاءات المنشآت السياحية.



ويوضح الجدول والرسم البياني التاليان عدد ونسب المنهجيات التي تم إعدادها أو تحديثها بحسب نوع المنهجية:

نوع المنهجية			
المسوح الاقتصادية (المنشآت)	المسوح الأسرية	منتجات إحصائية تعتمد على مصادر إدارية (البيانات السجلية)	أعمال إحصائية اعتمدت في مصادرها على إحصاءات من واقع المسوح والسجلات الإدارية معاً
4	13	18	4
39			

أنواع المنهجيات الإحصائية للمنهجيات التي تم تطويرها خلال عام 2023م



- منهجيات المسوح الاقتصادية (المنشآت)
- منهجيات المسوح الأسرية
- منهجيات لمنتجات إحصائية تعتمد على مصادر إدارية (سجلات)
- منهجيات لأعمال إحصائية اعتمدت في مصادرها على إحصاءات من واقع المسوح الهاتفية والسجلات الإدارية معاً

• مشاريع المنهجيات خلال عام 2023م:

أ. تصميم عينات المنتجات الإحصائية:

تستخدم المسوح بالعينة لتغطية الاحتياجات المختلفة من البيانات التفصيلية في مختلف المجالات مثل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهمت الإدارة بالتعاون مع الإدارات الإحصائية في تنفيذ تصميم وسحب عينات لـ (32) مسحًا، بالإضافة إلى حساب الأوزان للوصول إلى قيم المَعْلَمَات الإحصائية المقَدَّرَة للمجتمع باستخدام نتائج المسح بالعينة لعدد من المسوح، وكذلك دراسة أطر ونتائج العينة كما هي موضحة بالجدول أدناه:

نوع المسح	المسوح الداخلية (الخاصة بالهيئة)			المسوح الخارجية (الخاصة بجهات أخرى)
	تصميم وسحب عينة	حساب الأوزان	دراسة إطار ونتائج العينة	تصميم وسحب عينة
المسوح الاقتصادية	15	5	10	-
المسوح الأسرية	14	17	7	3
المجموع	29	22	17	3
	71			

ب. التدريب:

• أولًا: المسوح الربعية:

قام فريق العمل بإدارة المنهجيات بالإعداد والتجهيز لتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة للأعمال الإحصائية التي نفذتها الهيئة خلال عام 2023م من خلال القيام بعدد من الإجراءات، ومنها:

1. إعداد جداول البرامج التدريبية للأعمال الإحصائية لفئات الإشراف.
2. التحقق من توفير وتجهيز ومراجعة كافة المواد التدريبية اللازمة للبرامج التدريبية، وهي المواد العلمية التي يقوم بإعدادها مختلف الإدارات ذات العلاقة بمحتوى مواد العرض.
3. إعداد التقييم الآلي للمشاركين في الأعمال الإحصائية الهاتفية والميدانية في كافة مناطق المملكة.
4. إعداد ملف فني متكامل عن البرنامج التدريبي.

حيث تم خلال عام 2023م تنفيذ (51) برنامجًا تدريبيًا لتأهيل المرشحين للمشاركة في تنفيذ الأعمال الإحصائية الهاتفية والميدانية شملت تقييمهم آليًا، وذلك لعدد (39) مسحًا موضحة في الجدول التالي:

نوع المسح	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
المسوح الاقتصادية	4	8	7	6
المسوح الأسرية	5	5	4	0
المجموع	9	13	11	6
إجمالي عدد المسوح	39			

• ثانيًا: المسوح الشهرية:

كما قام فريق العمل بإعداد التقييم الآلي للمشاركين في الأعمال الإحصائية الهاتفية والتي تنفذ بدورية شهرية على مستوى مناطق المملكة موضحة في الجدول التالي:

نوع المسح	التقييم الآلي
المسوح الاقتصادية	34
المسوح الأسرية	12
المجموع	46

ج. النسخة الوطنية للنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (GSBPM):

قامت إدارة المنهجيات خلال عام 2023م بإصدار نسخة منقحة للنسخة الوطنية للنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية التي أصدرتها الإدارة في عام 2021م كنسخة وطنية وتطويرية لدليل إجراءات الأعمال الإحصائية الذي أصدرته الهيئة العامة للإحصاء في أواخر عام 2016م، حيث أعدت الهيئة هذه النسخة لتكون بمثابة نسخة وطنية متجانسة إلى حد كبير مع النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية في نسخته رقم (5.1) الصادر من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) في يناير من عام 2019م.

ويهدف هذا النموذج إلى تحسين العمليات الإحصائية المستخدمة في إنتاج الأعمال الإحصائية وتوحيدها في الهيئة، وفي القطاع الإحصائي، كما يساعد على تكامل العمل الدولي بشأن البيانات الوصفية الإحصائية، مع العمل المتعلق بجودة البيانات من خلال توفير إطار عمل مشترك، ومصطلحات مشتركة لوصف عمليات العمل الإحصائي، وتوفير حوكمة عمل للمهام والأعمال الإحصائية.



كما سيساعد هذا النموذج في قياس التكاليف التشغيلية للعمليات الإحصائية من خلال حساب تكاليف أجزاء مختلفة من العمليات، وتحديد أنشطة التحديث، وتحسين كفاءة أجزاء العملية الأكثر تكلفة. ومن المتوقع إصدار نسخ تطويرية لهذه النسخة الوطنية في السنوات القادمة بما يضمن الاتساق مع التحديثات والنماذج الجديدة للفريق المعني بتحديث الإحصاءات الرسمية (HL-G-MOS).

04. أعمال التصانيف:

أ. التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية ومخرجاته:

قامت الهيئة بالخطوات التالية للتوعية والتعريف والتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية حتى نهاية عام 2023م:

1. إعداد حوكمة للإضافة والتعديل على التصنيف:

تم إعداد دليل الإجراءات والسياسات لإضافة وتعديل الأنشطة الاقتصادية الوطنية واعتمادها وتبليغ الوزارات والجهات الحكومية بها بخطابات رسمية؛ وذلك بغرض تحقيق أفضل المعايير المهنية والشفافية من خلال المتابعة والمحافظة على الامتثال الكامل للأنظمة والقواعد، ولوائح حوكمة التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية، وتعزيز الثقة في شراكات الهيئة مع الجهات الحكومية، وضمان تطبيق أمثل للتصنيف، ورفع جودته، كما قامت الهيئة بمراجعة الدليل واعتماد الإصدار الثاني منه خلال عام 2022م، وإضافة خدمات جديدة وتحديث مسؤوليات الجهات.

2. إنشاء بوابة إلكترونية على منصة موقع الهيئة:

تم فتح خدمة إلكترونية للتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية على موقع الهيئة لاستقبال الطلبات الواردة من الجهات الحكومية تطبيقًا لدليل السياسات والإجراءات المعتمد. كما قامت الهيئة بعمل الآتي لتفعيل التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية:

• إنشاء محرك بحث:

لكي يتمكن عملاء الهيئة والجهات المختلفة من الاطلاع على التصنيف بشكل مباشر تم توفير محرك بحث على الموقع الرسمي للهيئة يتم تحديثه بناءً على ما يتم تعديله أو إضافته على التصنيف بشكل إلكتروني.

• تم تنفيذ (3030) إجراء على التصنيف وفقاً للتالي:

- أ. بلغ إجمالي عدد الإضافات (802) نشاطا على التصنيف بزيادة قدرها (27%) منذ بداية تطبيق التصنيف في الجهات الحكومية، حيث كان عدد الأنشطة آنذاك في منتصف في عام 2017م (2923) نشاطا.
- ب. بلغ إجمالي عدد التعديلات على مسميات الأنشطة الاقتصادية في التصنيف (526) تعديلاً حتى نهاية عام 2023م، وبما نسبته (18%) من بداية تطبيق التصنيف.
- ت. تم إخفاء عدد (943) نشاطا بناءً على طلبات الجهات ذات العلاقة بالتنسيق مع المركز الوطني للتنافسية، والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.
- ث. تم نقل ملكية عدد (376) نشاطا بناءً على طلبات الجهات ذات العلاقة بالتنسيق مع المركز الوطني للتنافسية، والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.

- بلغ عدد الأنشطة المستخدمة في السجلات الإدارية (السجل التجاري، ورخصة بلدي ... إلخ) حتى نهاية عام 2023م (2782) نشاطا.
- بلغ معدل متوسط طلبات الجهات الحكومية واستفسارات العملاء 26 طلباً شهرياً.
- خلال عام 2023م استقبلت الهيئة ممثلة في إدارة التصانيف أكثر من (394) استفساراً من المستثمرين بشأن التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية.
- بلغ عدد الجهات الحكومية ذات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية (جهة مشرفة، وجهة مرخصة، وجهة ذات علاقة) 90 جهة.
- بلغ عدد الطلبات الإلكترونية بقناة التكامل الحكومية ومنصة الهيئة (523) طلباً فعلياً منذ بداية تطبيق الحوكمة المعتمدة بتاريخ 1442/6/1هـ.
- العمل على تنفيذ طلبات الإضافة والتعديل عبر قناة التكامل الحكومية (GSB) ومنصة الهيئة، والإجابة على الاستفسارات عن التصنيف من خلال البريد الموحد للتصنيف والخطابات الرسمية.

ب. التصنيف السعودي الموحد للمهن المعتمد على التصنيف الدولي (ISCO_08):

هو تصنيف سعودي موحد للمهن يعتمد في مكوناته على التصنيف المعياري الدولي للمهن (ISCO_08) يُصنف الأشخاص وفقاً لعلاقتهم الفعلية والمحتملة مع الوظائف، وتصنف الوظائف حسب الأعمال المنجزة أو التي سيتم إنجازها، وينقسم التصنيف إلى مجموعات رئيسة وفرعية حسب مستوى المهارات والتخصص المطلوب لتنفيذ الأعمال والمهام المتعلقة بالمهنة، مع وجود مجموعات رئيسة منفصلة لكبار المسؤولين والمدراء، وقد قامت اللجنة الفنية الدائمة للتصنيف المُشكّلة في الهيئة بالخطوات التالية في طور المهام المناطة بها خلال عام 2023م:

1. عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام 2023م للاطلاع على سير العمل، وتحديث التصنيف بناءً على ما يرد من الوزارات والأجهزة الحكومية من طلبات إضافة، أو حذف، أو تعديل على التصنيف، والتعاون والتنسيق مع الجهات في شأن عملية تطبيق التصنيف في المجال التقني والفني.
2. تم اعتماد (9) قرارات للجنة متضمنة عدداً من الإضافات والتعديلات على التصنيف.
3. بلغ عدد منسقي الجهات مستخدمي المنصة الإلكترونية (67) منسق جهة.
4. تم تلقي عدد (54) طلباً من (47) جهة حكومية لمواءمة وظائفها مع المهن المضمنة في التصنيف والإضافة والتعديل على التصنيف، حيث تضمنت هذه الطلبات (مواءمة ما يقارب ثلاثة آلاف وظيفة في التصنيف الموحد).
5. بلغ إجمالي عدد الإضافات والتعديلات على التصنيف؛ إضافة (4) مهن، وتعديل (8) مهن.
6. قامت الهيئة بمواءمة التصنيف السعودي الموحد للمهن مع التصنيف الدولي للمهن (ISCO-08) لقياس مدى تطابق التصنيف مع المعايير الدولية، وتقييم مدى إمكانية عمل المقارنات الدولية للبيانات.

ج. التصنيف السعودي للمستويات والتخصصات التعليمية المعتمد على التصنيف الدولي (ISCED 11, 13):

تم تطبيق التصنيف السعودي للمستويات والتخصصات التعليمية في المسوح الأسرية التي نفذتها الهيئة خلال عام 2023م،

والهيئة عضو في اللجنة الفنية الدائمة للتصنيف المسكنة في وزارة التعليم.

د. إعداد مسودة التصنيف السعودي للمؤسسات غير الهادفة للربح:

بناءً على توصية صاحب المعالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عضو مجلس إدارة الهيئة، المتضمنة قيام الهيئة العامة للإحصاء بإعداد تصنيف خاص بالقطاع غير الربحي بالاعتماد على المعايير الدولية، وذلك لوضع قائمة مخصصة لجميع المنشآت الممارسة للأنشطة الاقتصادية التنموية غير الربحية تقوم الجهات الحكومية من خلالها بتقديم المزايا والتسهيلات والاعفاءات للقطاع غير الربحي. وحرصاً على أهمية تمكين القطاع غير الربحي كشريك تنموي لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، قامت الهيئة بالخطوات التالية:

1. إعداد المسودة الأولية للتصنيف السعودي للمؤسسات غير الهادفة للربح المعتمد على التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية (ICNPO).
2. مشاركة مسودة التصنيف السعودي للمؤسسات غير الهادفة للربح من خلال إرسال برقية إلى الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالقطاع غير الهادف للربح لإبداء الملاحظات والملاحظات.
3. تشكيل فريق عمل مكون من الهيئة العامة للإحصاء، والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والجهات ذات العلاقة للنظر في التصنيف، والخروج بمسودة نهائية ومواءمتها مع الوحدات الإشرافية الفنية، وتم عقد عدة اجتماعات فنية خلال الربع الأول من عام 2023م لمناقشة الملاحظات والمرئيات والخروج بالتوصيات اللازمة لتطبيق التصنيف.
4. إعداد مسودة التصنيف السعودي للمنظمات غير الهادفة للربح.

هـ. التصنيف السعودي للدول والجنسيات المعتمد على تصنيف الأمم المتحدة (M49):

تم إعداد نسخة مُحدّثة للتصنيف السعودي للدول والجنسيات، معتمداً على المعيار الدولي للدول والبلدان (M49) الصادر من شعبة إحصاءات الأمم المتحدة.

05. تصميم أدوات واختبار المسوح:

قامت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2023م بمراجعة تصميم استمارات المسوح الإحصائية واختبارها؛ بهدف التعرف على التحديات التي قد تواجه المستجيبين ومعالجتها قبل انطلاق المسوح، وذلك عبر إجراء العديد من التحسينات على أسئلة استمارات المسوح من خلال عملية التقييم عن طريق تطوير طرق ممنهجة جديدة لتحسين كفاءة المسح، وتطبيق هذه الطرق على أنواع مختلفة من المسوح الإحصائية.

• أعمال تصميم أدوات واختبار المسوح:

خلال عام 2023م تم العمل على عدد من المنتجات والمشاريع الإحصائية، تنوعت ما بين منتجات إحصائية من الإدارات الإحصائية في الهيئة وكذلك مشاريع إحصائية عن طريق مركز التطوير الإحصائي. فقد بلغت المنتجات الإحصائية (28) منتجاً إحصائياً للإدارات الإحصائية في الهيئة، وبلغ عدد المشاريع الإحصائية عن طريق مركز التطوير الإحصائي (5) مشروعات، كذلك تم إجراء الاختبار المعرفي لعدد (17) منتجاً إحصائياً. وقامت الإدارة بمراجعة وتحسين كافة نماذجها بعد إعادة تقييمها، واستحداث نماذج جديدة تحسن من كفاءة اختبارات استمارات المسوح، وأضافت الإدارة تقارير التغذية الراجعة على كافة تلك النماذج لتحقيق الكفاءة العالية.

• خدمات تصميم أدوات واختبار المسوح:

تم خلال عام 2023م تحسين وإنشاء خدمات ومنتجات تعمل على رفع كفاءة المسوح الإحصائية، وزيادة نسب الاستجابة لها، وذلك كما يلي:

1. خدمة تقييم المسح الإحصائي، من خلال النماذج التالية:
 - أ. نموذج تقييم المسح (Checklist and Guidelines for Survey Design).
 - ب. نموذج تقييم جودة المسح (Quality assessment Checklist).
 - ت. نموذج تقييم الأسئلة (Questions Appraisal System).
 - ث. قائمة أهمية البنود (Variable Importance List).
 - ج. إستراتيجية التواصل مع المستجيبين (Target Audience Engagement Strategy).



- ح. الاستثمارات القصيرة المصاحبة لقياس رضا المستجيب (short questionnaires for respondent satisfaction).
2. خدمة إعادة هندسة الاستمارة.
3. إجراء الاختبارات القبليّة، وهي:
- أ. خدمة إجراء المقابلات المعرفية (Cognitive Testing).
- ب. خدمة إجراء اختبار الاستخدام (Technical Testing).
4. إجراء الاختبارات البعديّة، وهي:
- أ. قياس رضا المحاور.
- ب. قياس رضا المستجيب.
- ت. قياس رضا المستفيد.
- ث. قياس سبب عدم المشاركة.

• المسوح الإحصائية التي تم تطويرها خلال عام 2023م:

تم العمل على تطوير 28 مسحا إحصائياً، هي:

1. مسح القوى العاملة.
2. مسح الإنتاج الزراعي.
3. مسح الاستثمار الأجنبي المباشر.
4. مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد.
5. مسح نفاذ واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات للمنشآت.
6. مسح المنشآت السياحية.
7. مسح استهلاك الطاقة المنزلي.
8. مسح البيئة المنزلي.
9. مسح الثقافة للمنشآت.
10. مسح صحة الطفل ورفاهيته.
11. مسح الصحة الوطني.
12. مسح العنف ضد الطفل.
13. مسح صحة المرأة.
14. مسح جودة الحياة في المملكة.
15. مسح المشاريع الزراعية المتخصصة.
16. مسح الاقتصاد الرقمي.
17. مسح المخلفات والمياه الاقتصادي الصناعي.
18. مسح البحث والتطوير.
19. مسح الصحة والسلامة في العمل.
20. مسح إحصاءات المنشآت الثقافية.
21. مسح البناء والإنشاءات.

22. مسح تعاطي المخدرات.
23. مسح نقاط البيع.
24. مسح مؤشر الهوية الوطنية.
25. مسح الإعاقة.
26. مسح التعليم والتدريب للأفراد 15 سنة فأكثر.
27. مسح قياس المستوى المعيشي.
28. مسح خط الأساس.

وفيما يتعلق بالمسوح الخارجية عن طريق مركز التطوير الإحصائي، فقد بلغ عددها (5) منتجات إحصائية، هي:

1. المسح الميداني لصندوق الشهداء، والمصابين، والأسرى، والمفقودين.
2. مسح قياس مدى شيوع اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه.
3. المسح العنقودي.
4. مسح معدل انتشار استخدام القات.
5. المسح الصحي الديموغرافي.

وفيما يتعلق بالاختبارات المعرفية، فقد عملت الإدارة خلال عام 2023م على إجراء المقابلات المعرفية لعدد 17 منتجاً إحصائياً، هي:

1. مسح جودة الحياة في المملكة.
2. مسح استهلاك الطاقة المنزلي.
3. مسح الثقافة للمنشآت.
4. مسح مؤشر الهوية الوطنية.
5. مسح الاقتصاد الرقمي.
6. مسح صحة الطفل ورفاهيته.
7. مسح الصحة الوطني.
8. مسح المخلفات والمياه الاقتصادي الصناعي.
9. مسح صحة المرأة.
10. مسح العنف ضد الطفل.
11. مسح الصحة والسلامة في العمل.
12. مسح إحصاءات المنشآت الثقافية.
13. مسح المنشآت السياحية.
14. مسح الإعاقة.
15. مسح التعليم والتدريب للأفراد 15 سنة فأكثر.
16. المسح الميداني لصندوق الشهداء، والمصابين، والأسرى، والمفقودين.
17. مسح قياس مدى شيوع اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه.

• أهم أعمال العمليات الميدانية:

- تنفيذ الأعمال الميدانية في المسوح الشهرية والربعية والسنوية.
- دمج المكاتب مع الفروع الرئيسية.
- إنشاء وحدة خاصة بالشركات داخل الفروع بهدف بناء علاقات مع القطاع الخاص.
- المشاركة في المعارض والمؤتمرات في المناطق.
- تقليص التكاليف المالية.
- مشاركة أكثر من 16 ألف مشغل في إنجاز الأعمال الميدانية.
- التعاقد مع قرابة 2000 موظف عمل مرن لعام 2023م.
- العمل على الانتهاء من منصة التدريب.
- زيادة عدد المسوح الميدانية لعام 2023م وتنفيذها بنجاح.
- الحصول على نسب استجابة عالية في المسوح الميدانية.
- بناء لوحة تحكم لمتابعة المسوح الميدانية.
- إنشاء وثيقة لإعداد الخطة السنوية للمسوح الميدانية.
- إنشاء وثيقة لإعداد القوى العاملة.
- رفع كفاءة الموظفين بترشيحهم للدورات التدريبية المطروحة من الموارد البشرية.

• تنفيذ المشروع التالي:

المشروع	الحالة	تعليقات
الاستفادة من منصة تدريب التعداد لتقديم جميع البرامج التدريبية لمسوح الهيئة العامة للإحصاء.	تم التنفيذ	تم تدريب موظفي القسم على: <ul style="list-style-type: none"> • تحميل وتحويل مقاطع الفيديو التعليمية كمقاطع فيديو تفاعلية. • إعادة تثبيت تطبيق النظام الأساسي على خوادم بشكل مثالي. • توفير متطلبات الأمن السيبراني لفتح المنصة على الشبكات العامة. • العمل جارٍ على ربط المنصة مع نظام المسوح المكتبي.

- تحليل ومتابعة العمل الميداني للمسوح:
- بناء لوحة التحكم الخاصة بمتابعة جودة المسوح.
- حساب المؤشرات الخاصة بلوحة التحكم.



06. أعمال إدارة المؤشرات الدولية:

- العمل على ما يقارب 170 طلبًا دوليًا خلال عام 2023م، ومشاركة البيانات مع العديد من المنظمات الدولية على مستوى كافة المجالات والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتقنية.
- العمل على إنشاء منصة خاصة بأهداف التنمية المستدامة وذلك بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط وإدارة التقنية داخل الهيئة.
- رفع بيانات أهداف التنمية المستدامة بصيغة الـ (SDMX) على منصة الإسكوا.
- العمل على دراسة ما يقارب 800 مؤشر ومواءمتها مع البيانات المنشورة والمعتمدة، وذلك لعكس الصورة الحقيقية لواقع المملكة.
- العمل على تقرير مؤشر الأداء الإحصائي الصادر عن البنك الدولي والذي يُعنى بتقييم القطاع الإحصائي في الدول، ووضع إستراتيجية تتواءم معه في الهيئة لتحسين ورفع ترتيب المملكة في التقرير.

- دعم برنامج جودة الحياة في تقرير السعادة العالمي الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة لعكس واقع المملكة في التقرير من خلال تغذية المنظمات الدولية (مصدر البيانات) بالإحصاءات الرسمية المطلوبة.

- دعم هيئة تطوير المنطقة الشرقية في العمل على تقرير قابلية العيش الصادر عن الـ EIU لعكس واقع مدن المملكة في التقرير من خلال تغذية المنظمات الدولية (مصدر البيانات) بالإحصاءات الرسمية المطلوبة.

- دعم وزارة الصحة في المؤشرات المتعلقة بالهجرة والتأمين الصحي.

- دعم البنك المركزي فيما يتعلق ببرنامج تقييم القطاع المالي للمملكة (The Financial Sector Assessment Program - FSAP) وذلك لقياس فعالية ومثانة النظام المالي حيث يتم عمل تقييم للنظام المالي في المملكة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين.



وقد ساهمت هذه التغذية في تحسن ترتيب المملكة بين دول العالم في عدد من التقارير الدولية التي تعمل عليها الهيئة مع الجهات ذات العلاقة، وذلك كما في الجدول التالي:

التقرير	الترتيب عام 2022م	الترتيب عام 2023م	مقدار التقدم
مخزون البيانات المفتوحة	99	69	30 مرتبة
الكتاب السنوي للتنافسية العالمية	32	24	8 مراتب
التنافسية الرقمية	35	30	5 مراتب
مؤشر الابتكار العالمي	51	48	3 مراتب
تقرير أهداف التنمية المستدامة SDSD	96	94	مرتبتان

07. أعمال جمع البيانات الضخمة:

- تطوير مؤشر أسعار المستهلك لفئة السكن (أسعار عقود الإيجار) من خلال استخدام بيانات منصة إيجار، وقد تم توقيع اتفاقية مع الهيئة العامة للعقار لاستلام البيانات بشكل شهري.
- تطوير مؤشر أسعار المستهلك لفئة المطاعم والنقل من خلال استخدام بيانات الويب.
- حساب مؤشرات التنمية المستدامة:
- 1. مؤشر 9.1.1: نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد 2 كيلومتر من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول، تم حسابه لبعض طرق المدينة، وهناك نقص في بيانات شبكات الطرق، حيث تعمل إدارة GIS على مشروع قاعدة بيانات تشمل جميع بيانات شبكات الطرق في المملكة لحساب المؤشر.
- 2. مؤشر 11.2.1: مؤشر سهولة الوصول لمحطات النقل العام، تم حساب المؤشر على مستوى مدينة الرياض وهو في مرحلة المراجعة لاعتماد المنهجية، ومن ثم حسابه على مستوى المملكة.

08. أعمال قواعد ومخازن البيانات الإحصائية:

• وحدة بحيرة البيانات:

• هدف الوحدة الرئيس:

اعتماد العملية المناسبة، وبناء نظام إدارة قواعد ومخازن البيانات بالهيئة العامة للإحصاء، وتوظيف الأفراد ذوي الكفاءات العالية وتدريبهم وتحسين مهاراتهم، وتزويد الهيئة بأحدث البنى التحتية لتمكينها من عملية جمع ومعالجة وتخزين البيانات الضخمة، والمنصات، والأدوات، والأنظمة؛ حيث إن العمل الأساسي للإدارة هو توحيد بناء وتخزين البيانات التي تم جمعها عبر CAPI وCAWI وCAT، وتصميم قواعد ومستودعات البيانات، والتأكد من استيراد البيانات إلى الجداول المناسبة، وإدارة قواعد البيانات الضخمة.



• المشاريع التي تم إنجازها:

1. مشروع بحيرة البيانات:

- الانتهاء من تجهيز وإعداد منصة البيانات الضخمة Cloudera و Informatica، بالإضافة إلى تكامل المشروع مع الأنظمة الداخلية في الهيئة.
- الصيانة الدورية وحل المشاكل المتعلقة بحيرة البيانات.
- الانتهاء من تجهيز نظام Zeppeling Hue لموظفي الهيئة (محلي وعلماء بيانات)، وربطها بنظام Oracle لاستخدام الأنظمة في عمليات تحليل البيانات واستخراج المؤشرات.
- الانتهاء من العمل على إعداد (RFP) لمشروع السجلات (Registers).

2. الكفاءة والتقدم التقني:

- قدرة بحيرة البيانات على تطبيق خوارزميات التعلم الآلي للتحليلات التنبؤية.
- تحقيق تخفيض بنسبة (90%) في وقت معالجة البيانات من خلال استخدام الأنظمة الموزعة داخل بحيرة البيانات.
- تعزيز تدابير أمان البيانات، ومواءمتها مع سياسات حوكمة البيانات والأمن السيبراني.
- تحسين فهم البيانات وتقييم الجودة من خلال إنشاء ملفات تعريف بيانات (Data Profile) مفصلة وتحليل الهيكل والأنماط والجودة بالتعاون مع فريق السجلات باستخدام أدوات (Informatica).
- المساهمة بشكل كبير في كفاءة نقل البيانات من خلال إنشاء مسارات عمل مخصصة ومتسلسلة (ETL) لنقل البيانات بسلسلة من الأنظمة المصدر إلى الأنظمة المستهدفة، وقد تم تنفيذ مهام سير العمل هذه بنجاح بطلب من فريق السجلات باستخدام (Informatica).

3. مشروع التحول الرقمي:

تم دراسة بيئة بحيرة البيانات، كما تم التواصل مع إحدى الشركات المختصة، لتجهيز أنظمتها للعمل على مشروع التحول الرقمي، وتم العمل على بناء نموذج أولي لرحلة البيانات بداية من عمليات المسح الميداني حتى وصولها للإدارات الإحصائية، بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات وصلاحيات الدخول على الأنظمة.

4. التدريب:

حصول أعضاء الفريق على شهادات تخصصية في إدارة البيانات وحوكمتها، بالإضافة إلى الحصول على دورات تقنية متخصصة في تحليل ومعالجة البيانات. تسهيل نقل المعرفة من خلال توفير التدريب الأساسي لبعض موظفي الهيئة، وتمكينهم من الاستخدام الفعّال لبحيرة البيانات للقيام بمسؤولياتهم، وتعزيز ثقافة اتخاذ القرارات القائمة على البيانات. رفع الوعي فيما يتعلق بأنظمة البيانات الضخمة داخل الهيئة.

• وحدة البيانات السجّليّة:

• هدف الوحدة الرئيس:

تقوم أعمال وحدة البيانات السجّلية بعد الدمج مع إدارة قواعد ومخازن البيانات على ضبط آلية طلب البيانات، وإعداد تقويم لتنظيم طلب البيانات لتغذية منتجات الهيئة والمسوح الإحصائية، كما يتم العمل على العديد من المبادرات والخطط لتطوير آلية جمع البيانات وتعزيز سبل الاستفادة من البيانات المتوفرة بشكل شامل.

• الأعمال التي تم إنجازها:

• بناء سياسات وإجراءات وحدة البيانات السجّليّة.
• تفعيل دور ضابط الاتصال وعقد ورشة عمل لشرح آلية طلب البيانات.
• إعداد خطة طلب البيانات من الجهات المستهدفة لعام 2024م.
• حصر المتغيرات والمؤشرات الرئيسة المطلوبة من عدة جهات.

• المبادرات:

• العمل على بناء قاعدة بيانات لجميع البيانات الواردة.
• بناء نظام طلب البيانات.

• وحدة سجل البيانات:

• الأعمال التي تم إنجازها:

• إطلاق ثلاث نسخ من سجل الأعمال الإحصائي.
• تقديم منتج الحد الأدنى لسجل السكان الإحصائي (MVP).
• دعم الإدارات العليا والإدارات الإحصائية في الاستجابة لطلبات التحليل.
• دعم التحليلات المتعلقة بالتعداد.



09. أعمال مركز الاتصال الإحصائي:

• أهداف المركز:

• الالتزام بالوقت المحدد لجمع بيانات المسح.
• التعاون الكامل مع الإدارة المالكة للمسح.
• الاهتمام بتفعيل قنوات التواصل وسرعة الاستجابة.
• بذل الجهود اللازمة للإسهام مع إدارة المسح في رفع نسبة الاستجابة.
• الالتزام برفع مستوى دقة البيانات في ضوء تعليمات المسح.
• الاهتمام بشمولية مصادر تطوير الأداء.

• أبرز أعمال المركز خلال عام 2023م:

• تم جمع بيانات 112 مسحا.
• ارتفاع نسبة فحص جودة بيانات المسوح الإحصائية المنفذة من 10% في الشهر إلى 10% في الأسبوع.
• ارتفاع نسبة فحص جودة أداء الموظفين من 3 استمارات إلى أكثر من 15 استمارة على مستوى كل مسح ينفذ.
• بلغ عدد المكالمات الصادرة من المركز (8,560,568) مكالمات خلال عام 2023م، مرتفعًا بنسبة (53%) عن العام الماضي.
• بلغ عدد الدورات التدريبية وورش العمل المقامة داخل المركز 137 دورة وورشة عمل.
• تم تمكين 163 موظفًا وتحويل عقودهم إلى عقود الشركة المشغلة (كفاءات).
• تم توظيف 80 موظفًا بعقود مرنة.
• ارتفع إجمالي عدد موظفين المركز إلى (286) موظفًا.
• خدمة (30,300) عميل من خلال استقبال الطلبات والاستفسارات من قنوات التواصل.
• تطوير قاعدة بيانات خاصة بالمركز تحتوي على جميع التقييمات والوثائق الخاصة بعمليات المركز وجودة البيانات وأداء الموظفين.
• تطوير سياسة واحدة من سياسات عمل المركز واستحداث 5 سياسات جديدة.
• تطوير مؤشرات KPI الخاصة بالمركز إلى 15 مؤشر فرعي ورئيسي لمتابعة تطور العمليات.



• تحديث أنظمة المسوح الإحصائية المنفذة.

• إصدار دليل توجيهي للمصطلحات التعريفية الخاصة بمركز الاتصال الإحصائي.
• إصدار وتحديث 9 مواد تدريبية من قبل فريق الجودة وتدريب الموظفين عليها بشكل شهري طوال السنة.
• إصدار 914 تقريرًا خلال العام لمتابعة سير العمل والتأكد من جودة البيانات والمساهمة في التطوير والتحسين المستمر.
• إصدار 313 شهادة خبرة للمتعاونات في المسوح المنفذة في المركز.

10. أعمال مختبر الابتكار:

يعد مختبر الابتكار ركيزة أساسية في دعم الابتكار في المنتجات الإحصائية للهيئة العامة للإحصاء، ويتبنى المختبر استخدام مصادر البيانات الجديدة، ويسعى لاستخدام التطبيقات الإحصائية الحديثة لتطوير إحصاءات رسمية ذات دقة عالية، ويقوم المختبر بدمج التقنيات الحديثة مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في عملياته.

ومن خلال استخدام مصادر البيانات الجديدة يُمكن المختبر الهيئة من الوصول إلى مجموعة أوسع وأكثر تنوعًا من البيانات، مما يُمكنها من تحليل الاتجاهات بشكل أفضل، وتوليد إحصاءات أكثر دقة وشمولية، ويتيح ذلك للهيئة إنتاج بيانات موثوقة وقابلة للاعتماد، مما يدعم صانعي القرار في اتخاذ خطوات مستنيرة وفعّالة.

بالإضافة إلى ذلك، يُسهم المختبر في تحسين التطبيقات الإحصائية الحديثة، مثل: تقنيات التحليل البياني، والنمذجة الإحصائية الأكثر تطورًا، والذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة. ويُمكن هذا النهج الهيئة من إنتاج تقارير وإحصاءات تعتمد على أحدث الأساليب والأدوات، مما يعزز دقة البيانات، ويسهم في توفير رؤى قيمة لدعم القرارات السياسية والاقتصادية.

بشكل عام، يلعب مختبر الابتكار دورًا حيويًا في دعم الهيئة لتحقيق الابتكار في المجال الإحصائي، ويساهم في تطوير وتحسين الإحصاءات الرسمية التي تعزز دقة وجودة المعلومات المتاحة لدعم عمليات صنع القرار ودفع عجلة التنمية في المجتمع.

• دعم الابتكار في الهيئة:

من خلال ورش العمل وجلسات العصف الذهني:

سعت إدارة مختبر الابتكار الى اعتماد إستراتيجية دعم الابتكار من خلال ورش العمل وجلسات العصف الذهني، وهذه الأدوات تساهم في تعزيز التفكير الإبداعي وتحفيز التعاون بين الفرق العاملة. حيث يتمكن الموظفون - من خلال ورش العمل - من مشاركة الأفكار والتجارب وتطبيق الحلول المبتكرة في تحسين المنتجات الإحصائية، أما جلسات العصف الذهني، فتساعد على توليد أفكار جديدة، وتحفيز التفكير الخلاق للتعامل مع التحديات، وإيجاد حلول مبتكرة في مجالات الإحصاء، وتُعد هذه الأدوات وسيلة فعالة لتعزيز الابتكار وتحفيز الفعالية داخل الهيئة العامة للإحصاء.

من خلال تفعيل (منصة فكرة):

قامت إدارة مختبر الابتكار بتفعيل (منصة فكرة) على البوابة الداخلية للهيئة العامة للإحصاء، وتعد هذه المنصة أداة أساسية تقدم دعماً فعالاً لمختبر الابتكار؛ حيث تمكّن الموظفين من مشاركة أفكارهم واقتراحاتهم المبتكرة بسهولة وفعالية، وبفضل هذه المنصة، يتمكّن الموظفون من طرح الأفكار الجديدة في مختلف مجالات العمل الإحصائي، مما يعزز الابتكار ويحفّز عمليات التفكير الإبداعي، وتُعد منصة فكرة وسيلة فعّالة لتعزيز ثقافة الابتكار داخل الهيئة، وتشجيع المشاركة الفعّالة في تحسين المنتجات الإحصائية التي تقوم الهيئة العامة للإحصاء بنشرها.

خلال تعزيز البيئة الابتكارية:

قامت إدارة مختبر الابتكار بتعزيز ودعم الابتكار من خلال تسهيل وصول الأفراد له، وذلك بتوفير إمكانية المشاركة وطلب الدعم بسهولة، ويمكّن هذا المختبر أي فرد داخل أو خارج الهيئة العامة للإحصاء من المشاركة بأفكاره واقتراحاته المبتكرة بسهولة، سواء كانت تلك الأفكار تحسين منتج إحصائي حالي، أو تطوير منتج إحصائي جديد، ومن خلال آليات وأجهزة سهلة الوصول، يمكن للموظفين والأعضاء في الهيئة التفاعل مع مختبر الابتكار وطلب الدعم الذي يحتاجونه، وهذا التفاعل يساهم في تشجيع الحوار وتبادل الأفكار المبتكرة، مما يعزز الابتكار داخل الهيئة، ويساهم في إيجاد حلول مبتكرة للتحديات التي تواجهها المؤسسة في مجال الإحصاء والبيانات.

• الشراكات الفعالة:

أ. الشراكات الوطنية:

نجحت إدارة مختبر الابتكار في بناء شراكات فعّالة مع عدة جهات داخل المملكة، هذه الشراكات تعد جزءاً أساسياً من إستراتيجية المختبر لتعزيز الابتكار والتطوير في مجال الإحصاء والبيانات، وتتضمن هذه الجهات الشراكة مع الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والشركات الخاصة والمجتمع المدني.

من خلال هذه الشراكات، تتيح إدارة مختبر الابتكار فرصاً لتبادل المعرفة والخبرات والتعاون في مجالات البحث والتطوير، وتبني التقنيات الحديثة. كما تمكّن هذه الشراكات من استغلال الموارد المشتركة وتعزيز قدرات المختبر من خلال جمع الخبرات المتنوعة والمتخصصة من هذه الجهات.

هذه الشراكات تُعد سبيلاً لتحقيق أهداف مختبر الابتكار في دعم الابتكار وتطوير الحلول الإحصائية، وتعزيز جودة البيانات، مما يساهم في تعزيز دور الإحصاء في دعم عمليات اتخاذ القرار داخل المملكة، ومن الشراكات الفعّالة الشراكات مع:

- برنامج جودة الحياة.
- هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار.
- الهيئة السعودية للملكية الفكرية.
- الجمعية السعودية لعلم البيانات.

ب. الشراكات العالمية:

نجحت إدارة مختبر الابتكار في بناء شراكات فعّالة مع جهات عالمية خارج المملكة، مما أدى إلى تعزيز التعاون الدولي والتبادل المثمر للمعرفة والتقنيات الحديثة في مجال الإحصاء والبيانات. تشمل تلك الشراكات علاقات مع منظمات دولية ومكاتب إحصائية رسمية دولية.

هذه الشراكات تساهم في تعزيز التبادل العلمي والتقني وتوفير الفرص لتحسين الممارسات وتطوير الحلول الإحصائية الابتكارية. كما تمكّن هذه العلاقات الدولية من استغلال مختلف الخبرات والموارد والتجارب الناجحة في مجالات البحث والتطوير.

تعد هذه الشراكات دليلاً على التزام الهيئة العامة للإحصاء بالابتكار والتقدم، وتعزز من مكانة المملكة كلاعب دولي مهم في مجال الإحصاء والبيانات، مما يعود بالفوائد على تطوير القطاع ورفع مستوى الخدمات والمنتجات الإحصائية المقدمة على الصعيدين الوطني والعالمي، ومن الشراكات العالمية الفعّالة:

- المكتب الإحصائي البريطاني (Office for National Statistics)
- المكتب الإحصائي الهولندي (Netherlands Statistics – CBS)

• مبادرات مختبر الابتكار:

• مبادرة «سلسلة الخبراء المتحدثين»:

قامت إدارة مختبر الابتكار بإطلاق مبادرة «سلسلة الخبراء المتحدثين» وهي مبادرة تهدف إلى جلب واستضافة خبراء في مجال الإحصاء من مختلف الجهات والمؤسسات، مثل: المكاتب الإحصائية الرسمية، والجامعات، والقطاع الخاص، وغيرها، بهدف عرض الأفكار المبتكرة والتحدث عن تجاربهم الناجحة في مجال الإحصاء.

تتيح هذه المبادرة لموظفي الهيئة العامة للإحصاء فرصة الاستفادة من خبرات هؤلاء الخبراء، حيث يمكنهم الاستفادة من المعرفة والتجارب التي قدمها الخبراء في تطبيقات الإحصاء، والتحليل البياني والابتكار في مجالات متعددة.

يتم ذلك من خلال عقد محاضرات، وورش عمل، وجلسات نقاشية، أو أي منصة تفاعلية أخرى تسمح للخبراء بتقديم أفكارهم وتجاربهم والتفاعل مع موظفي الهيئة العامة للإحصاء، مما يساهم في إثراء معرفتهم وتطوير مهاراتهم في مجال الإحصاء والتحليل البياني.



○ خامساً مسارات مهام الدعم:

01. مسار الشراكات:

• شراكات القطاع العام:

فيما يلي أبرز أعمال شراكات القطاع العام خلال عام 2023م:

الاتفاقيات	عدد	مشاركة بيانات
15	26	اتفاقية مشاركة بيانات
11		مذكرة تعاون

طلب البيانات	عدد التذكيرات والمتابعة	منجزة
313	415	منجزة
30	948	عدم توفر البيانات
72		أخرى
أخرى المقصود بأخرى (تصعيد - عدم استجابة - طلب خطاب)		
نسبة توفر البيانات 75%		

تنسيق الاجتماعات	بناءً على طلب الإدارة الإحصائية	تم
375	443	تم
68		لم يتم
208	233	تم
25		لم يتم
بناءً على طلب الجهة		
676		

التوصيات	عدد المهام	منجزة
689	754	منجزة
53		متابعة
3		متعثرة
9		تصعيد
نسبة إنجاز المهام المطلوبة للهيئة مع الجهات الحكومية 91%		

دعم الشركاء	عدد	النسبة	الإجمالي
طلب المعلومة الإحصائية	8,875	65.4	13,578
استفسارات	4,703	34.6	
مدى توفر البيانات	7210	81.2	8,875
غير متوفرة	1,665	18.8	
فئة العملاء	أفراد	1,100	12.4
	قطاع خاص	3,638	41.0
	الجهات الحكومية	2,036	22.9
	الباحثون والأكاديميون	1,971	22.2
	المنظمات الدولية	50	0.6
	وسائل الإعلام	80	0.9
نسبة الطلبات الملبية			81.2%



• شراكات القطاع الخاص:

فيما يلي أبرز أعمال شراكات القطاع الخاص خلال عام 2023م:

الهدف	نسبة الإنجاز العام السابق	نسبة الإنجاز عام 2023م	ملاحظات
إنشاء قالب (نموذج) للبيانات المحتملة التي تطلبها الشركة، بالإضافة إلى منتجات الهيئة التي تناسب الشركة.	90%	100%	تعيين ملف بالبيانات المهمة للوصول للجهة لاستكمال وتحديث بيانات التواصل - إن وجدت - أثناء الاجتماع مع الجهة
حصر وتصنيف الشركات حسب القطاعات لتغذية البيانات السجلية مع المسوح.	100%	100%	تطبيق أفضل الممارسات مع الشركاء، وضم منشآت جديدة لقائمة الشركاء.
متابعة طلبات الإدارات الإحصائية مع الجهات الخارجية لضمان توفير الطلب من الجهة الخارجية في الوقت المحدد قبل المدة المحددة للنشرة الإحصائية.	80%	85%	ضم أكثر من طلب أو استمارة مسح في المتابعة مع الجهة؛ للاستفادة في استيفاء جميع الأمور المطلوبة من الجهة، وتغذية أكثر من مسح.
متابعة الأعمال في المسوح الاقتصادية.	90%	100%	دراسة حالة الشركة والتواصل معها، واستيفاء استمارات المسوح الاقتصادية، وإعداد خطابات للشركات التي تطلب خطاباً، والتي لها أثر كبير في مؤشر الهيئة، وتعديل جميع التحديات التي تواجه الشركات في الاستيفاء مع إدارة التطبيقات.
عقد ورشة عمل مع الغرفة التجارية.	25%	25%	العمل مع الإدارات الإحصائية وإدارة الوعي الإحصائي لكسب علاقات جميع الشراكات التي تحت إشراف الغرفة التجارية.
عقد اتفاقيات مع مجموعة من الشركات الكبرى وبناء علاقة وثيقة ومستدامة معها.	70%	80%	عقد اجتماعات دورية لضمان استدامة العلاقة وشرح المطلوب.
العمل على القائمة الرمادية، وتصميم استمارة تخص القائمة الرمادية من قبل إدارة شراكات القطاع الخاص، ودعم إدارة الفروع وإدارة مخازن البيانات، والإدارات الإحصائية في تحديث البيانات السجلية. (ملحوظة: القائمة الرمادية تشير إلى قائمة الشركات التي ليس لدى الهيئة علاقة معها حالياً، والهدف هو بناء علاقة معها للاستفادة من بياناتها سجلياً لدعم أعمال المسوح وفقاً لحجم الشركة والقطاع، وذلك من خلال إدارة شراكات القطاع الخاص والفروع).	70%	75%	تم الاجتماع مع إدارة قواعد ومخازن البيانات الإحصائية وإدارة إحصاءات الأعمال، ومراجعة الاستمارة والاتفاق عليها؛ لضمان نجاح المسح.



الهدف	نسبة الإنجاز العام السابق	نسبة الإنجاز عام 2023م	ملاحظات
متابعة مخاطر الإدارة وتقليصها كل شهر.	30%	40%	الاجتماع الدوري مع موظفي الإدارة والإدارات المستفيدة لتقليل المخاطر.
الربط التقني مع أسواق التجزئة.	10%	50%	في انتظار اعتماد منتجات السلة لاعتماد مالك البيانات
العمل على دعم إدارة الفروع في تحديث بيانات الشركة وموقعها وحالة السجل التجاري لدعمها للوصول للشركة.	90%	100%	من خلال البحث المكثف وتحديد حالة السجل من رابط وزارة التجارة أو البيانات السجلية.
العمل على حل المشاكل التقنية وحصرها، وطرح الحلول المقترحة للمشاكل التي تواجه الشركات في إدخال البيانات مع إدارة التقنية.	90%	100%	عقد اجتماع مع إدارة التقنية لحل المشاكل قبل انتهاء مدة المسح لتتمكن الشركات من الاستيفاء.

02. مسار مركز التطوير الإحصائي:

• الطلبات الواردة للمركز الخاصة بالخدمات الإحصائية (تنفيذ المسوح):

• تم توقيع عقد تنفيذ الخدمة بين الهيئة العامة للإحصاء والهيئة الملكية لمحافظة العلا لتنفيذ مشروع التطوير الإحصائي للمرحلة الثالثة (مسح أسعار المستهلك - مسح الدخل والإنفاق - مسح القوى العاملة) في 6 سبتمبر 2023م.

• تم توقيع عقد تنفيذ الخدمة بين الهيئة العامة للإحصاء وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية لتنفيذ مشروع جمع بيانات المحتوى المحلي على مستوى الأنشطة الاقتصادية في 21 مايو 2023م.

• تم توقيع عقد خدمات استشارية مع الشريك الاستشاري لتقديم الخدمات الاستشارية في مراحل تنفيذ مشروع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية في 9 يوليو 2023م.

• تم توقيع عقد خدمات استشارية مع الشريك الاستشاري (مكتب بيت مثابة للاستشارات والأبحاث) لتقديم الخدمات الاستشارية لتنفيذ الدليل الوطني الإحصائي لقطاع خدمة

ضيوف الرحمن والخاص بمبادرة بناء سجل المعلومات، والدليل الوطني الإحصائي لقطاع خدمة ضيوف الرحمن التابعة لبرنامج خدمة ضيوف الرحمن في 16 يوليو 2023م.

• تلقى المركز (23) طلبًا خاصًا بالخدمات الإحصائية خلال عام 2023م و(10) طلبات استكمال مشاريع لأعوام سابقة بإجمالي (33) طلبًا عمل عليها المركز خلال عام 2023م، وموضح في الجدول التالي حالة الطلبات الواردة الخاصة بالخدمات الإحصائية (تنفيذ المسوح):

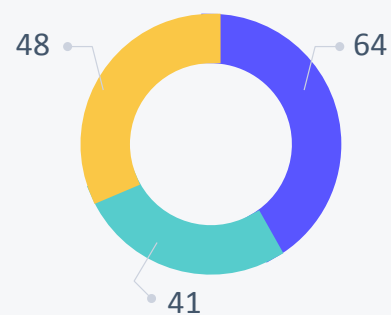
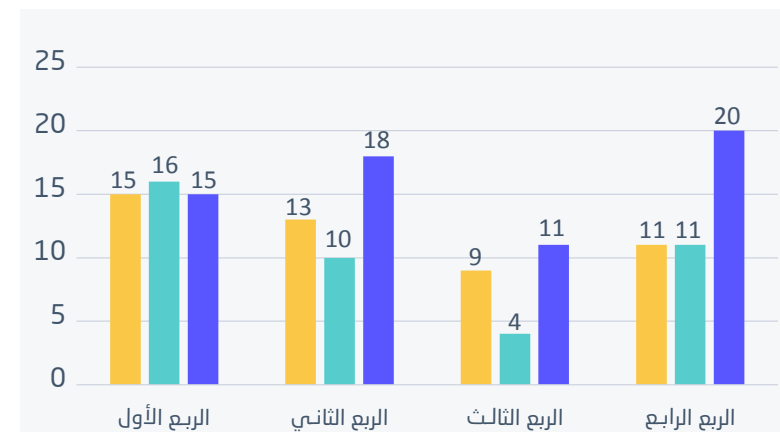
منجز	تحت الإجراء والتنفيذ	تحت الدراسة والاعتماد	مفلق بسبب التأجيل / اعتذار الهيئة / اعتذار العميل
2	9	3	19

• الطلبات الواردة للمركز الخاصة بخدمات التدريب:

• العمل على إعداد دراسة السوق المحلي والخارجي فيما يخص التدريب الإحصائي التقني من حيث المواد، والمدربين، وآليات التدريب.

03. مسار العلاقات الدولية:

تعد الإدارة العامة للعلاقات الدولية الواجهة الدولية للهيئة العامة للإحصاء، كما تعد نقطة الاتصال بين الهيئة والجهات الدولية في الموضوعات المتعلقة بتعاون الهيئة، وتعزيز علاقتها مع الجهات الحكومية وغير الحكومية في الدول والمنظمات الإقليمية العربية والدولية، وقد عززت الهيئة حضورها دولياً في المحافل الدولية واللجان المشتركة وفق توجهات وأهداف الهيئة بما يخدم مصالحها ورؤيتها في تحقيق الأهداف، حيث تم حضور 150 فعالية دولية، وتمت المشاركة في 15 فعالية من خلال تقديم مشاركات متنوعة من قبل ممثلي الهيئة.



• تلقى المركز طلبًا واحدًا لتقديم دورات تدريبية خلال عام 2023م، وطلبًا واحدًا تم استكماله من العام الماضي، بإجمالي طلبين اثنين، عمل عليهما المركز خلال عام 2023م، وموضح في الجدول التالي حالة الطلبات الواردة الخاصة بخدمات التدريب:

منجز	تحت الدراسة والاعتماد
1	1

• أبرز أعمال مركز التطوير الإحصائي خلال عام 2023م:

1. إعداد الميزانية التقديرية لمركز التطوير الإحصائي للعام 2024م والإيرادات المتوقعة.

2. الاشتراك مع إدارات الهيئة في إدارة المشاريع الإحصائية، وإعداد العروض الفنية والخطط الزمنية لها، والإشراف على تنفيذها، ومتابعة تقدم مراحل العمل.

3. العمل على تنمية إيرادات الهيئة وتوفير الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة والمشاريع، والمساهمة في تحقيق الميزة التنافسية وتعزيز الاستدامة المالية.

4. بناء وتعزيز العلاقات والشراكات مع الجهات العامة والخاصة، وبحث سبل التعاون.

5. عقد أكثر من (500) اجتماع وورشة عمل مع الجهات العامة والخاصة وإدارات الهيئة؛ بهدف التعريف بمركز التطوير الإحصائي وأهم الخدمات التي يقدمها، ومتابعة المشاريع والأعمال ومهام العمل المختلفة.

6. إعداد التقرير السنوي لمركز التطوير الإحصائي.

7. إعداد كراسة الشروط والمواصفات لبناء إستراتيجية مركز التطوير الإحصائي.

8. اعتماد سياسات وإجراءات إدارات مركز التطوير الإحصائي، ومتابعة مهام عمل كل إدارة.

9. بلغ إجمالي عدد طلبات الخدمات والمنتجات التي عمل عليها المركز خلال عام 2023م (50) طلبًا (ما بين طلبات جديدة، أو متابعة مشاريع سابقة).

• أهم أعمال العلاقات الدولية خلال عام 2023م:

- توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرينية.
- توقيع اتفاقية برنامج تعاون إحصائي مشترك مع الجهاز الإحصائي الكوري.
- استضافة مجلس أمناء المعهد العربي واجتماع اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي - سيسرك - في مدينة جدة.
- رئاسة وفد المملكة في المؤتمر الدولي الواحد والعشرين لخبراء إحصاءات العمل في مدينة جنيف.
- المشاركة في اجتماع اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي الخليجي في مدينة مسقط.
- المشاركة في اجتماع اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء لجامعة الدول العربية في مدينة القاهرة.
- المشاركة في المؤتمر العالمي التاسع لتبادل البيانات الإحصائية في مدينة المنامة.
- تحسين جودة بيانات المملكة وترتيبها في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023م.
- القيام بأكثر من 16 زيارة عمل شملت عددًا من الأجهزة الإحصائية، وعددًا من السفراء لبحث سبل تعزيز العمل الإحصائي المشترك.
- زيارة منظمة العمل الدولية (ILO) في مدينة جنيف ومناقشة أوجه التعاون في مجال الإحصاء وسبل تعزيزها بين الجانبين.
- الاجتماع مع بعثة صندوق النقد الدولي (IMF) لمشاورات المادة الرابعة في الزيارتين التحضيرية والأساسية لمناقشة أبرز التطورات في القطاع الإحصائي والتقرير النهائي للمشاورات.
- زيارات بعثة البنك الدولي لتقديم الدعم الفني (WB).
- الزيارة الرسمية لممثلة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) لدى المملكة للهيئة العامة للإحصاء، ومناقشة أوجه التعاون وسبل تعزيزها لدعم أعمال واختصاص الجانبين.

04. مسار الشؤون القانونية:

تهتم الهيئة بالجانب القانوني في كل أعمالها، وتُعنى الإدارة العامة للشؤون القانونية بتقديم الدعم والمشورة لكافة الوحدات الإدارية بالهيئة بما يمكّن الهيئة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية، والتأكد من التزام وامتثال الوحدات الإدارية للأنظمة واللوائح والتعليمات ذات الصلة، فهي الإدارة المسؤولة عن تقديم الرأي القانوني في كافة ما يحال إليها، وصياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات ومذكرات التعاون، كما أنها تقوم بتمثيل الهيئة لدى العديد من اللجان الخارجية، وكذلك التمثيل القضائي والترافع عن الهيئة في القضايا المنظورة أمام المحاكم أو اللجان القضائية المختصة. وتشكل الإدارة العامة للشؤون القانونية من عدد من المستشارين والباحثين المتخصصين في مجال الدراسات القانونية وصياغة الأنظمة واللوائح، كما تضم عددًا من الموظفين الإداريين المساندين لإنجاز الأعمال الإدارية والسكرتارية.

تُولي الهيئة العامة للإحصاء اهتمامًا كبيرًا لتطوير تشريعات القطاع الإحصائي في المملكة، وتعزيز إنتاج الإحصاءات الرسمية تماشيًا مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة، وتحقيقًا لرؤية المملكة 2030 والمبادرات والبرامج المنبثقة منها؛ ومن هذا المنطلق تعمل الهيئة على تطوير وتحديث نظام الإحصاءات العامة للدولة وفقًا للقواعد والضوابط ذات العلاقة، ووفقًا لأفضل الممارسات الدولية، وتهدف الهيئة من خلال هذا المشروع إلى الآتي:

- رفع وتحسين كفاءة وفعالية العمل الإحصائي والإجراءات والضوابط المتعلقة به.
- تفعيل العمل الإحصائي وضمان شموليته.
- تعزيز أثر العمل الإحصائي على التخطيط.
- تحسين آليات تدفق البيانات الإحصائية.
- تنظيم العلاقة بين الهيئة والجهات الأخرى ذات العلاقة وتطويرها.
- تفعيل القطاع الإحصائي وتذليل الصعوبات التي تواجهه.
- تحسين دور العمل الإحصائي في تقديم البيانات.
- تعزيز الوعي الإحصائي.
- كما ساهمت الإدارة العامة للشؤون القانونية في العديد من الإنجازات، ومنها الآتي:
- صياغة الوثائق القانونية ومراجعة الجوانب القانونية لما يزيد عن 98 عقدًا واتفاقية ومذكرة.
- تقديم ما يزيد عن 67 استشارة قانونية لمختلف الوحدات التنظيمية في الهيئة.

- المساهمة في إعداد ومراجعة اللوائح والسياسات الداخلية للهيئة لما يزيد عن 70 سياسة ولائحة مراجعة.
- إبداء الرأي في عدد من مشاريع الأنظمة واللوائح المنشورة على منصة استطلاع، أو التي ترد من الجهات الأخرى.
- تمثيل الهيئة أمام الجهات القضائية.
- تقديم التقارير ذات العلاقة بمهام الإدارة العامة.
- كما أن للإدارة العامة للشؤون القانونية دورًا فعالًا في عضوية ورئاسة عدد من اللجان المشكّلة داخليًا وخارجيًا، حيث تُشارك في (13) لجنة ما بين رئاسة أو عضوية.

وخلال عام 2023م بلغ إجمالي الدعاوى المقامة ضد الهيئة 10 دعاوى:

عدد الأحكام النهائية الصادرة لصالح الهيئة	9
عدد الأحكام النهائية الصادرة ضد الهيئة	1

وقد انحصرت موضوعاتها في القضاء الإداري والعمالي، وتُعد الشؤون القانونية توصياتها في شأن الأحكام النهائية للتأكد من تنفيذها ومعالجة الجوانب القانونية لحماية المركز القانوني للهيئة.

05. مسار الأمن السيبراني وحوكمة البيانات:

من أهم وأبرز أعمال الأمن السيبراني وحوكمة البيانات خلال عام 2023م ما يلي:

1. اعتماد إستراتيجية الأمن السيبراني ومنهجية وإجراءات إدارة المخاطر السيبرانية والبدء في تنفيذ المبادرات والمشاريع.
2. تحديث واعتماد سياسات وإجراءات الأمن السيبراني وحوكمة البيانات ومواءمتها مع الجهات التنظيمية ذات العلاقة.
3. التعاون المشترك مع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في تنفيذ الحملة الإعلامية لرفع الوعي بالأمن السيبراني عبر حسابات الهيئة في التواصل الاجتماعي والقنوات الداخلية بالهيئة.
4. رفع مستوى الإلتزام بالضوابط والمتطلبات التشريعية والتنظيمية الصادرة من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.



5. توقيع مذكرة تعاون مع الاتحاد السعودي للأمن السيبراني لدعم الهيئة في مجال الأمن السيبراني.
6. متابعة تنفيذ برنامج التوعية بالأمن السيبراني وحوكمة البيانات، لجميع موظفي الهيئة العامة للإحصاء وتنفيذ حملة التصيد الإلكتروني لأكثر من 1036 موظفًا، وتمت قراءته من قبل 450 موظفًا، وبلغ عدد الموظفين الذين نقرأوا الرابط التصيدي (49).
7. إجراء التقييم الذاتي لضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية وحكمتها وحماية البيانات الشخصية الصادرة من مكتب إدارة البيانات الوطنية.
8. المراقبة الأمنية (7/24) لبيئة الهيئة وأنظمتها وإدارة الثغرات واختبار الاختراق، بناءً على أفضل الممارسات والمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة، مثل:
- إجراء واختبار الاختراق لتطبيقات وأنظمة الهيئة بناءً على أفضل الممارسات والمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة والعمل على إغلاقها.
- مراجعة وتقييم إعدادات الأمن السيبراني.
- إضافة طبقة حماية على البريد الإلكتروني وجميع وسائط التخزين.
- إضافة نظام إدارة الثغرات ومراجعة إعدادات أجهزة الشبكة.
- إضافة نظام حماية اسم الهيئة وحسابات التواصل الاجتماعي والعلامة التجارية والمواقع الخاصة للهيئة من التزوير والانتحال داخل الفضاء السيبراني.
- التأكد من معالجة الثغرات حسب التنبيهات الأمنية الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، حيث تم إغلاق (18) ثغرة أمنية في بيئة وأنظمة الهيئة.
- الاستجابة السريعة للحوادث الأمنية حيث تم إغلاق (46) تنبيهًا أمنيًا، واحتواء الحادثة، ووضع التوصيات لتعزيز الموقف الأمني.
- تطبيق ما يرد في التوصيات التي تصل من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني بشكل كامل.
9. مراجعة إجراءات منح الصلاحيات وإدارة هويات الدخول والصلاحيات لأكثر من 1050 حسابًا، واتخاذ الإجراءات اللازمة.

06. مسار تقنية المعلومات:

تعد خدمات تقنية المعلومات أحد الركائز الرئيسة للتمكين واستمرار التطوير لكافة أعمال وأنشطة الهيئة العامة للإحصاء، ومكوّن رئيس لتكوين منظومة مثالية، تتميز بأعلى معايير الجودة والموثوقية، تساعد على الاستثمار الأمثل للكوادر البشرية المؤهلة، لذلك حرصت الهيئة على توفير أحدث البرامج والخدمات لكافة المستخدمين، والالتزام بالمعايير والمقاييس الدولية التي تسهم في تحقيق رؤية السعودية 2030م. وفيما يأتي أبرز أعمال الإدارة العامة لتقنية المعلومات خلال عام 2023م:

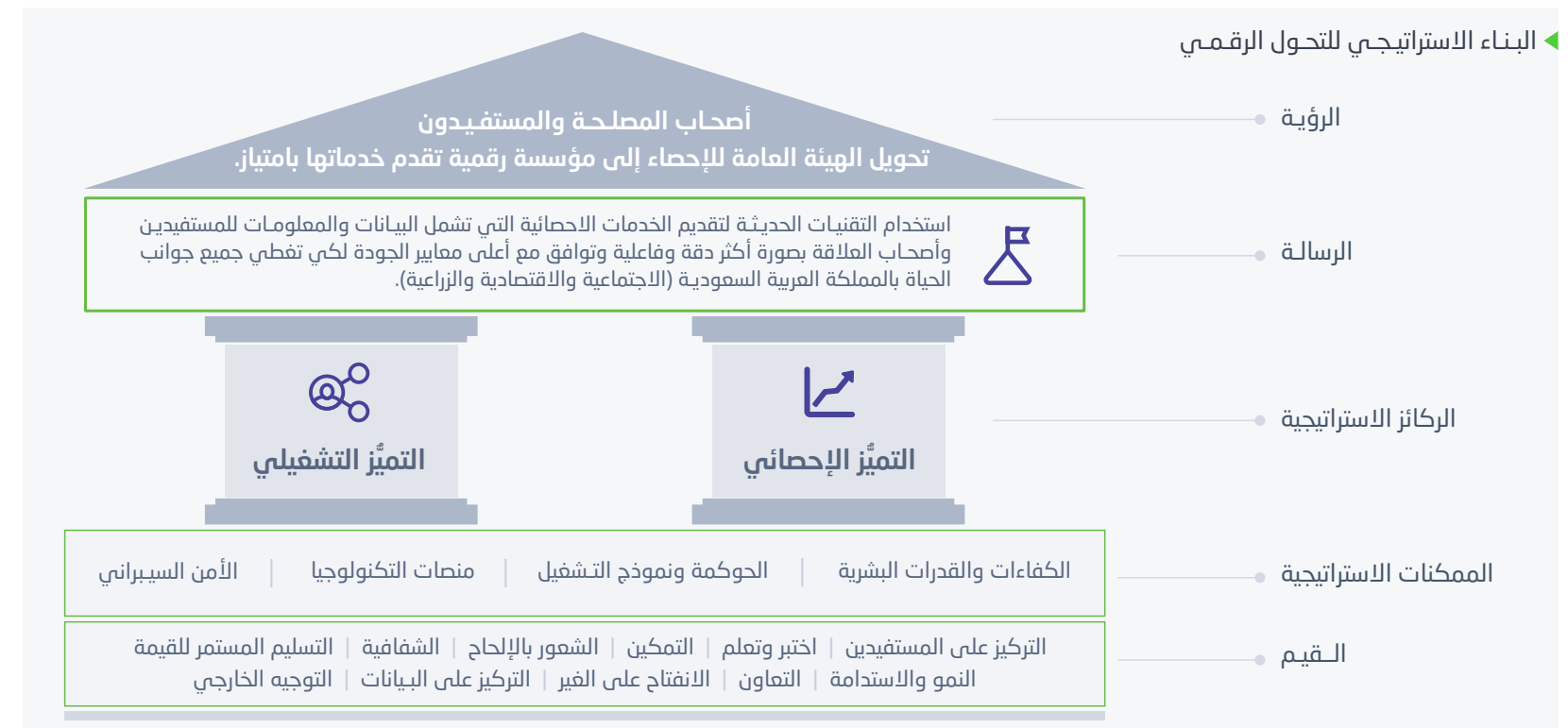
• الخطة التنفيذية لإستراتيجية التحول الرقمي 2023م:

اعتمادًا على الخطة الإستراتيجية للهيئة العامة للإحصاء عملت الإدارة العامة لتقنية المعلومات على وضع خطة تنفيذية وتشغيلية للأعمال التقنية، تسهم في تعزيز دور الهيئة في

دعم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، واستخدام التقنيات الحديثة للإسهام في تحقيق أهداف برنامج رؤية السعودية 2030م، ويتضمن رسم الخطط الإستراتيجية في الهيئة العامة للإحصاء ما يتعلق بالجانب التقني بشكل متكامل مع ضوابط الهيئة الوطنية للأمن السيبراني والتوجهات الإستراتيجية لهيئة الحكومة الرقمية.

وقد حققت الهيئة العامة للإحصاء، مراكز متقدمة في الامتثال للضوابط على الصعيد المحلي والدولي وأحرزت تقدماً ملموساً في مؤشرات التحول الرقمي لعام 2023م.

فيما يلي توضيح للخطة الإستراتيجية وتأسيس مكتب التحول الرقمي بالمواءمة مع الخطة الإستراتيجية للهيئة، والتي تمثل بشكل مباشر كيفية تحقيق الأهداف الإستراتيجية وفقاً لمعايير التحول الرقمي بالمملكة:



• الحوكمة والامتثال:

تعد الخدمات الحكومية من أهم خصائص الحكومة الإلكترونية حيث إنها تشكل أساساً متيناً للعلاقات بين الحكومة والمواطنين. ونظراً للأهمية المتزايدة لمبدأ تطوير الحكومة الإلكترونية المتكاملة أصبحت الخدمات الإلكترونية أهم وسيلة في توفير المعلومات والخدمات للمواطنين. ولأهمية هذا الدور أسهمت الإدارة العامة لتقنية المعلومات في تقدم ترتيب المملكة العربية السعودية في عدة مؤشرات من أهمها:

• التميز في كفاءة المواقع الإلكترونية والمحتوى الرقمي لعام 2023م:

مع وصول معدل انتشار الإنترنت في المملكة إلى 98.6% في عام (2022م)، يتضح أن الإنترنت والتعامل الرقمي أصبح جزءاً أساسياً من حياة الأفراد والمؤسسات في المملكة ويُعدّ ممكناً رئيساً للتميز في الأداء الحكومي؛ حيث يساهم بشكل مباشر في تيسير تنفيذ الأعمال والحصول على الخدمات الحكومية وإتاحة وصول المستخدمين إليها رقمياً بسهولة، لذا تسعى الهيئة العامة للإحصاء بشكل مستمر من خلال الإدارة العامة لتقنية المعلومات إلى المساهمة في تحسين التجربة الرقمية للمستفيد وتحسين رحلته، ابتداءً من بحثه عن البيانات والمعلومات، مروراً بإتاحة هذه المعلومات والخدمات الرقمية بجودة وكفاءة عالية، وانتهاءً بحصوله على المعلومة أو الخدمة بشكل سلس وفعال. وبناءً على ذلك، وثمرّة لهذه الجهود تم تكريم الهيئة العامة للإحصاء بجائزة التميز في كفاءة المواقع الإلكترونية والمحتوى الرقمي خلال أعمال ملتقى الحكومة الرقمية لعام 2023م.

• الامتثال للمؤشرات الدولية:

للمؤشرات الدولية أهمية لا تقل عن أهمية تنفيذ السياسات والأنظمة الصادرة داخلياً من الجهات التنظيمية في الملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 ساهمت الهيئة العامة للإحصاء بدورها في تعزيز وتحسين درجة المملكة العربية السعودية في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية OSI الذي يصدر من الأمم المتحدة، والذي يعمل على قياس تطور الحكومات الرقمية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

أفضل 10 مواقع إلكترونية حكومية على مستوى التقييم

فيما يلي توضح لأعلى (10) مواقع إلكترونية حكومية أدلةً من المواقع المشمولة في تقييم كفاءة المواقع الإلكترونية والمحتوى الرقمي، واستندت هذه القائمة على نتائج تقييم المواقع الإلكترونية وفقاً للمعايير التي تم تطبيقها وتقييمها بمنهجية تقييم أداء المواقع الحكومية في المنظورين الرئيسين

تقييم هيئة الحكومة الرقمية 2023م¹

البالغ عددها 193 دولة، حيث حققت الهيئة العامة للإحصاء في هذا المؤشر لعام 2023م ما نسبته 84.5%، وهو ما يعكس الجهود التي بدأت بالتخطيط والتنفيذ السليم للإستراتيجية.

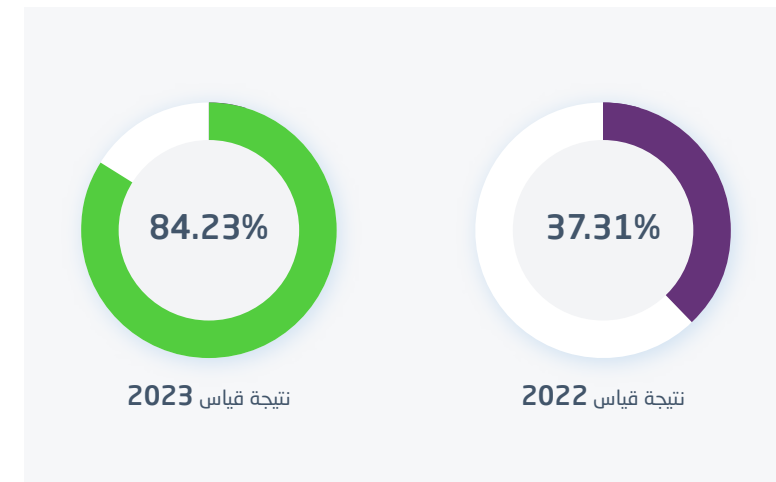
• قياس أداء الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بالتحول الرقمي لعام 2023م:

يهدف قياس أداء الأجهزة الحكومية إلى:

- رفع مستويات التزام الجهات الحكومية للأوامر والقرارات المتعلقة بالتحول الرقمي.
- تحقيق متطلبات التحول الرقمي من خلال التطبيق الأمثل للمعايير الأساسية للتحول الرقمي.

- تطوير الحكومة الرقمية.
- تحسين أداء وفاعلية الجهات الحكومية.
- الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- المساهمة في تقدم المملكة في المؤشرات الدولية.

لذلك من الأولويات التي التزمت بها الإدارة العامة لتقنية المعلومات تنفيذ أعلى معايير الامتثال لمتطلبات هيئة الحكومة الرقمية وفق الأوامر السامية الصادرة بهذا الشأن، وثمره للخطط المرسومة والمنفذة حصدت الهيئة العامة للإحصاء المركز الثالث من بين الجهات الحكومية الأكثر تقدماً في قياس 2023م بمرحلة «التكامل» بنسبة نمو بلغت %46.92 نتيجة للامتثال لـ (125) معيارًا من معايير قياس الأداء، والذي يمثل بشكل كامل الوصول إلى %84.23 من قيمة المؤشر.



• رفع الكفاءة:

تهتم الهيئة للإحصاء بتطوير كوادرها باستمرار، وتولي تطوير كوادرات تقنية المعلومات أهمية كبيرة من خلال عقد الورش، وإتاحة الفرص التدريبية لضمان تطوير قدرات منسوبيها على رأس العمل، وذلك من خلال: تنفيذ 360 ساعة تدريبية لموظفي إدارة تقنية المعلومات، شملت عدة دورات تخصصية وتعزيز الثقافة المؤسسية لدى منسوبي الهيئة لخلق التوازن المطلوب بين المهارات الوظيفية والسلوكية.

07. مسار التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر:

ضمن جهود الهيئة المستمرة لتعزيز الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر قامت عام 2023م بتأسيس إدارة المخاطر ضمن الإدارة العامة للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، وتضمنت أعمال التأسيس إعداد وتطوير البنية التحتية (دليل السياسات والإجراءات، وإطار العمل، والنموذج التشغيلي، ومصفوفة تفويض الصلاحيات، وإجراءات تقبل المخاطر ... إلخ)، وتم العمل على إعداد سجل المخاطر المؤسسية إلى جانب 19 سجلًا للمخاطر التشغيلية، وتحديد خطط التخفيف اللازمة للتعامل مع المخاطر، كما تم العمل على إعداد وتنفيذ ورش العمل التدريبية ونقل المعرفة للمسؤولين عن العمليات وموظفيهم.



وفيما يتعلق بإدارة التدقيق الداخلي تم العمل على إعداد خطة المراجعة الداخلية بناءً على تقييم المخاطر المحدّث، وذلك لمدة 3 سنوات (2024 - 2026م)، بالإضافة إلى تحديث (استراتيجية التدقيق الداخلي، وميثاق التدقيق، ودليل السياسات والإجراءات) إلى جانب تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية خلال عام 2023م.

08. مسار الاتصال الاستراتيجي ودعم العملاء:

تهتم الهيئة العامة للإحصاء اهتمامًا كبيرًا بمسار الاتصال الاستراتيجي ودعم العملاء؛ وتحرص على تلبية متطلبات عملاء الهيئة من أصحاب المصلحة، والتواصل الدائم معهم بشكل احترافي، وتقوم بمهامها من خلال محاور عديدة مثل: تجويد محتوى المنتجات الإحصائية التي تقدمها، وتحقيق الاتصال الإعلامي، والحرص على التواجد الفعّال للهيئة في مختلف وسائل الإعلام التقليدي والجديد، وتحسين الصورة الذهنية والهوية المؤسسية للهيئة لدى مختلف القطاعات الأخرى، وترجمة منتجات الهيئة المكتوبة باللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية؛ بهدف توسيع قاعدة المستفيدين، وتقديمها لشرائح أوسع من العملاء، والعمل على نشر الوعي الإحصائي في المجتمع بمختلف الطرق والوسائل، وفيما يلي نستعرض أبرز أعمال وجهور هذا المسار على مختلف المحاور:

أ. الاتصال الإعلامي:

تهدف إدارة الاتصال الإعلامي إلى إبراز أعمال الهيئة ومنتجاتها الإحصائية في وسائل الإعلام، ونشر فعاليات الهيئة ومشاركاتها في مختلف المحافل المحلية والدولية عبر منصات وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، ووضع الخطط الإستراتيجية والتنفيذية للاستفادة القصوى من البيانات عبر مشاركة الجهات المعنية ذات العلاقة؛ لدعم صناعات القرار، ورأسمي السياسات، والمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وقطاع التنمية في كافة المجالات، والوصول إلى أكبر عدد من سكان المملكة العربية السعودية؛ لتعزيز مشاركة المواطن والمقيم في المسوح الاقتصادية والأسرية من خلال مفهوم مشاركة الأسر لدى مسوح

الهيئة وآلية تنفيذها. وقد بلغ عدد متابعي منصات التواصل الاجتماعي للهيئة (324,083) ألف متابع، منهم (223,531) متابعًا على حساب الهيئة العامة للإحصاء في منصة إكس (تويتر سابقًا)، وبلغ عدد المتابعين على بقية حسابات الهيئة في منصات التواصل الاجتماعي الأخرى (100,552) متابعًا.

وتم نشر (98) بيانا صحفياً عن الهيئة، والإجابة عن (53) استفساراً صحفياً من الاستفسارات الصحفية، كما تم خلال عام 2023م تنفيذ (14) فعالية وتغطية إعلامية، والقيام بـ (13) حملة إعلامية، وفيما يتعلق بالرصد الإعلامي فقد تم رصد (4300) خبر صحفي ما بين خبر مباشر عن الهيئة، وأخبار تتعلق بتحليل منتجات الهيئة المتعلقة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ب. تخطيط الاتصال وإدارة الهوية المؤسسية والتصور:

تحرص الهيئة العامة للإحصاء على هويتها المؤسسية من خلال إدارة تخطيط الاتصال وإدارة الهوية المؤسسية والتصوير، وهي تقوم بثلاث مهام رئيسة على النحو التالي:

• تصوير البيانات:

بناء المؤشرات والتقارير ولوحات المعلومات للمنتجات المختلفة في الهيئة، كما تقوم بتمكين الإدارات الإحصائية من بناء مؤشرات وفهم بياناتها بشكل أفضل وأسرع من خلال تصوير البيانات، ومن أهم وأبرز ما تم في ذلك:

- تصميم 12 لوحة معلومات تعرض أهم مؤشرات المرحلة الثانية من التعداد السكاني باللغتين العربية والإنجليزية.
- تطوير 94 جدولاً من جداول النشر لجميع موضوعات المرحلة الثانية من التعداد السكاني باللغتين العربية والإنجليزية.
- تطوير 82 لوحةً للمعلومات الخاصة بمنصة البيانات الاقتصادية باللغتين العربية والإنجليزية.
- تطوير 540 جدولاً من جداول النشر الخاصة بقاعدة البيانات الإحصائية.
- مراجعة صحة ودقة بيانات الأعمال المنشورة على بوابة التعداد.

• تخطيط الاتصال:

تقوم الإدارة بالتنسيق بين الإدارات التابعة للإدارة العامة للاتصال الاستراتيجي من أجل ضمان التكامل فيما يتعلق بالخطط الاتصالية والحملات التوعوية التي تنشر خارجياً باسم الهيئة، ومن أهم ما تم في ذلك:

- إعداد السياسات والإجراءات الخاصة بالإدارة.
- المشاركة في تنفيذ وإطلاق 6 حملات توعوية وتسويقية في عدد من القنوات الإعلامية، والإشراف عليها، وذلك لأهم المسوح الرئيسية، ويشمل ذلك التنفيذ والتخطيط، والإشراف على جميع المواد الإعلامية من أفلام وموشن وتصاميم.
- عقد اجتماعات دورية مع الإدارات لمتابعة الالتزام برفع المهام بشكل دوري.

• إدارة الهوية المؤسسية:

بعد أن تم رسم وتخطيط استراتيجية للهوية البصرية - استغرق العمل عليها أكثر من ستة أشهر صاغت عدد كبير من ورش العمل والاجتماعات - تم تطبيق هذه الإستراتيجية، ومن أهم ما تم في ذلك:

- تحديث الهوية المؤسسية البصرية للهيئة واستراتيجيتها وتطبيقاتها، وتطبيقها على جميع القنوات والتطبيقات الخاصة بالهيئة.
- المراجعة الدورية للمخرجات الفنية والبصرية للتأكد من التزامها بمعايير الهوية البصرية الجديدة.
- المساهمة في تنظيم عدد من المبادرات التواصلية في الإدارة العامة للاتصال الاستراتيجي.

• أهم أعمال تخطيط الاتصال وإدارة الهوية المؤسسية والتصور:

- في مجال التعداد (تملك الإدارة أحد المسارات الرئيسية في التعداد وهو مسار تصوير البيانات).
- تطوير جميع منتجات منصة البيانات الاقتصادية.
- تطوير جميع جداول النشر لقاعدة البيانات الإحصائية.

ج. المحتوى:

تحرص إدارة المحتوى على رفع جودة المنتجات الإحصائية للهيئة، والمساهمة في تسهيل تجربة العملاء عند التعامل مع منتجات الهيئة، وتحسين استخدامهم للبيانات والمعلومات الإحصائية، وتحقيق الاستفادة الفعلية منها في صنع القرار ورسم السياسات ورصد التغيرات وتقييم الأداء في مختلف مجالات التنمية من خلال الإسهام في صنع محتوى المنتجات الإحصائية التي تصدرها الهيئة، ودعم الإدارات في رفع جودة المحتوى اللغوي للنشرات والتقارير والإصدارات الدورية، ورفع قدرة مستخدمي البيانات على الوصول للمنتجات الإحصائية بشكل ميسر من خلال الالتزام بأحدث المعايير الدولية في هذا المجال، كما تساهم إدارة المحتوى في رفع الوعي بالهيئة ومنتجاتها وخدماتها من خلال رفع جودة محتوى البوابات الإلكترونية للهيئة وتغذيتها ببيانات دقيقة محدثة.

وقد بلغ إجمالي عدد المنتجات الإحصائية خلال عام 2023م (134) منتجاً تم نشر (119) منتجاً منها بمعدل (89%)، وبلغ عدد المنتجات الإحصائية التي تم نشرها في الوقت المحدد للنشر بحسب التقويم الإحصائي (110) منتجات بمعدل (82%)، وبلغ عدد المنتجات المنشورة بعد الوقت المحدد (9) منتجات بمعدل (7%)، بينما بلغ عدد المنتجات المؤجلة (15) منتجاً بمعدل (11%). وقد بلغ عدد المنتجات السنوية (50) منتجاً، أما المنتجات الربعية فقد بلغ عددها (21) منتجاً، في حين بلغ عدد المنتجات الشهرية (63) منتجاً.

وخلال عام 2023م بلغ عدد صفحات الملفات التي أنجزتها إدارة المحتوى (10,496) صفحة، منها (4,362) صفحة مدققة، و(6,134) صفحة معدة، كما بلغ عدد تصاميم الأنفوجرافيك التي تم تصميمها خلال هذا العام (7,517) تصميمًا، منها (4,695) تصميم جديد، و(2,822) تصميم معدّل.

وعلى صعيد الصور والمحتوى المرئي (الفيديوهات) فقد تم إنتاج (10,491) مادة جديدة، و(5,937) مادة معدلة، حيث تم تصوير (10,281) صورة جديدة، وتعديل (5,771) صورة معدلة، وتم تسجيل (29) نصًا صوتيًا وتعديل (8) نصوص صوتية مسجلة، في حين تم إنتاج (181) مقطعًا مرئيًا (فيديو) وبلغ عدد المقاطع المرئية المعدلة (158) مقطعًا مرئيًا معدلاً (فيديو).

د. الترجمة:

قامت الهيئة - من خلال إدارة الترجمة - بتطوير منتجاتها باللغة الإنجليزية وتحقيق الكثير من الأعمال في عام ٢٣ . ٢٠م؛ حيث تم ترجمة وتدقيق عدد كبير من الكلمات، فقد تم: ترجمة أكثر من [831,591] كلمة، والقيام بالتدقيق اللغوي لأكثر من [833,833] كلمة، وذلك بإجمالي عدد كلمات (1,665,424)، كما تم استلام واستكمال عدد كبير من طلبات الترجمة والتدقيق اللغوي، إذ تم استلام [650] طلب ترجمة و [244] طلب تدقيق لغوي بإجمالي عدد طلبات (894). كما قامت الإدارة بإنجاز مشروعين مهمين:

• **الأول:** تم الانتهاء من العمل على دليل السياسة التحريرية لكتابة محتوى الهيئة العامة للإحصاء الذي يهدف إلى توجيه عملية التحرير والكتابة وتوحيد المعايير والممارسات، حيث يوضح الدليل أسلوب الهيئة، وطريقتها في تحرير محتوى المادة العلمية الموجودة في جميع منتجاتها الإحصائية، وما يتعلق بها من المواد الصحفية والإعلامية؛ لتكون مصاغة على أسس علمية واضحة ومحددة، ووفقًا للقواعد اللغوية المعتمدة، وقواعد التحرير الصحفي والإعلامي، ولتعكس رسالة الهيئة، ورؤيتها، وهويتها، وقيمها.

• **الثاني:** تم الانتهاء من العمل على دليل كتابة الأعداد الذي يهدف إلى توحيد طريقة كتابة الأعداد عند تحرير محتوى المادة العلمية الموجودة في جميع المنتجات الإحصائية للهيئة، والتي تصاغ على أسس علمية محددة، تكون واضحة للجميع، وموحدة في جميع الإدارات الإحصائية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بإطلاق قائمة المصطلحات الإحصائية المستخدمة في النشرات الإحصائية للهيئة العامة للإحصاء، وتُعد هذه القائمة ثنائية اللغة، وتم إطلاقها على الموقع الرسمي للهيئة، وتهدف إلى توحيد المصطلحات المستخدمة في المجال الإحصائي. وأخيرًا، تم تعزيز وإثراء ذاكرة الترجمة المبنية على برنامج (ترادوس) بشكل أكبر، حيث تم إضافة معظم المحتوى المترجم المتكرر بهدف أتمتة العمل على مشاريع الترجمة، وتوحيد الصياغة، وتقليل الجهود المبذولة في عملية الترجمة.

وبهذه الأعمال، تحرص الهيئة العامة للإحصاء من خلال إدارة الترجمة على مواصلة تقديم خدمات ذات جودة عالية، وتؤكد سعيها الدائم إلى تحقيق التحسينات المستمرة على منتجاتها باللغة الإنجليزية من خلال الترجمة والتدقيق اللغوي المحكم.

هـ. التوعية الإحصائية:

قامت الهيئة - من خلال إدارة التوعية الإحصائية - بتنفيذ العديد من حملات التوعية الإحصائية، حيث تم تنفيذ 19 حملة توعوية إحصائية للمسوح التالية:

- مسح التعليم والتدريب.
- مسح التشييد والبناء.
- مسح الإعاقة.
- مسح الصحة والسلامة في العمل.
- مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسرة والأفراد.
- مسح المنشآت السياحية.
- مسح الثقافة والترفيه الأسري.
- مسح منظمات القطاع غير الربحي.
- مسح التجارة الدولية في الخدمات.
- مسح الاقتصاد الرقمي.
- مسح إحصاءات البحث والتطوير.
- مسح مؤشر الهوية الوطنية.
- مسح صحة المرأة والرعاية الإنجابية.
- مسح المخلفات الاقتصادية الصناعية.
- مسح إحصاءات الأعمال الهيكلية.
- مسح العنف ضد الطفل.
- مسح صحة ورفاهية الطفل.
- المسح الصحي الوطني.
- مسح دخل وإنفاق الأسرة.

كما قامت الهيئة - من خلال إدارة التوعية الإحصائية - بإقامة 3 محاضرات توعوية للقطاع الأكاديمي في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمامة، وجامعة الفيصل، بالإضافة إلى العديد من الأعمال الأخرى التي نوجزها في الجدول الآتي:

عدد الدورات التوعوية للباحثين	40
عدد ورش العمل	21
عدد الحملات للموظفين الجدد	2
عدد المؤتمرات	1
عدد الحملات للباحثين	5



أبرز التحديات التي واجهت الهيئة خلال عام 2023م

م	التحديات	الإجراء الذي تم للتغلب عليها
1	وجود نقص في عدد الكوادر البشرية الإحصائية في الهيئة.	التوسع في استقطاب كوادر إحصائية مؤهلة.
2	ضعف الاستجابة لمسوح المنشآت والمسوح الأسرية الهاتفية.	عمل حملات توعية إحصائية مكثفة.
3	كثرة أسئلة استمارات بعض المسوح، مما يقلل من جودة البيانات.	تطوير استمارات ومنهجيات المسوح الميدانية.
4	عدم وجود مبنى واحد لمقر الهيئة الرئيس في العاصمة الرياض.	تسعى الهيئة لحل هذه الإشكالية بشكل جذري.
5	وجود ضعف معرفي ومهني في بعض التخصصات.	توسعت الهيئة في تدريب عدد كبير من كوادرها.
6	ضعف تنفيذ السياسات والإجراءات.	يجري العمل على استكمال مشروع (السياسات والإجراءات) وتوحيد نماذجها وتوثيقها، بهدف رفع مستوى الأداء وتجويد المنتجات الإحصائية المختلفة.
7	قلة التجاوب مع الباحثين الميدانيين؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة البيانات، رغم ارتفاع تكلفة بيانات المسوح الميدانية!!	قامت الهيئة بتنوع مصادر بياناتها، وتوسعت في استخدام البيانات السجلية لدعم بيانات المسوح، بالإضافة للبيانات الضخمة التي تسهم في تجويد المخرجات الإحصائية.
8	التسارع في التحول الرقمي نتيجة التطور الاقتصادي أوجد تنوعاً وتبايناً وتعددية في البيانات المستخدمة وبمفاهيم مختلفة.	تعزيز البيانات وتكاملها وتصنيفها إلى مصادر أساسية وثانوية لأغراض المعالجة والتحليل الإحصائي.
9	عدم توفر المساحة التخزينية اللازمة لتخزين بيانات المسوح.	تطوير الجانب التقني في الهيئة باستمرار.
10	تأخر المواءمة والتنسيق مع المستفيدين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص خلال مراحل الإنتاج للمنتجات الإحصائية ذات العلاقة؛ وهذا يسبب تأخر المنتجات الإحصائية.	تكثيف التواصل مع الجهات المختلفة لتسريع المواءمة.
11	ضعف الاستفادة من البيانات السجلية؛ الأمر الذي يبطن من وتيرة قياس الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية	تسريع إجراءات العمل لمواكبة تسارع آليات المتابعة والقياس للمستفيدين.
12	وجود تعارض أو تقاطع بين بعض الجهات المعنية بالبيانات في المملكة.	تطوير تنظيم الهيئة للإحصاء لحل أي تعارض أو تقاطع.
13	ضعف الوعي الإحصائي لدى شرائح متنوعة من الجمهور.	القيام بحملات توعية مكثفة.
14	وجود قدر غير قليل من التسرب الوظيفي.	العمل على توفير بيئة عمل جاذبة.
15	تغير الهيكل الوظيفي للهيئة بشكل متقارب.	وضع استراتيجية وخطة تنفيذية بعيدة المدى.

و. المطبوعات والنشر:

فيما يأتي نذكر أهم الأعمال المتعلقة بالمطبوعات والنشر خلال عام 2023م:

1. تحقيق الهيئة مرتبة متقدمة في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية.
2. تحقيق متطلبات منصة البيانات المفتوحة (سدايا) ورفع التقييم إلى المؤشر الأخضر.
3. الحصول على جائزة التميز في كفاءة أداء الموقع الإلكتروني والمحتوى الرقمي على مستوى الجهات الحكومية لعام 2023م.
4. تطبيق معايير التحول الرقمي في العلاقة مع المستفيد (قياس الحكومة الرقمية).
5. تحقيق متطلبات هيئة الحكومة الرقمية للتحول الرقمي.
6. تنفيذ متطلبات مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية.
7. تطوير عرض المحتوى الرقمي وفق مؤشرات كفاءة المحتوى.
8. تفعيل ميزة الشات بوت في بوابة الهيئة العامة للإحصاء.
9. تطوير خدمة طلب معلومات إحصائية.
10. الالتزام بمعايير كفاءة المواقع والمحتوى الرقمي بنسبة 100%.
11. الالتزام بنشر الإصدارات والمنتجات الإحصائية في تواريخ ومواعيد النشر المعلن عنها مسبقاً في تقويم الإصدارات الإحصائية.
12. تنفيذ مطبوعات المسوح الإحصائية وإرسالها لجميع مناطق المملكة، وقد بلغ عددها (2,902,812).
13. تلبية احتياج إدارات الهيئة من المطبوعات، وقد بلغ عددها (358,930).

وكانت أعداد المستفيدين من الحملات التوعوية كما يلي:

عدد المستفيدين من الحملات التوعوية للمسوح	أكثر من: 1,800,000 فرد.
عدد الباحثين المستفيدين من الدورات التدريبية	أكثر من: 5,000 باحث.
عدد الرسائل النصية التوعوية للمسوح	أكثر من: 861,185 رسالة.

هذا وقد أجرت الهيئة دراسة مسحية على عينة من المستهدفين لأعمالها لمعرفة مدى وعيهم بأهمية العمل الإحصائي، ومدى معرفتهم للهيئة وأعمالها، ورغبتهم في تعبئة استمارات المسوح الميدانية، والوسيلة المفضلة لديهم للمشاركة في هذه المسوح، وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

مؤشر معرفة الهيئة العامة للإحصاء ومعرفة أعمالها ومنتجاتها:

حقق مؤشر المعرفة التامة للهيئة العامة للإحصاء ومعرفة أعمالها ومنتجاتها نسبة (40.6%)، بينما بلغ مؤشر المعرفة المتوسطة (44.5%)، فيما بلغ مؤشر عدم المعرفة (14.9%).

الرغبة في المشاركة في تعبئة استمارة المسح:

حقق مؤشر الرغبة في المشاركة في تعبئة استمارة المسح نسبة (70%)، بينما كان التردد بنسبة (19%)، فيما سجل رفض تعبئة استمارة المسح النسبة الأقل بواقع (11%).

الوسيلة المفضلة للمشاركة في المسوح الميدانية:

بلغت نسبة تفضيل الاستيفاء الذاتي لجمع بيانات المسوح الميدانية (63.6%)، بينما حقق الاتصال الهاتفي (23%)، فيما سجلت الزيارات الميدانية المعدل الأقل بنسبة بلغت (13.4%).

أبرز تطلعات لعام 2024م



- 01 استقطاب الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة لتطوير العمل الإحصائي في الهيئة.
- 02 ترقية البوابة الخارجية إلى أحدث الترقيات في التقنية المستخدمة.
- 03 التوسع في إنتاج الإحصاءات المحدثة بالاعتماد على مصادر متعددة كالبيانات السجّية، والبيانات الضخمة، بهدف تعزيز وإثراء وتكامل البيانات المتاحة.
- 04 تطوير وزيادة أعمال الهيئة ومنتجاتها الإحصائية في جميع المجالات الاقتصادية والسكانية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية.
- 05 زيادة عدد متابعي حسابات الهيئة، وزيادة معدل عدد الزيارات للبوابة الخارجية.
- 06 تحسين عرض صفحات البوابة بما يتناسب مع المتصفحات والجوال.
- 07 الاستمرار في تحقيق المراكز الأولى في كفاءة أداء الموقع الإلكتروني والمحتوى الرقمي.
- 08 ضمان جودة عالية للبيانات والمؤشرات والنشرات ومختلف الإحصاءات التي تنتجها.
- 09 سرعة المواءمة مع الجهات المختلفة، والاستفادة بشكل أفضل من البيانات السجّية.
- 10 التوسع في التواصل الفعّال مع المستفيدين والشركاء من مؤسسات حكومية وجهات ومنظمات رسمية، والمشاركة الفعّالة مع المستخدمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، والاستمرار في تحسين ورفع معدل رضا العملاء، وتلبية الطلبات الإحصائية للجهات المختلفة.



03

نظرة عامة على
الوضع الراهن للهيئة
العامة للإحصاء

الإطار التنظيمي

تنظيم الهيئة العامة للإحصاء:

بموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ (1436/12/26هـ) القاضي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة باسم (الهيئة العامة للإحصاء)، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (11) وتاريخ (1437/01/13هـ) بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (70) وتاريخ (1438/01/30هـ) وتضمن عبارة «فيما عدا رئيس الهيئة، يطبق على منسوبي الهيئة لوائح وسلالم العاملين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتعديلات التي تطرأ عليه». وأصبح ذلك غير سارٍ وفقاً للتعديل المشار إليه في البند أولاً من قرار مجلس الوزراء رقم (198) وتاريخ (1442/3/24هـ).

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (212) وتاريخ (1441/3/15هـ) بشأن تعديل تنظيم الهيئة، واشتمل التعديل على أن يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من المجلس، وأن يرتبط تنظيمياً بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة المكوّن من أصحاب السمو والمعالي والسعادة.

كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم: (745) وتاريخ (1441/11/23هـ)، ويتضمن عدداً من التعديلات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه.

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم: (169) وتاريخ (1444/03/01هـ)، القاضي بتعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء - الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (11) في (1437/1/13هـ)، وذلك على النحو الوارد في القرار، وعدد من الترتيبات الموضحة فيه.

وفيما يلي تنظيم الهيئة العامة للإحصاء في شكله الحالي بحسب القرارات والتعديلات المشار إليها:

المادة الأولى:

لأغراض هذا التنظيم، يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها:

○ **التنظيم:** تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.

○ **المجلس:** مجلس إدارة الهيئة.

○ **الجهات العامة:** الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة، ويشمل ذلك الشركات المملوكة بكاملها للدولة.

○ **المنشآت الخاصة:** جميع الشركات بما فيها الشركات التي تسهم فيها الدولة، والمنشآت الفردية الخاصة، والجمعيات والمؤسسات الأهلية وما في حكمها.

○ **البيانات:** البيانات التي تحدد هوية الشخص ذي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية ويقدمها بناءً على طلب.

○ **البيانات الفردية:** البيانات التي تحدد هوية الشخص ذي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية ويقدمها بناءً على طلب.

○ **المجالات الإحصائية:** المجالات الإحصائية الرئيسية الثلاثة، الإحصاءات الاجتماعية وتشمل (التركيبة السكانية، والأوضاع الاجتماعية، والتعليم، والإسكان، وغيرها)، والإحصاءات الاقتصادية وتشمل (الحسابات الوطنية، والأعمال التجارية، والصناعة، والتجارة، وغيرها)، والإحصاءات المكانية وتشمل (البيئة، والسياحة، والزراعة، وغيرها).

○ **السجلات الإدارية:** السجلات الورقية أو الإلكترونية التي تدون فيها البيانات أو المعلومات في مختلف الجهات العامة أو المنشآت الخاصة، المتعلقة بالمجالات الإحصائية وغير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، إضافة إلى السجلات عن العمليات الإنتاجية لتلك الجهات والمنشآت.

○ **المعلومات:** البيانات التي تتم معالجتها إما بتبويبها، أو بتحليلها، أو بتلخيصها، أو بأي طريقة معالجة أخرى لتصبح ذات معنى يتعلق بالمجالات الإحصائية.

○ **المؤشرات:** العنصر البياني الذي يعبر عن البيانات الإحصائية في فترة زمنية محددة ومكان محدد وخصائص أخرى محددة.

○ **الإحصاء:** البيانات والمعلومات والمؤشرات التي تجمع عن ظروف المجتمع وأنشطته باستخدام الأساليب والتصنيفات والمفاهيم العلمية للوصول إلى النتائج والتوقعات والقرارات وفقاً لمتغيرات محددة.



○ **العمل الإحصائي:** أي دراسة، أو بحث، أو استطلاع، أو مسح، أو أي عمل يتعلق بالمجالات الإحصائية سواء يتم بشكل كلي أو جزئي.

○ **المسوح:** عملية جمع البيانات من مصادرها على أساس مجموعة من الأسئلة أو المتغيرات المحددة التي ستُجمع، سواء كانت وفق أسلوب الحصر الشامل أو وفق أساليب وطرق اختيار العينات الإحصائية أو أي أساليب إحصائية أخرى.

○ **الخدمات الإحصائية:** الأعمال التفصيلية للعمل الإحصائي أو ذات العلاقة به وتشمل تقديم الاستشارات الإحصائية بشأن تصميم المسوح أو البحوث أو الدراسات واختيار العينات وتحليل النتائج وتفسيرها، ونحو ذلك.

○ **الوثائق الإحصائية:** الخرائط والمخططات والسجلات والأدلة والمنهجيات وقوائم العينات وغيرها المستخدمة في العمل الإحصائي.

○ **اللجنة التنسيقية:** لجنة دائمة لتنسيق العمل الإحصائي بين الجهات العامة ذات العلاقة.

○ **مندوبو الهيئة:** الأشخاص من غير منسوبي الهيئة الذين تستعين بهم للعمل في تنفيذ المسوح.

المادة الثانية:

1. تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية العامة وبالاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيمياً بوزير الاقتصاد والتخطيط.

2. يكون مقر الهيئة الرئيس في مدينة الرياض، وتنشئ لها فروعاً ومكاتب في أي من مناطق المملكة.

المادة الثالثة:

يهدف التنظيم إلى تنظيم العمل الإحصائي في المملكة وتفعيله من خلال إيجاد منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحدة ومتابعة تنفيذها، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتلبية الاحتياجات الإحصائية؛ خدمة لخطط التنمية والبحث العلمي والأنشطة المختلفة.

• **المادة الرابعة:**

الهيئة هي الجهة المعنية بالإحصاء، وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمنظم له، ولها في سبيل تحقيق أهدافها الاختصاصات الآتية:

1. إعداد إستراتيجية وطنية للعمل الإحصائي في المملكة بالتنسيق مع الجهات العامة ذات العلاقة، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها واقتراح تحديثها بشكل دوري.
2. القيام بالعمل الإحصائي وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها، ويشمل ذلك ما يأتي:
 - أ. تحديد منهجية العمل الإحصائي.
 - ب. تصميم وتنفيذ المسوح.
 - ت. إجراء الدراسات والبحوث.
 - ث. تحليل البيانات والمعلومات.
 - ج. توثيق البيانات والمعلومات وحفظها في الوثائق الإحصائية.

3. جمع البيانات والمعلومات التي تغطي جميع جوانب الحياة في المملكة من مصادرها المختلفة وتدوينها وتبويبها، وجمع البيانات والمعلومات من السجلات الإدارية في الجهات العامة والمنشآت الخاصة وتبويبها وتحليلها واستخراج مؤشراتهما.

4. إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية، واستخدامها والعمل على تحديثها وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.

5. إعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح والبحوث.

6. تكوين منظومة شاملة من قواعد البيانات الإحصائية الوطنية لمختلف المجالات الإحصائية.

7. إيجاد نظام مركزي للمعلومات في الهيئة على المستوى الوطني يرتبط آلياً بجميع الجهات العامة.

8. تقديم العمل الإحصائي والخدمات الاستشارية والفنية في مجال الإحصاء للجهات العامة والمنشآت الخاصة.

9. تقديم الاقتراحات للجهات العامة لتطوير جميع أنظمة المعلومات والعمل الإحصائي، للوصول إلى منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحدة.

10. إنتاج الإحصاءات الرسمية وتطويرها باستقلالية، ونشرها داخل المملكة، وتزويد الجهات العامة والمنشآت الخاصة والأفراد والمنظمات الدولية بها، وفق الإجراءات النظامية.

11. التنسيق والتعاون مع نظيراتها في الدول الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بالجوانب الإحصائية، وفقاً للإجراءات النظامية.
12. إعداد برامج ودورات في مجال العمل الإحصائي وتنفيذها، وتدريب وتأهيل كوادر متخصصة في هذا المجال.
13. تمثيل المملكة داخلياً وخارجياً فيما يتعلق باختصاصات الهيئة، وذلك وفقاً للإجراءات النظامية.
14. نشر الوعي الإحصائي وإعداد وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة بما يحقق تفاعل المجتمع مع العمل الإحصائي.
15. نشر الإحصاءات لجميع المستفيدين في الوقت نفسه، والسماح بالوصول المسبق لها وفق مسوغات محددة ومكتوبة دون أن يؤدي ذلك إلى أي تغيير في المحتوى أو تاريخ نشر الإحصاءات».

• **المادة الخامسة:**

تباشر الهيئة جمع البيانات المتعلقة بخططها وبرامجها الإحصائية بواسطة موظفيها، أو بواسطة مندوبي الهيئة إذا اقتضى الأمر ذلك، وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة.

• **المادة السادسة:**

1. تقدم الهيئة الإحصاءات الرسمية دون مقابل مالي.

2. دون إخلال بما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة، تجري الهيئة المسوح وتعدّ البحوث والدراسات الإحصائية، وتقدم الخدمات الإحصائية والاستشارات والدورات التدريبية بأسلوب تجاري خاضع لحساب التكاليف.

• **المادة السابعة:**

تم تعديل المادة السابعة بموجب قرار رقم (212) وتاريخ 1441/3/15 هـ الموافق 2019/11/12م بشأن تعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقد نصّ التعديل على أن يكون للهيئة رئيس يُعيّن ويُعفى من منصبه بقرار من مجلس إدارة الهيئة، كما نصّ على أن يرتبط تنظيمياً بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة.

1. يُشكّل المجلس على النحو التالي: إدارة الهيئة.

- وزير الاقتصاد والتخطيط
- وزير الطاقة
- وزير المالية
- وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
- وزير التعليم
- وزير الصناعة والثروة المعدنية
- مدير مركز المعلومات الوطني
- رئيس الهيئة
- اثنان من المختصين في مجال عمل الهيئة (يعينان بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح من رئيس المجلس) عضوان

2. يختار رئيس المجلس نائباً له من بين الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرات (ب) و(ج) و(د) و(و) و(هـ) و(ز) من الفقرة (1) من هذه المادة. (وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (745) وتاريخ 1441/11/23 هـ).

• **المادة الثامنة:**

يتولى المجلس الإشراف على إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة في حدود أحكام التنظيم، وله على وجه خاص الاختصاصات الآتية:

1. إقرار السياسات العامة للهيئة وخططها وبرامجها التشغيلية.
2. إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة.
3. إقرار اللوائح الداخلية والفنية والإجراءات والقواعد والمعايير المتعلقة بنشاط الهيئة.
4. إقرار مشروع ميزانية الهيئة، ورفعها بحسب الإجراءات النظامية.
5. إقرار الحساب الختامي للهيئة وتقرير مراجع الحسابات والتقرير السنوي تمهيداً لرفعها بحسب الإجراءات النظامية.
6. تشكيل اللجنة التنسيقية، وتسمية أعضائها بناءً على ترشيح جهاتهم، وإقرار اللوائح المتعلقة بها.
7. إقرار مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
8. إقرار أي مقابل مالي وتكاليف للعمل الإحصائي والخدمات الإحصائية والاستشارات والدورات التدريبية التي تنفذها الهيئة، وكذلك للتزويد بالبيانات.

9. قبول التبرعات والهبات والأوقاف والوصايا والمنح والمساعدات التي تقدم للهيئة، وفقاً للإجراءات النظامية.
10. تعيين مراجع حسابات خارجي، ومراقب مالي داخلي.
11. تشكيل اللجان وتخويلها الصلاحيات اللازمة لإنجاز المهام المنوطة بها.
- ويجوز للمجلس تفويض بعض تلك المهام إلى من يراه من المسؤولين في الهيئة، وفق ما يقتضيه سير العمل فيها.
12. إقرار اللوائح الإدارية واللوائح المالية التي تسيّر عليها الهيئة، على أن يكون إقرار اللوائح المالية والأحكام ذات الأثر المالي في اللوائح الإدارية بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (198) وتاريخ 1442/03/24 هـ).

• **المادة التاسعة:**

1. تعقد اجتماعات المجلس في مقر الهيئة، ويجوز عند الاقتضاء عقدها في مكان آخر داخل المملكة.

2. يجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة على الأقل بناءً على دعوة من رئيسه، ومتى اقتضت مصلحة الهيئة ذلك، ويتعيّن أن تكون الدعوة مصحوبة بجدول أعمال الاجتماع، وعلى رئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك (خمسة) من أعضائه على الأقل، ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم رئيس المجلس أو نائبه، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع، وللعضو المعترض تسجيل اعتراضه وأسباب الاعتراض ضمن محضر اجتماع المجلس.

3. تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون، وتبلغ الهيئة هذه القرارات إلى الجهات المعنية بها مباشرة وبالطريقة المناسبة.

4. لا يجوز للعضو الامتناع عن التصويت أو تفويض عضو آخر بالتصويت عنه عند غيابه.

5. لا يجوز للعضو أن يفشي شيئاً مما وقف عليه من أسرار الهيئة.

6. للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم دون أن يكون لهم حق التصويت.

• المادة العاشرة:

تم تعديل مدخل هذه المادة وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 212 كما يلي:

يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من مجلس إدارة الهيئة، ويحدد القرار أجره ومزاياه المالية الأخرى، ويرتبط تنظيمياً بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة المكوّن من أصحاب السمو والمعالي والسعادة، وهو المسؤول التنفيذي عن إدارة الهيئة، وتتركز مسؤولياته في حدود هذا التنظيم، ويمارس الاختصاصات الآتية:

1. الإشراف على منسوبي الهيئة طبقاً للصلاحيات الممنوحة له وما تحدده اللوائح.
2. الإشراف على أعمال الهيئة الفنية والإدارية والمالية، وتقديم الرأي في المسائل الإحصائية للجهات العامة.
3. إقرار أساليب وإجراءات تنفيذ البرامج الإحصائية المتعلقة بالآتي:

- أ. جمع وتصنيف وتحليل واستخراج ونشر المعلومات الإحصائية التي تصدرها الهيئة.
- ب. محتوى النشرات والمنشورات الإحصائية التي تصدرها الهيئة، وتوقيت وطرق توزيعها ونشرها.
4. اقتراح خطط الهيئة وبرامجها، ورفعها إلى المجلس.
5. اقتراح الهيكل التنظيمي للهيئة، ورفعها إلى المجلس.
6. رئاسة اللجنة التنسيقية، واقتراح اللوائح المتعلقة بها.
7. اقتراح مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها، ورفعها إلى المجلس.
8. اقتراح إعداد آليات العمل التنفيذية المتعلقة بالمقابل المالي والتكاليف للأعمال الإحصائية التي تنفذها الهيئة للمنشآت الخاصة، وكذلك للتزويد بالبيانات، ورفعها إلى المجلس.
9. إصدار الأوامر بمصروفات الهيئة بموجب الميزانية السنوية المعتمدة.

10. متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر من المجلس.
11. تقديم تقارير دورية إلى المجلس عن أعمال الهيئة ومنجزاتها ونشاطها.
12. تقديم الاقتراحات إلى المجلس في شأن الموضوعات الداخلة في اختصاصه.

• المادة الثالثة عشرة مكرر:

يخضع منسوبو الهيئة لأحكام نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية. (وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (198) وتاريخ 1442/03/24هـ).

• المادة الرابعة عشرة:

ترفع الهيئة إلى مجلس الوزراء حسابها الختامي السنوي خلال (تسعين) يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

• المادة الخامسة عشرة:

ترفع الهيئة إلى رئيس مجلس الوزراء - خلال (تسعين) يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية - تقريراً سنوياً عما حققته الهيئة من إنجازات، مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها.

• المادة السادسة عشرة:

مع عدم الإخلال بحق ديوان المراقبة العامة في الرقابة على حسابات الهيئة، يعين المجلس مراجع حسابات خارجياً (أو أكثر) من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الصفة الاعتبارية المرخص لهم بالعمل في المملكة، ويحدد أتعابهم، وإذا تعدد مراجعي الحسابات فإنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم أمام الهيئة، ويرفع تقرير مراجع الحسابات إلى المجلس، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

• المادة السابعة عشرة:

ينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره، ويلغى كل ما يتعارض معه من أحكام.

13. الإشراف على إعداد مشروع ميزانية الهيئة، والتقرير السنوي، والحساب الختامي، وعرضها على المجلس.
14. تمثيل الهيئة أمام القضاء وغيره.
15. إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام التنظيم واللوائح والقواعد والإجراءات المعتمدة، وذلك بحسب الصلاحيات المفوضة له.
16. مباشرة ما تخوله إياه قرارات المجلس والأنظمة واللوائح الخاصة بالهيئة من اختصاصات.
17. أي مهمة يكلفه بها المجلس، وللرئيس تفويض بعض صلاحياته إلى غيره من منسوبي الهيئة.

• المادة الحادية عشرة:

تكون للهيئة ميزانية مستقلة تصدر بمرسوم ملكي.

• المادة الثانية عشرة:

1. تتكون موارد الهيئة من الآتي:

- أ. ما يخص لها في الميزانية العامة للدولة.
- ب. جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول إليها من جهات حكومية أخرى.
- ت. الأصول الثابتة والمنقولة التي تحت تصرفها.
- ث. عوائد استثمار مواردها المالية.
- ج. المقابل المالي التي تحصل عليه عما تقدمه من خدمات.
- ح. الغرامات والجزاءات المالية المستحقة للهيئة.
- خ. ما يقبله المجلس من تبرعات والهيئات والأوقاف، والوصايا، والمنح، والمساعدات.
- د. أي موارد أخرى يقرها المجلس.

2. تودع أموال الهيئة في حساب خاص في مؤسسة النقد العربي السعودي، ويصرف منه وفق ميزانية الهيئة المعتمدة.

• المادة الثالثة عشرة:

السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة، واستثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ نفاذ التنظيم، وتنتهي بنهاية السنة المالية للدولة.



● تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2023م:

بموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ (1436/12/26هـ) القاضي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة بمسمى الهيئة العامة للإحصاء، صدر قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم (11) وتاريخ (1437/01/13هـ)، بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقرار رقم (212) وتاريخ (1441/3/15هـ) بشأن تعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقد نصّ التنظيم على أن يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من المجلس، ويرتبط تنظيمياً بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة، وكانت تشكيلة مجلس إدارة الهيئة عام 2023م كما يلي:

معالي أ. فيصل بن فاضل الإبراهيم	وزير الاقتصاد والتخطيط
صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود	وزير الطاقة
معالي أ. محمد بن عبد الله الجدعان	وزير المالية
معالي م. أحمد بن سليمان الراجحي	وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
معالي د. حمد بن محمد آل الشيخ	وزير الدولة عضو مجلس الوزراء
معالي أ. بندر بن إبراهيم الخريف	وزير الصناعة والثروة المعدنية
معالي أ. يوسف بن عبد الله البنيان	وزير التعليم
معالي د. عصام عبد الله الوقيت	مدير مركز المعلومات الوطني
سعادة د. فهد بن عبدالله الدوسري	رئيس الهيئة
سعادة د. فهد بن محمد التركي	متخصص في مجال عمل الهيئة
سعادة أ. ديفيد واين كالستش	متخصص في مجال عمل الهيئة

وقد اجتمع مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء أربعة اجتماعات خلال عام 2023م، هي:

- 01 الاجتماع الأول: اجتماع مجلس الإدارة الـ 24 في يناير 2023م.
- 02 الاجتماع الثاني: اجتماع مجلس الإدارة الـ 25 في أبريل 2023م.
- 03 الاجتماع الثالث: اجتماع مجلس الإدارة الـ 26 في أكتوبر 2023م.
- 04 الاجتماع الرابع: اجتماع مجلس الإدارة الـ 27 في ديسمبر 2023م.



الجان المرتبطة بمجلس الإدارة:

يرتبط بمجلس الإدارة اللجنتان التاليتان:

• لجنة الترشيحات والمكافآت:

أبرز مهام واختصاصات اللجنة:

1. اتخاذ القرارات ضمن صلاحيات اللجنة.
2. مراجعة الهيكل التنظيمي وسلم الرواتب ورفع التوصيات بشأنهما للمجلس.
3. إبداء الرأي حول التعيينات المقترحة على مستوى الرئيس والنواب.
4. وضع معايير تقييم أداء الرئيس التنفيذي وتقييمه بناءً عليها ورفع التوصيات بذلك للمجلس.
5. التأكد من وجود خطة تعاقب وظيفي للرئيس التنفيذي والنواب.
6. الإشراف على تخطيط القوى العاملة.
7. التوصية للمجلس باعتماد إستراتيجية الموارد البشرية والسياسات ذات العلاقة بما فيها المكافآت بحسب اللائحة الإدارية ومراجعتها بشكل دوري.
8. إعداد لائحة المكافآت للجان المنبثقة عن المجلس بما يتفق مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة والرفع بذلك للمجلس.
9. التوصية بمكافأة الرئيس التنفيذي للهيئة والرفع بها لمجلس الإدارة.

• لجنة المراجعة والمخاطر:

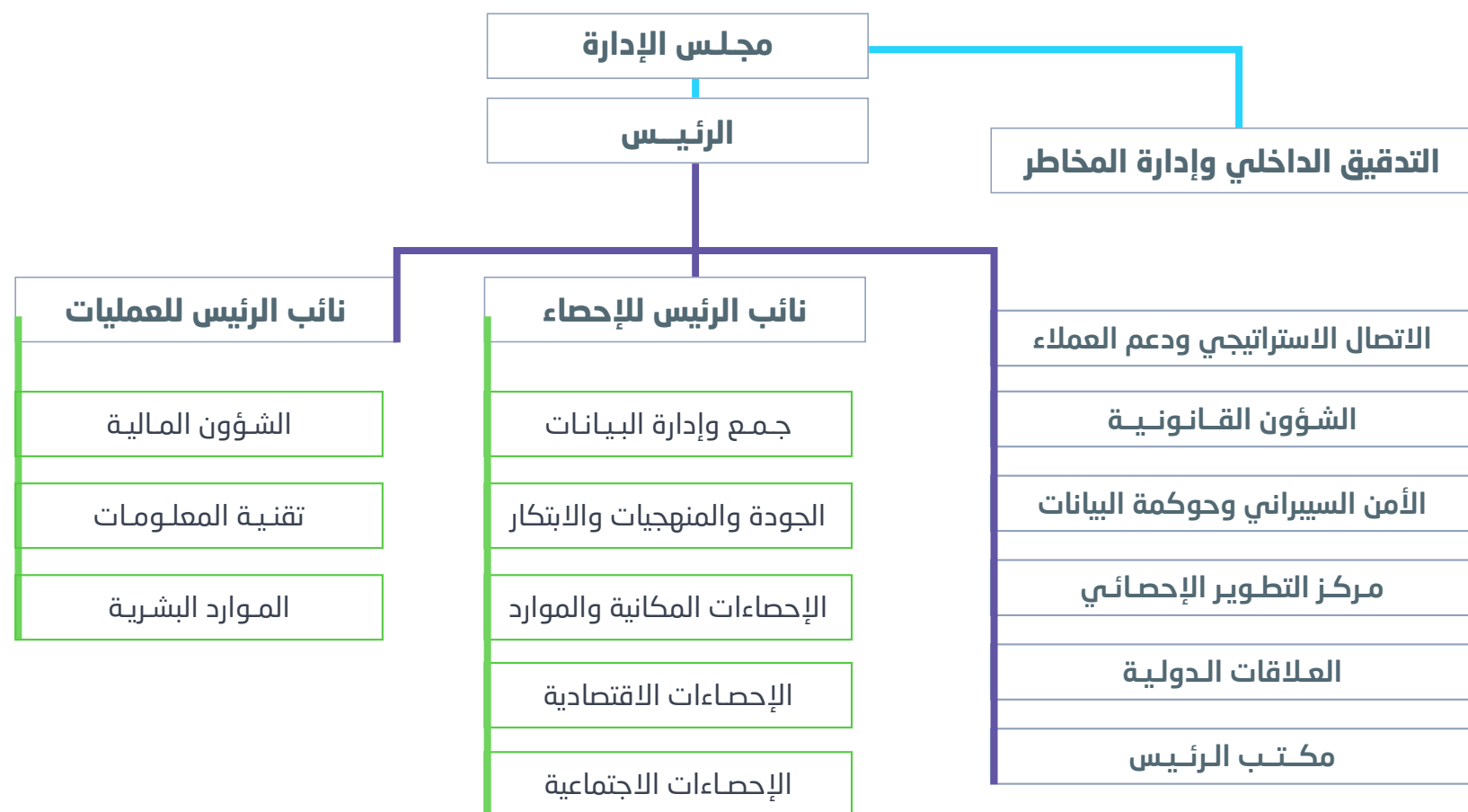
أبرز مهام واختصاصات اللجنة ما يلي:

1. إدارة المخاطر.
2. التقارير المالية.
3. المراجعة الداخلية.
4. مراجع الحسابات.
5. الامتثال.



الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للإحصاء:

تسعى الهيئة العامة للإحصاء إلى تحقيق التكامل بين هيكلها التنظيمي وبين مبادرات ومشاريع التحول في كافة أنشطتها، مع مراعاة ما يستجد من تغيرات في تلك الأنشطة داخل الهيئة أو في المحيط الخارجي لها، وبناءً على ملاحظات سابقة لمجلس الشورى الموقر على الهيكل التنظيمي للهيئة، وبناءً كذلك على عدد من المستجدات الأخرى تم رفع تصور عن تطوير الهيكل التنظيمي ليتناسب مع المرحلة الحالية من مراحل التحول الإحصائي، وقد تم اعتماده والعمل به، وفيما يلي الهيكل التنظيمي المعتمد حالياً في الهيئة العامة للإحصاء من تاريخ 1 سبتمبر 2021م



الموارد البشرية

من أهم وأبرز أعمال الموارد البشرية خلال عام 2023م ما يأتي:

1. الانتهاء من مشروع التحول الوظيفي بنسبة 100%.
2. تحديث الهيكل التنظيمي بحسب متطلبات الأعمال والمواءمة مع خطة القوى العاملة.
3. تطوير استراتيجية الموارد البشرية.
4. تحديث جميع الأوصاف الوظيفية.
5. اعتماد لوائح وسياسات وإجراءات الموارد البشرية.
6. تحقيق مستهدف التوظيف على أنماط العمل الحديثة تماشيًا مع مبادرة الخطة الوطنية للتوظيف.
7. تطوير واعتماد دليل حوكمة أعمال المسوح الإحصائية.
8. تنفيذ خطة التدريب لعام 2023 بنسبة 100%، وتدريب 98% من موظفي الهيئة، وبلغت نسبة جودة التدريب 92%.
9. التنوع في برامج التدريب، وذلك من خلال التعاقد مع منصة إلكترونية لتوفير برامج تدريبية لموظفي الهيئة تصل إلى نحو 18 ألف دورة تدريبية.
10. توفير منصة لالتقاء موظفي الهيئة مع خبراء في مجالات تخصصية ذات علاقة بأعمال الهيئة من خلال تنفيذ برنامج ساعة معرفة.
11. اعتماد أطر وأنظمة الموارد البشرية وتشمل (الجدارات السلوكية والقيادية، إدارة الأداء لعام 2023).
12. تنفيذ حملات توعوية تعريفية وفعاليات اتصالية لموظفين الهيئة بنسبة 100%.
13. تطوير الإجراءات الداخلية المتعلقة بالموارد البشرية (تشمل التوظيف والعمليات والخدمات) وأتمتها بالكامل.



14. توفير مرشحين للوظائف الشاغرة، إضافة إلى توفير موظفين للعمل المرن ولمركز الاتصال الإحصائي.
15. تقديم الخدمات والعمليات لموظفي الهيئة وفقًا للإجراءات المعتمدة.

عدد المبتعثين والموفدين والمتخرجين للعام المالي 2023م:

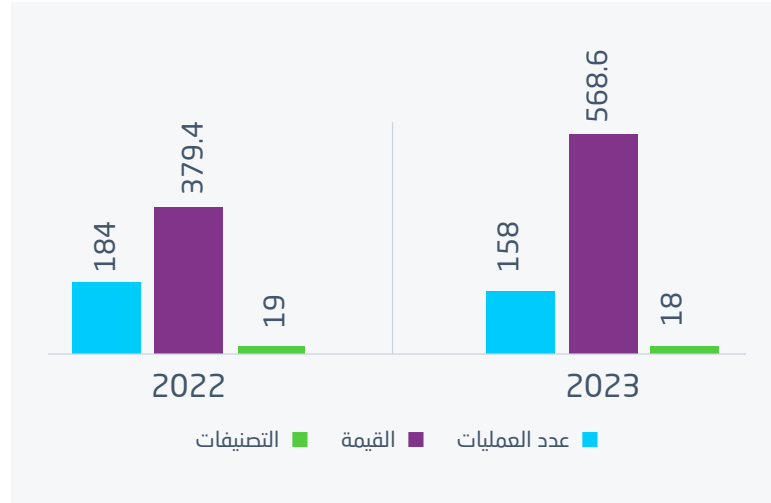
التخصص	الخريجون			الابتعاث/الإيفاد			البيانات
	نسبة الفعلي للمستهدف في عدد الخريجين	العدد الفعلي	العدد المستهدف	نسبة الفعلي للمستهدف في عدد المبتعثين/ الموفدين	العدد الفعلي	العدد المستهدف	
علوم الرياضيات التطبيقية والإحصاء الحيوي				100%	2	2	دكتوراه
					2	2	المجموع

عدد الملحقين بالبرامج التدريبية للعام المالي 2023م:

نسبة المتحقق للمستهدف	الملحقون		البيانات
	المتحقق	المستهدف	
99%	748	756	الدورات الإدارية
100%	10	10	الدورات المهنية
98%	739	756	الدورات الفنية
			أخرى
98.3%	1497	1522	المجموع

الوضع الراهن للقوى البشرية للعام المالي 2023م:

الفصل	أعداد					إجمالي الوظائف					الفئة الوظيفية
	التقاعد	ترك العمل	التعيينات	الترقيات	الشاغرة في نهاية العام المالي 2023	التغير في القوى العاملة	الوظائف المشغولة في نهاية العام المالي السابق	نسبة الوظائف المشغولة إلى المعتمدة	الوظائف المشغولة في نهاية العام المالي 2023	الوظائف المعتمدة للعام المالي 2023	
2	15	13	-	63	768	-	276	24%	246	1014	الرسميون والمستخدمون وبند الأجور
2	-	79	88	-	246	1%	764	76%	769	1015	المتعاقدون



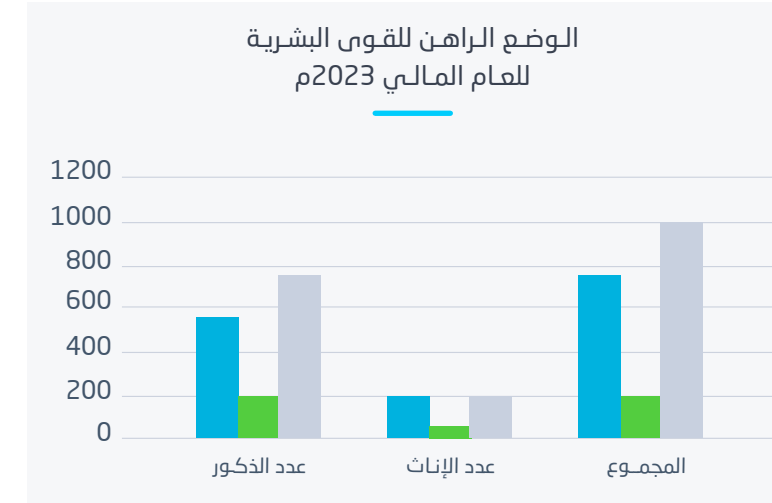
المشتريات

قامت إدارة المشتريات بدعم استراتيجية الهيئة، وتلبية احتياجاتها واحتياجات فروعها من المشاريع بأنواعها المختلفة والتوريدات، وكذلك إدارة أنشطة المشتريات، وإدارة العلاقات مع الموردين، وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات والقرارات ذات الصلة.

• أبرز أعمال إدارة المشتريات للسنة المالية 2023م:

1. تحسين حوكمة إجراءات المشتريات.
2. تفعيل خدمة التعاقد الرقمي.
3. زيادة كفاءة العقود القائمة، من خلال الاستفادة منها بما يتواءم مع المستجدات.
4. دعم المبادرات الإستراتيجية للهيئة.
5. ارتفاع نسبة المشتريات بنسبة 51% عن السنة المالية السابقة 2022م.

أعمال المشتريات للسنة المالية 2023م	
التفاصيل	البند
158 عملية	مجموع العمليات المنفذة للشراء
568,569,688.99 ريالاً سعودياً	مجموع مبالغ عمليات الشراء
18 تصنيفاً	عدد تصنيفات الشراء
14 إدارة	عدد الإدارات المالكة للمشاريع



النسبة الإناث	النسبة الذكور	المجموع	عدد الإناث	عدد الذكور	الفئات
31%	69%	777	238	539	المتعاقدون
4%	96%	247	11	236	الخدمة المدنية والمستخدمون وبند الأجور
24%	76%	1024	249	775	المجموع

الخاتمة

والمنتجات الإحصائية بما يتناسب مع الممارسات العالمية الإحصائية في هذا المجال، واستعرض كذلك أهم أعمال جمع وإدارة البيانات، وأبرز أعمال مركز التطوير الإحصائي، وجهود الإدارات غير الإحصائية في الهيئة وأبرز أعمالها خلال عام 2023م

وأخيرًا استعرض التقرير أهم التحديات التي واجهت الهيئة ومسيرتها في العمل الإحصائي خلال عام 2023م، وكيف تغلبت عليها، كما استعرض كذلك أهم الطموحات والتوقعات في مسيرة العمل الإحصائي للهيئة وما تأمله وتخطط للقيام به خلال عام 2024م.

ونأمل في الختام أن يكون هذا التقرير قد قدّم صورة دقيقة وواضحة عمّا بذلته الهيئة العامة للإحصاء من جهود، وما قامت به من أعمال وما حققته من إنجازات خلال العام المالي الماضي (2023م) وندعو الله تعالى أن تواصل الهيئة العامة للإحصاء مسيرة تطورها بكل قوة، وأن تستثمر إمكاناتها وطاقات كوادرها البشرية الكبيرة، وتوظفها في تحقيق المزيد من الإنجازات المهمة التي تساهم في جعلها واحدة من أبرز وأهم الأجهزة الإحصائية الرسمية في العالم.

شهدت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2023م تطورات عديدة سواء في منهجيات المسوح الميدانية أو على صعيد العمل مع الشركاء في كثير من الجهات في القطاعين الحكومي والخاص، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي ملحوظ في إنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية، حيث تم الإعلان عن نتائج المرحلة الأولى من التعداد العام للسكان والمساكن بعد معالجة وتحليل بيانات هذه المرحلة، وتواصل العمل على معالجة بيانات المرحلة الثانية من هذا التعداد.

وواصلت الهيئة تقديم المزيد من المنتجات الإحصائية سواء كانت شهرية، أو ربعية أو سنوية، ومن أهم هذه المنتجات: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، والرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI)، ومتوسطات أسعار السلع والخدمات (APGS)، والرقم القياسي لأسعار العقار (REPI)، والرقم القياسي للإنتاج الصناعي، وإحصاءات سوق العمل، والحسابات القومية والتقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وإحصاءات الأحوال المعيشية، وغير ذلك من البيانات والمؤشرات الإحصائية. كما قامت الهيئة خلال عام 2023م بتطوير عدد من المنتجات الإحصائية.

وقد استعرض هذا التقرير السنوي بصورة تفصيلية دقيقة أبرز ما قدمته الهيئة من مسوح ونشرات ومؤشرات ومنتجات إحصائية خلال عام 2023م، كما استعرض المشروعات التي قامت بها الهيئة، ومن ذلك مشروع البنك الدولي الذي يهدف إلى تجويد المسوح

stats.gov.sa

  @Stats_Saudi

 stats.saudi

 Gastat